البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

2022
التقرير السنوي

صاحب السمو
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
حاكم أبوظبي

صاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء
حاكم دبي

صاحب السمو
الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة

المكتب الرئيسي

برج البنك العربي المتحد
شارع المجاز
كورنيش البحيرة
ص.ب. ٢٥٠٢٢
هاتف: ٥٢٢٢ ٥٠٧ ٦ ٩٧١ +

أبوظبي

فرع شارع الشيخ خليفة
بناية الشيخ فيصل بن سلطان القاسمي، جيبكا،
شارع الشيخ خليفة
ص.ب. ٣٥٦٢
هاتف: ١٠٠، ٦١٣ ٢ ٩٧١ +

العين

بناية الشيخ فيصل بن سلطان القاسمي
شارع الشيخ زايد الأول
ص.ب. ١٦٠٧٧
هاتف: ٢٢٢٢ ٧٠٥ ٣ ٩٧١ +

منطقة دبي

فرع ديرة
برج السالمية
شارع بني ياس، ديرة
ص.ب. ٤٥٧٩
هاتف: ٩٣٩٩ ٢٠٧ ٤ ٩٧١ +

فرع القوز

بناية الريم، الطابق الأرضي
القوز منطقة الأولى، شارع الشيخ زايد
ص.ب. ٣٩٢٠٦٦
هاتف: ٢٦٦٦ ٣٠٩ ٤ ٩٧١ +

رأس الخيمة

فرع النخيل
مبنى الصحة
شارع المنتصر
النخيل
ص.ب. ٦١٥
هاتف: ٩٢٢٢ ٢٠٥ ٧ ٩٧١ +

المحتويات

الرؤية والرسالة	٦
قيمنا	٧
رسالة رئيس مجلس الإدارة	٨
رسالة الرئيس التنفيذي	١٠
أعضاء مجلس الإدارة	١٢
التقرير لجنة الرقابة الشرعية	١٨
تقرير حوكمة الشركات	٢٠
إدارة المخاطر	٢٨
الامتثال	٢٩
إدارة الشؤون القانونية	٣٠
إدارة التدقيق الداخلي	٣٠
مراجعة الأداء	٣٢
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	٣٣
البيانات المالية الموحدة	٤٦
الافصاحات الخاصة باتفاقية بازل ٣ – القاعدة ٣	١١٩

رؤيتنا

أن يكون البنك العربي المتحد هو الشريك الموثوق به والبنك الإماراتي المختار لعملائنا ومساهمينا وموظفينا، بما يمهّد الطريق نحو ازدهار مالي أكبر مع المحافظة على أعلى معايير النزاهة.

رسالتنا

يلتزم البنك العربي المتحد ببناء شراكات مستدامة طويلة الأمد مع الأطراف المعنية الرئيسية، وتوفير تجربة متميزة للعملاء، وإيجاد قيمة أعلى للمساهمين، واعتماد نهج مصرفي مبتكر مع المحافظة على الولاء والإخلاص لإرث وتراث أمتنا والمساهمة في التنمية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عملائنا: نلتزم بتقديم تجربة متميزة لعملائنا على نحو مستمر، ونتبنى نهجاً مصرفياً مبتكراً لهم، ونشاركهم نجاحاتهم.

موظفينا: نلتزم بمساعدة موظفينا على النمو في إطار ثقافة للأداء المرتفع، والتي تستقطب وتطور وتكافئ المواهب والمساهمات.

مجتمعنا: نلتزم بإيجاد قيمة سهمية مستمرة طويلة الأمد وبضمان النمو المستدام.

مساهمينا: نلتزم بإيجاد قيمة سهمية مستمرة طويلة الأمد وبضمان النمو المستدام.

الجهات الرقابية لدينا: نلتزم بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل.

القيم

النزاهة: في إجراء أعمالنا وإدارة علاقات متميزة فيما بين الأطراف المعنية.

التركيز على العملاء: توجيه أنشطتنا بغرض تحقيق أقصى درجات رضى العملاء.

الكفائة: تقديم مستويات محسنة من الأداء.

الإستمرارية: المحافظة على الالتزامات والمعايير التي وضعناها لأنفسنا.

اللباقة: نتخذ من اللباقة والتهذيب معياراً أساسياً لسلوكنا وطريقة تعاملنا مع الجميع.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

واصل اقتصاد دولة الإمارات خلال العام ٢٠٢٢ انتعاشه وذلك مع ارتفاع عائدات النفط والتعافي التدريجي للقطاعات غير النفطية مما عزّز مكانة الإمارات كأحد أسرع الاقتصادات في استعادة مستويات ما قبل جائحة "كوفيد-١٩" في العالم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يطيب لي نيابةً عن مجلس الإدارة أن أقدّم إليكم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للبنك العربي المتحد للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

حقّق البنك العربي المتحد خلال العام ٢٠٢٢ أداءً قوياً ونتائج جيدة، حيث سجل أرباحاً صافية قدرها ١٥٥ مليون درهم إماراتي في ٢٠٢٢ مقارنة بأرباح قدرها ٧٠ مليون درهم في ٢٠٢١، مما يمثّل ارتفاعاً بنسبة ١٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي. يأتي النمو في صافي الأرباح نتيجة لتحسّن الأداء التشغيلي وانخفاض مخصّصات الائتمان المتوقّعة، إلى جانب إدارة التكاليف والنهج الحصيف لإدارة المخاطر.

استمرّ مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية في التركيز على تنمية أعمال البنك الأساسية وإيراداته عبر المعاملات والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والأفراد والأسواق المالية مع التوجّه نحو نموذج تشغيلي أكثر مرونة مدعّماً بالحلول والقدرات الرقمية.

كما واصلنا خلال عام ٢٠٢٢ دعم عملائنا بقوّة ومساندة النمو في اقتصاد دولة الإمارات وذلك مع التعافي الكبير والعودة إلى حقبة ما قبل الجائحة، حيث نشهد اليوم تحسّناً قوياً سواءً في قطاع الأعمال، مع تركيزنا القوي على وضع خدمة عملائنا في صلب اهتمامنا، وسنعمل على زيادة التركيز على دعمهم ومساعدتهم في تنمية أعمالهم وتحقيق طموحاتهم.

واصل اقتصاد دولة الإمارات خلال العام ٢٠٢٢ انتعاشه وذلك مع ارتفاع عائدات النفط والتعافي التدريجي للقطاعات غير النفطية مما عزّز مكانة الإمارات كأحد أسرع الاقتصادات في استعادة مستويات ما قبل جائحة "كوفيد-١٩" في العالم. كذلك شهد العام الماضي إطلاق سلسلة من المبادرات حيث ألغيت كافة القيود والإجراءات الاحترازية الخاصة بكوفيد-١٩ في الإمارات واعتماد منظومة جديدة لتأشيرات الدخول والإقامة كما تم إقرار استراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي لمضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتضمنت المبادرات الحكومية اعتماد سياسة إسكانية جديدة وإقرار ميزانية قروض إسكان برنامج الشيخ زايد، كذلك شهد القطاع العقاري انتعاشاً كبيراً.

واصل القطاع المصرفي في الدولة دعم عملية التنمية الاقتصادية بطريقة فاعلة من خلال حشد الموارد المالية الضرورية وتوفير التمويل اللازم لها للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق الاستثمارات المطلوبة لذلك.

وبحسب تقديرات مصرف الإمارات المركزي يُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمعدل ٦,٥٪ لعام ٢٠٢٢، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٤,٣٪.

ونجح مصرف الإمارات المركزي، وفق رؤية القيادة الرشيدة، وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في الحفاظ على نظام مصرفي ومالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية فعالة كجزء من التزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو في دولة الإمارات.

إنّنا سعداء بالنتائج التي حققها البنك خلال العام الماضي حيث يمضي قدماً وفقاً لإستراتيجية مدروسة تعزّز النمو وتتماشى مع توقعات المساهمين. نتطلع بثقة إلى المستقبل وبدعم من الوضع الاقتصادي القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث نواصل العمل على تطوير نموذج أعمالنا وأنشطتنا بما يتماشى مع إستراتيجية النمو المستدام لدينا. كما أن التزامنا بمبادئ الحوكمة وتبنينا سياسة حكيمة في إدارة المخاطر يشكل البنية الأساسية لتحقيق النجاح الذي نطمح إليه على المدى الطويل. نحن على ثقة من أنه من خلال الجهود والتعاون بين لجان مجلس الإدارة وفريق الإدارة والموظفين، سنواصل تحقيق أهدافنا ونأخذ البنك إلى مستويات أعلى في السنوات المقبلة بإذن الله.

هذا وأتوجه بالشكر الجزيل لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، ولفريق الإدارة التنفيذية ولجميع الموظفين والعاملين في البنك على جهودهم المتفانية ومساهمتهم الفاعلة في النجاح الذي حققناه خلال العام الماضي. كما أودّ أن أشكر كل من مساهمينا الكرام وعملائنا الأعزاء على دعمهم المتواصل لنا وثقتهم بنا، حيث كان لالتزامهم وولائهم الدور الكبير في مسيرة تطوّرنا. كما أخصّ بالشكر كل من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر لنا.

ختاماً، وبالنيابة عن مجلس الإدارة، نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "حفظه الله" على قيادته ورؤيته ودعمه، كما نود أن نعرب عن خالص شكرنا لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي "رعاه الله" وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة "رعاه الله" على دعمهم وتوجيهاتهم.

والله ولي التوفيق،

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

يشير النمو في صافي أرباح البنك إلى أداء محكم في جميع جوانب أعمال البنك ويثبت أننا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية والمالية. وسيبقى تركيزنا منصبّاً على تحسين تجربة العملاء والاستثمار المستمر في برامج الرقمنة.

مساهمونا المحترمون،

إننا فخورون بالنتائج الكبيرة التي حقّقها البنك العربي المتحد في عام ٢٠٢٢.

فقد سجّل البنك أرباحاً صافية قدرها ١٥٥ مليون درهم خلال ٢٠٢٢ مقارنة بأرباح صافية قدرها ٧٠ مليون درهم خلال ٢٠٢١، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي. ويأتي النمو في صافي الأرباح نتيجة لتحسن الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات الائتمان المتوقعة، إلى جانب النهج الحصيف في إدارة التكاليف.

وقد ساهم في الأداء المالي للبنك العربي المتحد التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في الأعمال "الأساسية" والتي سجلت زيادة بنسبة ١١٪ في إجمالي دخلها التشغيلي، بينما تحسَّنت الأرباح التشغيلية بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١. كما تراجعت خسائر الانخفاض في القيمة بشكل كبير وبنسبة ٣١٪ في العام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام ٢٠٢١، ومن المتوقَّع أن تشهد المزيد من التحسُّن من خلال الاكتتابات الجديدة في المحفظة من ناحية الأصول ذات الجودة العالية. وتمكن البنك من الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال مع نسبه كفاية رأس المال التي بلغت ١٤,٥٪، وبلغت نسبة الأسهم العاديةا (CET1) ١٣,٤٪ واللتان لا تزالا أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية المعمول بها حالياً.

ويشير النمو في صافي أرباح البنك إلى أداء محكم في جميع جوانب أعمال البنك ويثبت أننا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية والمالية. وسيبقى تركيزنا منصبّاً على تحسين تجربة العملاء والاستثمار المستمر في برامج الرقمنة.

ويبقى عملاؤنا على رأس أولوية استراتيجية النمو لدينا، وسنواصل في عام ٢٠٢٣ الاستثمار في تطوير منصات البنك المصرفية الرقمية لرفع قدرتنا التنافسية وتقديم خدمات أكثر كفاءة ومرونة وسلاسة، وبوتيرة تلبّي توقُّعات عملائنا. وسنطلق سلسلة من المبادرات المصرفية المبتكرة التي تتمحور حول العملاء، ونقدم تجربة فريدة تماماً تتسم بالبساطة والفعالية والذكاء والأمان، حيث نهدف إلى مواصلة أتمتة العمليات الداخلية ورقمنتها لتحسين تكاليف المعالجة وتجربة العملاء.

وسنواصل في الفترة المقبلة متابعة رؤيتنا الطموحة بدأب وتسريع وتيرة الاستثمار في استراتيجية النمو المستدامة الخاصَّة بنا، والتمسك بأعلى معايير الامتثال والضوابط الداخلية بما يتناسب مع التغييرات التنظيمية الجديدة ومتطلبات الأمن السيبراني.

ويبقى الابتكار والتحول الرقمي عنصرين هامين في استراتيجية الأعمال لدى البنك العربي المتحد. وقد شملت استثمارات البنك عام ٢٠٢٢ مجموعة من مبادرات الرقمنة التي عززت تركيزنا على خدمة العملاء الاستثنائية.

وفي عام ٢٠٢٢، عمل البنك العربي المتحد على تعزيز فريق إدارته بتعيين عدد من الأشخاص في مناصب كبرى لرفع سوية أداء البنك. يشمل ذلك تنفيذ مبادرات استراتيجية وتشغيلية تزيد من كفاءتنا وتعزّز مكانتنا من حيث النمو المستقبلي.

وعلى الرغم من استمرار التحديات التي تفرضها اضطرابات البيئة الدولية والتضخم العالمي، فإن توقعاتنا لعام ٢٠٢٣ تتسم بالتفاؤل الحذر. وكلنا ثقة من قدرتنا على تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين، ما يعزّز التقدم الكبير الذي أحرزناه خلال العام الماضي وبيئة الأعمال الإيجابية. إذ أننا في وضع يمكننا من الاستفادة من الفرص الكبرى والتي نولي فيها الأولوية لعملائنا، كما نواصل الاستثمار في تطوير المنصات الرقمية للبنك وتلبية الامتثال والمعايير التنظيمية.

علاوة على ذلك، فإننا ملتزمون بالاستثمار في مواردنا البشرية، وخاصة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نشجّع موظفينا على تحقيق تطلعاتهم وتمكينهم من أداء وظائفهم وصقل مواهبهم لخلق كوادر موهوبة قادرة على الأداء والابتكار.

وبالنيابة عن فريق الإدارة التنفيذية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس مجلس إدارتنا ونائب رئيس مجلس إدارتنا وأعضاء مجلس الإدارة، والذين تمثل قيادتهم وتوجيهاتهم حجر الأساسي للنجاح المستمر الذي يحقّقه البنك العربي المتحد.

كما يودّ البنك أن يعرب عن تقديره وامتنانه لمحافظ وموظفي البنك المركزي وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعمهم وتوجيههم اللامحدود لكل من البنك العربي المتحد والقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإنَّ نجاحنا يعتمد على ولاء عملائنا، الذين أشكرهم شخصياً على ثقتهم ودعمهم المستمرّين. ونعدهم بمواصلة تقديم العروض المبتكرة التي تلبّي رغبات عملائنا وتعكس التزامنا تجاه المجتمع الإماراتي، في الوقت الذي نحقّق فيه القيمة العظمى لمساهمينا وأصحاب المصلحة بشكل عام.

وأخيراً، أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن امتناني لموظفينا على عملهم بجدٍّ وتفانٍ. ونأمل أن يكون عامنا الجديد مثمراً، وأن نحقّق فيه المزيد من النمو والازدهار للجميع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

شيريش بيديه

الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ
فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة، غير التنفيذي

انتُخب أول مرة لعضوية المجلس عام ١٩٧٥
أعيد انتخابه عام ٢٠٢١ لعضوية مدتها ٣ سنوات

هو مؤسس البنك العربي المتحد، ورئيس مجلس إدارته منذ تاريخ تأسيسه في عام ١٩٧٥. يملك سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي حصة واسعة من رأسمال البنك تصنفه في طليعة كبار المساهمين الأفراد في البنك.

بالإضافة إلى منصبه في البنك العربي المتحد، يشغل سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي منصب رئيس مجلس ادارة عدد من الشركات الخاصة كما أنه شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

كما تبوأ مناصب مختلفة منها وكيل وزارة الدفاع، ورئيس أركان قوات دفاع أبو ظبي، ورئيس ديوان سمو ولي العهد آنذاك، سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ثم تقاعد وهو برتبة لواء.

تخرج سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي من الكلية العسكرية الأردنية وكلية "مونز" الحربية في المملكة المتحدة.

مناصب إضافية في مجالس إدارة شركات أخرى:

- مجموعة شركات جيبكا
- فيصل القابضة ذ.م.م.
- المحلات الكبرى
- هوسبيتاليتي القابضة لإدارة الفنادق ذ.م.م.

السيد عمر حسين الفردان

نائب رئيس مجلس الإدارة، غير التنفيذي

انتُخب لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة عام ٢٠٠٧
أعيد انتخابه في المجلس عام ٢٠٢١ لعضويّة مدّتها ٣ سنوات

يشغل السيد عمر حسين الفردان منصب نائب رئيس مجلس الادارة، ويمثل في عضويته البنك التجاري (ش.م.ع.ق)، الشركة المالكة للحصة الاكبر من رأس مال البنك العربي المتحد.

السيد الفردان حائز على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال وشهادة الماجستير في العلوم المالية من جامعة "ويبستر" السويسرية.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- العضو المنتدب – البنك التجاري (ش.م.ع.ق).
- رئيس مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا.
- مناصب إدارية أخرى:
- الرئيس والرئيس التنفيذي لـ "مجموعة الفردان"، والشركات الأخرى التابعة للمجموعة في قطر وعمان
- المدير الإداري للمرسى العربي
- عضو مجلس الإدارة الاستشاري في هيئة مركز قطر للمال.
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري
- عضو مجلس أمناء جامعة حمد بن خليفة
- عضو رابطة رجال الأعمال القطريين وعضو مؤسس في را بطة فنادق قطر

سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

عضو مجلس إدارة

انتُخب لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة عام ٢٠٠٨
أعيد انتخابه في المجلس عام ٢٠٢١ لعضويّة مدّتها ٣ سنوات

تم انتخاب الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني في مجلس إدارة البنك العربي المتحد في فبراير ٢٠٠٨ وهو يمثل في عضويته البنك التجاري (ش. م. ع. ق) الشركة المالكة للحصة الأكبر من رأسمال البنك العربي المتحد. وتم إعادة تعيينه عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ من قبل الجمعية العمومية السنوية.

حصل الشيخ عبدالله على شهادة بكالوريوس في العلوم الاجتماعية من جامعة قطر.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- رئيس مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م. ع. ق.)
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني (SAOG).

مناصب إدارية أخرى:

- صاحب شركة فيستا للتجارة – قطر
- شريك في شركة عبدالله بن علي ومشاركوه للعقارات و التجارة
- شريك في شركة الأحلام
- شريك في شركة سمارت لايت آند كونترول
- شريك في شركة "إنتيجريتد إنتليجانس سيرفيسيز"– قطر
- شريك في محطة بترول فالكون
- شريك في فندق شذا– قطر
- شريك في مستشفى أمراض السكري

سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

إنتُخب لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة عام ٢٠١١
أعيد انتخابه في المجلس عام ٢٠٢١ لعضويّة مدّتها ٣ سنوات

أسّس سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي شركة قابضة خاصة وهي شركة منافع القابضة عام ٢٠٠٣ وتمارس الشركة أنشطة مختلفة في مجال الضيافة والعقارات والاستثمار في الشركات الخاصة والاستثمار في الأسهم.

يشغل سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي مناصب إدارية رفيعة المستوى في عدد من المنظمات والاتحادات، بما فيها غرفة التجارة الإيطالية في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، وفيصل القابضة. بالإضافة لذلك فإن سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي عضو في جمعية المحاسبين الإداريين القانونيين وجمعية المحللين الفنيين في المملكة المتحدة.

تخرج سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي من جامعة ويبستر بشهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- فيصل القابضة ذ.م.م. بالإضافة لعدد من اللجان المنبثقة عن مجلس إدارتها
- المحلات الكبرى ذ.م.م
- عضو في غرفة التجارة الإيطالية في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي
- عضو في جمعية المحاسبين الإداريين القانونيين
- عضو في جمعية المحللين الفنيين في المملكة المتحدة.

السيد أحمد محمد بخيت خلفان

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

إنتُخب لأول مرة لعضوية المجلس عام ١٩٩٥
أعيد انتخابه في المجلس عام ٢٠٢١ لعضويّة مدّتها ٣ سنوات

تولى السيد أحمد محمد بخيت خلفان سابقًا منصب نائب المدير العام في مصرف الإمارات الصناعي، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات الحديثة للدواجن، ونائب رئيس مجلس إدارة روابي الإمارات. كما تولى السيد أحمد خلفان عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات في الإمارات العربية المتحدة، من بينها شركة أليكو، وشركة الخليج لصناعة الزجاج، وتكافل ري.

حاز السيد أحمد محمد بخيت خلفان على بكالوريوس العلوم في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نورث إيسترن في بوسطن.

الآنسة نجلاء أحمد المدفع

عضو مجلس إدارة، مستقل

انتُخب لأول مرة لعضوية المجلس عام ٢٠١٢
أعيد انتخابها عام ٢٠٢١ لعضوية مدتها ٣ سنوات

تشغل الآنسة نجلاء أحمد المدفع منصب المديرة التنفيذية لمركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)، وهي جهة حكومية تأسست عام ٢٠١٦، تهدف إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال في الشارقة، من خلال دعم رواد الأعمال لتأسيس وتطوير الشركات الناشئة المبتكرة والتي من شأنها المساهمة بشكل إيجابي في النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وتستضيف شراع أيضاً مهرجان الشارقة السنوي لريادة الأعمال، الذي اجتذب أكثر من ١٨,٠٠٠ مشاركاً من كافة أنحاء العالم. وقبل توليها منصب إدارة شراع، شغلت الآنسة نجلاء المدفع منصباً إدارياً رفيعاً في صندوق خليفة لتطوير المشاريع، حيث كانت تركّز في عملها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كانت مستشارة لدى ماكينزي وشركاؤه في مكتب نيويورك، حيث تمثّلت مهامها الرئيسية في خدمة العملاء عبر قطاع المؤسّسات الماليّة. كما تحمل في جعبتها خبرات مهنيّة استمدّتها من عملها السابق لدى برايس واتر هاوس كوبرز آند شيل.

والآنسة نجلاء هي عضوة مجلس إدارة لدى البنك العربي المتحد، ومصرف الإمارات للتنمية، وشركة دانة غاز. كما شغلت مسبقاً عضوية مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي.

والآنسة نجلاء هي نائبة رئيس مجلس القيادات العربية الشابة، وعضوة في مجلس إدارة مؤسسة "إنديفور الإمارات". كما أنها زميلة في مبادرة القيادة في الشرق الأوسط لمعهد "آسبن"، فضلاً عن كونها زميلة ضمن برنامج زمالة أيزنهاور العالمي.

حصلت المدفع على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- عضوة في مجلس إدارة البنك العربي المتحد (جزء من لجنة التدقيق).
- نائبة رئيس مجلس القيادات العربية الشابة.
- عضوة في مجلس إدارة مؤسسة "إنديفور الإمارات"

السيد جوزيف آبراهام

عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة عام ٢٠١٧
أعيد انتخابه عام ٢٠٢١ لعضوية مدتها ٣ سنوات

يتمتَّع السيد آبراهام بخبرة مصرفية واسعة في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة. وقبل انضمامه إلى البنك التجاري في يونيو ٢٠١٦، كان الرئيس التنفيذي لشركة أنز إندونيسيا (لمجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية) ومقرها في جاكرتا، وهو المنصب الذي خدم فيه في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦ .

حصل السيد جوزيف آبراهام على ماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال، جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، وعمل في إندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند في العديد من الأدوار المصرفية الإقليمية والقطرية مع سجل ناجح يغطي الإدارة العامة والشركات المصرفية والاستراتيجية وإدارة المنتجات، فضلاً عن عمليات الاستحواذ والتكامل.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى/ مناصب إدارة تنفيذية في مجموعات أخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة "الترناتيف بنك" في تركيا
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني (SAOG)
- المدير التنفيذي للمجموعة – البنك التجاري (ش. م. ع. ق.)

السيد فهد عبد الرحمن بادار

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

تم انتخابه لأول مرة لعضوية مجلس الإدارة عام ٢٠١٦
أعيد انتخابه عام ٢٠٢١ لعضوية مدتها ٣ سنوات

السيد فهد عبد الرحمن بادار هو عضو في مجلس الإدارة، وقد تم تعيينه في يوليو من العام ٢٠١٦. شغل السيد بادار عدة مراكز هامة في البنك التجاري لأكثر من ٢٢ سنة. وقبل منصبه الحالي كمدير عام تنفيذي للخدمات المصرفية الدولية، شغل السيد بدر عددًا من المناصب الكبيرة ضمن قسم الخدمات المصرفية الدولية، وقسم العلاقات المصرفية الحكومية والقطاع العام، فضلاً عن قسم الخدمات المصرفية التجارية.

حاز السيد فهد عبد الرحمن بادار على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دورهام في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى بكالوريوس في العلوم في مجال الخدمات المصرفية والمالية من جامعة ويلز.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني (SAOG)
- المدير العام التنفيذي للخدمات المصرفية الدولية – البنك التجاري (ش. م. ع. ق.)

السيد عبد الوهاب الحلبي

عضو مجلس إدارة، مستقل

انتُخب لأول مرة لعضوية المجلس عام ٢٠٢١
استقال من منصبه في مارس ٢٠٢٢

يشغل السيد عبد الوهاب الحلبي منصب عضو مجلس إدارة في كل من غلوبل س دبليو اف والاتحاد العقارية إضافة الى منصب مستشار اول وعضو مجلس إدارة الشرق الأوسط في هوليهان لوكي، فضلاً عن كونه شريكاً في ديكر وحلبي. كذلك يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو مستقل في دي اكس بي انترتينمنتس ورئيس الاستثمار التنفيذي في مجموعة إكويتاتيفا، وهي مجموعة مالية متخصصة في قطاعات إدارة الأصول وإدارة الأموال وحقوق الملكية الخاصة.

يتمتع السيد عبد الوهاب الحلبي بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً من العمل في القطاع العقاري، ولديه خبرة في إعادة الهيكلة المالية وإدارة الأزمات والدين وتعزيزات الائتمان والمشاريع المشتركة. كما شغل سابقاً منصب مدير الاستثمار التنفيذي في مجموعة مراس القابضة، بالإضافة إلى كونه شريكا في شركة كي بي أم جي كما تقلد منصب الرئيس التنفيذي في شركة دبي للعقارات، احدى شركات دبي القابضة.

والسيد عبد الوهاب الحلبي حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة بنتس باريس تك. وهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ومعهد الأوراق المالية والاستثمارات في المملكة المتحدة وفي مؤسسة رواد أعمال الامارات.

مناصب في مجالس إدارة شركات أخرى:

- رئيس مجلس الإدارة وعضو مستقل في دي اكس بي انترتينمنتس
- عضو مجلس إدارة غلوبل س دبليو اف
- مستشار أول وعضو مجلس إدارة الشرق الأوسط في هوليهان لوكي
- عضو مجلس إدارة الاتحاد العقارية
- عضو مجلس إدارة ابي فب المحدودة
- عضو مجلس إدارة تي بي ال العقارية المحدودة

الإدارة العليا

نائل مراد
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

عبد الحليم شيخ
رئيس إدارة الشؤون المالية

زسومبور برومير
رئيس إدارة الإمتثال

امرى يالكين
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

نارايانان سانتانام
رئيس الإئتمان

محمد الدسوقي
رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية

عبدالله الطائي
رئيس القطاعات التشغيلية

بيجو ناير
رئيس إدارة التدقيق

كارلا عجاقة
رئيس إدارة الأسواق المالية

شريش بيديه
الرئيس التنفيذي

هند العطار
رئيس إدارة الثروات البشرية

أيمن القدسي
رئيس تقنية المعلومات

بهاسكار سين
رئيس إدارة المخاطر

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك العربي المتحد

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: (السادس من شهر فبراير لسنة ٢٠٢٣)
إلى السادة المساهمين في (البنك العربي المتحد)
-السَّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك العربي المتحد ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها عن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٢).

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد

أ. في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية ، وتقرير التدقيق ، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن.

ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (٤) اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.

ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.

د. الرقابة من خلال إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية ، والتدقيق على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

هـ. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية ، والتدقيق الداخلي.

و. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ز. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن معظم أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وقد أقرت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإستنادا إلى تقرير المدقق ما يلي:

١. تستخدم الخدمات المصرفية الإسلامية في معظم الحالات النماذج والعقود التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ISSC، باستثناء ما ذكر من ملاحظات في تقرير التدقيق.

٢. كانت أغلب الإجراءات والعمليات التي اعتمدتها وطبقتها الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً للفتاوى والأحكام والمبادئ التوجيهية المحددة من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC)، باستثناء ما ذكر من ملاحظات في تقرير التدقيق.

٣. وافقت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على جميع الاستثمارات التي قامت بها الخدمات المصرفية الإسلامية.

٤. تم توزيع الأرباح والنفقات على وعاء المضاربة وفقاً للعملية المعتمدة للجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

٥. لا يوجد إلتزام على الخدمات المصرفية الإسلامية بدفع الزكاة حيث إن الأصول الإسلامية الخاصة بالنافذة تمول بإجمالها من أموال المودعين و لا يوجد مساهمة في تلك الأصول من طرف مساهمي البنك العربي المتحد.

نسأل اللّه العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد

د.موسى طارق خوري
العضو التنفيذي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

د. عزيز بن فرحان العنزي
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

د. أحمد بن عبدالعزيز الحداد
رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تقرير حوكمة الشركة

تلعب الحوكمة دوراً جوهرياً في الممارسات الخاصة بثقافة وأعمال البنك العربي المتحد. يرتبط إطار عمل الحوكمة لدى البنك بالطريقة التي يتم من خلالها إدارة وتوجيه أنشطة وأعمال البنك مع الأخذ بعين الاعتبار كل أصحاب المصالح ودور البنك في المجتمع.

إطار عمل الحوكمة لدى البنك العربي المتحد

إن إطار عمل الحوكمة يضمن قيام مجلس الإدارة بمراقبة المخاطر الناتجة عن أعمال البنك بشكل فعال. وهو يركز بشكل كبير على الفصل في المهام والمسؤوليات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كما يركز على مدى فاعلية لجان مجلس الإدارة واللجان الإدارية ودور مدققي الحسابات الداخليين والخارجين، بالإضافة إلى الشفافية والإفصاح عن البيانات بصورة دقيقة اثناء المهل المخصصة لها والتعاون مع الهيئات التنظيمية والإشرافية وذلك لضمان الامتثال الكامل باللوائح المعمول بها واعتماد أفضل الممارسات.

يلتزم البنك العربي المتحد بالمتطلبات التنظيمية الخاصة بالمصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وسوق أبوظبي للأوراق المالية كما يقوم البنك بتطبيق أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع المصرفي.

الإفصاح والشفافية

يلتزم البنك ببناء إطار عمل متين لحوكمة الشركة وزيادة مستوى الشفافية والافصاح. وبالتالي، يولي البنك أهمية كبيرة لمتطلبات الإفصاح والشفافية ضمن المهل الرقابية المطبقة في هذا الصدد. ويتم نشر المعلومات من خلال عدد من القنوات بما في ذلك البيانات الصحفية والتقارير المختلفة.

كما تم إنشاء قسم مخصص لعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني الخاص بالبنك (www.uab.ae)، والذي يتم من خلاله تحميل التقارير المالية وغير المالية.

تشتمل التقارير المالية على التقارير السنوية والنتائج المالية التي يتم نشرها باللغتين العربية والإنجليزية. تتوفر أيضاً على الموقع الالكتروني معلومات حول الوثائق الهامة الأخرى الخاصة بالمساهمين مثل نظام البنك الأساسي وقائمة بأسماء المساهمين الرئيسين وأسعار السهم بالإضافة إلى تقارير المحللين وملخص عن اللوائح والسياسات المطبقة في البنك.

مجلس الإدارة

دور مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة، حسب نظام البنك الاساسي، بالصلاحيات الواسعة واللازمة لتنفيذ الأنشطة والمهام المسندة إليه وذلك لتحقيق أهداف البنك.

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة وضع الاستراتيجية الخاصة بالبنك، والتأكد من إدارة المخاطر بكفاءة من خلال مراقبة جهوزية البنك لتحمل هذه المخاطر.

أضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تطبيق إطار عمل الحوكمة الخاص بالبنك وذلك لضمان تنفيذ الضوابط والإفصاحات الداخلية ووضع السياسات والإجراءات المناسبة التي تعتبر جوهرية بالنسبة لحجم وطبيعة عمليات البنك من جهة وللالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها في جميع الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، حدد مجلس الإدارة لائحة اختصاصات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والتي توضح أعمال المجلس ولجانه ومسؤولياتهم وواجباتهم.

واجبات والتزامات أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة عند قيامهم بواجباتهم بما يلي وفقاً لمعايير الحوكمة:

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لشؤون وأعمال البنك؛
- التصرف بأمانة وبحسن نية لحماية مصالح البنك التجارية؛
- الالتزام بمتطلبات السرية وتضارب المصالح والشفافية عند القيام بمسؤولياتهم كأعضاء مجلس إدارة؛
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها ووفقاً لبنود النظام الأساسي وكافة اللوائح والقوانين المعمول بها؛
- عدم إدانتهم بأي جريمة أو جناية أو قضايا مخلة بالشرف؛
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة والتي من الممكن أن يكون لها صلة بالبنك والتي من الممكن أن تتعارض مع الأداء الجيد لمهامهم؛ و
- الحضور بانتظام والمشاركة بصورة فعالة في اجتماعات مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه والجمعية العمومية للمساهمين

تشكيل واختيار أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة الحالي من تسعة أعضاء غير تنفيذيين، تم إعادة انتخابهم في اجتماع الجمعية لعمومية السنوية الذي انعقد في أبريل ٢٠٢١. والجدير بالذكر أنه وطبقاً للنظام الأساسي للبنك يجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يضم المجلس في عضويته أربعة ممثلين من البنك التجاري، كونه المساهم الرئيسي؛ وعضو يمثل مؤسسي البنك؛ بينما يمثل باقي الأعضاء القطاع الخاص وأقلية المساهمين.

يتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة المهنية والخبرات المتخصصة بالأعمال والمعرفة الجيدة بالقطاع المصرفي والوعي المالي لتنفيذ المسؤوليات المسندة إليهم. ويحضر جميع أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات بصورة منتظمة.

معاملات أعضاء مجلس الإدارة المتعلّقة بالأوراق المالية للبنك.

يعرض الجدول التالي حصص الشركة المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أبنائهم في أسهم الشركة خلال عام ٢٠٢٢:

اسم عضو مجلس الإدارة	الحصص المملوكة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	إجمالي معاملات البيع	إجمالي معاملات الشراء
سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	٢٢٩,٥١٥,٦٣٤	–	–
السيد عمر حسين الفردان	–	–	–
سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	–	–	–
سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي	١,٦٢١,٥٣٣		
السيد أحمد محمد بخيت خلفان	–	–	–
الآنسة نجلاء المدفع	٤,٥٤٣,٠٥٩		
السيد فهد عبد الرحمن بادار	–	–	–
الاستاذ عبد الوهاب الحلبي	–	–	–
السيد جوزيف آبراهام	–	–	–

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

- حُدِّدت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عام ٢٠٢١ بقيمة ٠ درهم.
- تقاضى أعضاء مجلس الإدارة ما قيمته ١,٠١٠,٠٠٠ درهم إماراتي كبدل عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١.
- سيتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أتعاباً بقيمة ٦ مليون درهم إماراتي بموجب موافقة الجمعية العمومية السنوية.
- سيتقاضى مجلس الإدارة ما مجموعه ٧٩٠,٠٠٠ درهم إماراتي كبدل عن الحضور في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢ بموجب موافقة الجمعية العمومية السنوية على ذلك، وفق التفاصيل التالية:

اسم عضو مجلس الإدارة	اللجنة	المبلغ (درهم)	الحضور
سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	BOD	٠	١٠٠٪
السيد عمر حسين الفردان	GRC	٤٠,٠٠٠	١٠٠٪
سعادة الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	BRC	٧٠,٠٠٠	١٠٠٪
سعادة الشيخ محمد بن فيصل القاسمي	GRC –BCC	١٣٠,٠٠٠	١٠٠٪
السيد أحمد محمد بخيت خلفان	GRC–BCC–BRC	١٩٠,٠٠٠	١٠٠٪
الآنسة نجلاء المدفع	BAC–GRC	٨٠,٠٠٠	١٠٠٪
السيد فهد عبد الرحمن بادار	BCC–BRC	١٤٠,٠٠٠	١٠٠٪
الاستاذ عبد الوهاب الحلبي	BAC–BRC	٣٠,٠٠٠	١٠٠٪
السيد جوزيف آبراهام	GRC–BAC–BCC	١١٠,٠٠٠	١٠٠٪

- BOD : مجلس الإدارة
- GRC : لجنة الحوكمة والمكافأت المنبثقة عن مجلس الإدارة
- BAC : لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
- BCC : لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- BRC : لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

نشاطات المجلس خلال العام ٢٠٢٢

اجتمع مجلس الإدارة ٦ مرات خلال العام ٢٠٢٢ وكان يتلقّى المعلومات بين الاجتماعات بانتظام من اللجان الإدارية واللجان المنبثقة عن المجلس في ما يتعلق بالتطورات الجارية في أعمال البنك.

روزنامة اجتماعات المجلس للعام ٢٠٢٢

١ /فبراير ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لإقرار النتائج المالية للربع الرابع من العام ٢٠٢١، وتحديد موعد انعقاد وأجندة الجمعية العمومية بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٢، بالإضافة إلى غير ذلك من بنود على جدول الأعمال
٢ /مارس ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة وإقرار بنود مختلفة على جدول الأعمال.
٢٨ /أبريل ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة وإقرار بنود مختلفة على جدول الأعمال.
٣/يونيو ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لإقرار النتائج المالية للربع الثاني من العام ٢٠٢٢ بالإضافة إلى غير ذلك من بنود على جدول الأعمال.
٩ /نوفمبر ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لإقرار النتائج المالية للربع الثالث من العام ٢٠٢٢ بالإضافة إلى غير ذلك من بنود على جدول الأعمال.
١٣ /ديسمبر ٢٠٢٢	اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة وإقرار بنود أخرى على جدول الأعمال

اسم عضو مجلس الإدارة	BOD	GRC	BAC	BCC	BRC
الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	C				
السيد عمر حسين الفردان	VC	C			
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	M				C
الشيخ محمد بن فيصل القاسمي	M	M		C	
السيد أحمد محمد بخيت خلفان	M	M		M	M
الآنسة نجلاء المدفع	M	M	C		
السيد فهد عبد الرحمن بادار	M			M	M
السيد جوزيف آبراهام	M	M	M		
عدد الاجتماعات في عام ٢٠٢٢	٦	٤	٤	٩	٤

C : رئيس؛ VC: نائب رئيس؛ M : عضو؛ BOD : مجلس الإدارة؛ GRC : لجنة الحوكمة والمكافأت المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ BAC : لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ BCC : لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ BRC : لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

ملخص اجتماعات مجلس الإدارة بالتداول في عام ٢٠٢٢

موعد اجتماع مجلس الإدارة	القرار
١٩ يوليو ٢٠٢٢	إقرار البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

لجان مجلس الإدارة

فوّض مجلس إدارة البنك العربي المتحد جزءاً من صلاحياته ومسؤولياته إلى لجان تم تشكيلها من قبل المجلس لمساعدته في تنفيذ مهامه وواجباته وضمان توفير قدر كاف من الإشراف والمراجعة في مجالات الأعمال والرقابة المختلفة.

لجنة حوكمة مجلس الإدارة والمكافآت

تنوب اللجنة عن المجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بإدارة الحوكمة والأجور والترشيح والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات التي تقتصر على مجلس الإدارة وفقاً للأحكام القانونية أو النظام الأساسي للبنك.

لجنة حوكمة مجلس الإدارة والمكافآت مسؤولة عن دعم المجلس في الإشراف على مخطط الأجور، من أجل ضمان أن الأجور الموضوعة تتناسب وتتماشى مع ثقافة البنك، والأعمال التجارية على المدى الطويل والرغبة في المخاطرة والأداء ومراقبة البيئة وكذلك مع أي قوانين أو متطلبات تنظيمية.

تقوم اللجنة بتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين إدارة جديد وأعضاء الإدارة العليا. وتقوم اللجنة أيضاً بدعم وتوجيه المجلس من حيث المبادرات والخطط والقرارات الاستراتيجية والميزانية.

تجتمع اللجنة على الأقل أربع ٤ مرات في السنة. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في ٢٠٢٢.

أعضاء اللجنة هم:

- السيد عمر الفردان – رئيس اللجنة
- الشيخ محمد بن فيصل القاسمي – عضو
- السيد أحمد خلفان – عضو
- السيد جوزيف إبراهام – عضو
- الآنسة نجلاء المدفع – عضو

لجنة الائتمان

توفر لجنة الائتمان القيادة للبنك في إطار إدارة حكيمة وفعالة للائتمان.

وإن لجنة الائتمان مسؤولة عن تقييم ومنح عملاء البنك تسهيلات ائتمانية كما تقوم بالموافقة على الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك وذلك ضمن الحدود المصرح بها.

كم تمارس جميع صلاحياتها المفوّضة لها من قبل مجلس الإدارة، وذلك في إطار الأنظمة والقوانين المتبعة. تعقد لجنة الائتمان اجتماعاتها حسب الحاجة، وقد عقدت تسعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٢.

أعضاء اللجنة هم:

- الشيخ محمد بن فيصل القاسمي– رئيس اللجنة
- السيد أحمد خلفان – عضو
- السيد فهد عبد الرحمن بادار – عضو
- السيد جوزيف إبراهام – عضو– حتى أبريل ٢٠٢١

لجنة التدقيق

تقوم لجنة التدقيق بمراقبة نزاهة البيانات المالية الخاصة بالبنك، وسلامة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، ومدى استقلالية ومؤهلات مدققي الحسابات الخارجيين، كما تقوم بمراقبة الأداء والمخرجات والتقارير المقدمة من قبل قسم التدقيق الداخلي.

يقوم قسم التدقيق الداخلي برفع التقارير الخاصة به بصورة مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك من خلال لجنة التدقيق.

تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل سنوياً. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٢.

أعضاء اللجنة هم:

- الآنسة نجلاء المدفع – رئيس اللجنة
- السيد جوزيف إبراهام – عضو
- السيد عبد الوهاب الحلبي – عضو (استقال من ذلك المنصب في شهر مارس ٢٠٢٢)

لجنة المخاطر

تتولى لجنة المخاطر المسؤولية عن كافة الجوانب الخاصة بإدارة المخاطر في البنك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر التنظيمية ومخاطر السيولة والمخاطر المالية.

وإن لجنة المخاطر مسؤولة عن مراجعة واعتماد السياسات الخاصة بكافة المخاطر كما أنها مسؤولة عن متابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك من خلال التقارير الواردة من اللجنة الإدارية العامة لإدارة المخاطر. تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل سنوياً. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٢.

أعضاء اللجنة هم:

- الشيخ عبد الله بن جبر آل ثاني– رئيس اللجنة
- السيد فهد عبد الرحمن بادار – عضو
- السيد أحمد خلفان – عضو
- السيد عبد الوهاب الحلبي – عضو (استقال من ذلك المنصب في شهر مارس ٢٠٢٢)

اللجنة المشتركة للمخاطر والتدقيق

تجتمع اللجنة المشتركة مرتين في السنة على الأقل، حيث تم إنشاؤها بسبب متطلبات المصرف المركزي لوجود قناة اتصال فعالة بين اللجنتين. عقدت اللجنة اجتماعين في عام ٢٠٢٢.

أعضاء اللجنة هم:

- الشيخ عبد الله بن جبر آل ثاني– رئيس لجنة المخاطر
- السيد فهد عبد الرحمن بادار – عضو
- السيد أحمد خلفان – عضو
- السيد عبد الوهاب الحلبي – عضو (استقال من ذلك المنصب في شهر مارس ٢٠٢٢)
- الآنسة نجلاء المدفع – رئيس لجنة التدقيق
- السيد جوزيف إبراهام – عضو

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٢

يفصح البنك العربي المتحد باستمرار عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في قوائمه المالية التي يتم تدقيقها من قبل مدققين خارجيين. وتقوم الإدارة بمراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة وعند إجراء الصفقات.

ويقوم البنك بالإفصاح عن المعاملات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة وفقًا لمعايير المحاسبة ذات الصلة ويتم التحقق منها من قبل مدققي الحسابات الخارجيين لدينا من خلال مراجعاتهم وتدقيقهم ربع السنوي. تتوفر إفصاحات الأطراف ذات العلاقة لعام ٢٠٢٢ في البيانات المالية.

الإدارة العليا وتعويضات أفرادها

المنصب	تاريخ التعيين	الإجمالي
الرئيس التنفيذي	٢٠٢٢/٠٦/٠١	١٥،٢٤ مليون
رئيس إدارة الشؤون المالية	٢٠٢٢/٠١/١٩	
رئيس إدارة الامتثال	٢٠٢٢/٠٩/٠٥	
رئيس الخدمات المصرفية للشركات	٢٠٢٢/٠٨/٠١	
رئيس إدارة المخاطر	٢٠٢٢/٠٨/١٠	
رئيس إدارة الثروات البشرية	٢٠٢٢/٠٦/٢٧	
رئيس إدارة التدقيق	٢٠٢٢/٠٨/١٧	
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد	٢٠٢٢/١٠/٠٤	
رئيس الائتمان	٢٠٢٢/١٢/١٢	
رئيس القطاعات التشغيلية	٢٠٢٢/١٢/٢٩	
رئيس تقنية المعلومات	٢٠١٨/٠٥/٠٩	
رئيس إدارة الأسواق المالية	٢٠٢٠/٠٨/٣٠	
رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية	٢٠١٨/٠٥/٠٢	
مساعد إداري للرئيس التنفيذي	١٩٨٢/٠٧/١٠	
رئيس إدارة الشؤون القانونية	٢٠١٩/٠٣/١٠	

اللجان الإدارية

وافق مجلس الإدارة على اختصاصات جميع اللجان الإدارية. لدى البنك ستة لجان إدارية ترفع تقارير نشاطاتها بانتظام إلى المجلس أو إلى لجان المجلس المعنية، كما يلي:

اللجنة الإدارية التنفيذية

إن اللجنة الإدارية التنفيذية مسؤولة عن اقتراح الاستراتيجية ومراقبة أداء أعمال البنك والتأكد من امتثاله للمتطلبات التنظيمية والقانونية والسياسات الداخلية. تجتمع اللجنة الإدارية التنفيذية أسبوعياً.

اللجنة الادارية العامة لإدارة المخاطر

تعتبر اللجنة الإدارية العامة لإدارة المخاطر بمثابة السلطة الأعلى على مستوى الإدارة في ما يتعلق بإدارة كافة جوانب المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر التنظيمية ومخاطر السيولة والمخاطر المالية وأمور التدقيق الخاصة بالبنك.

ترفع اللجنة الإدارية العامة لإدارة المخاطر التوصيات بشأن كافة المسائل المرتبطة بسياسة إدارة المخاطر والاستثمار إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس، وإلى لجان المجلس الأخرى حسب الحال.

تجتمع اللجنة الإدارية العامة لإدارة المخاطر شهرياً.

اللجنة التوجيهية الخاصة بتكنولوجيا الأعمال

تقدم مخطط تفصيلي للدور الذي تؤديه وحدات تقنية المعلومات والقطاعات التشغيلية فيما يتعلق بمشاريع البنوك والمبادرات والخطط المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والميزانيات والنفقات ذات الصلة وحالة تشغيل الخدمة. وتقدم هذه اللجنة المساعدة للإدارة العليا في الإيفاء بمسؤوليتها تجاه المساهمين، وعرض آخر المستجدات في الوقت المناسب حول الأنشطة ذات الصلة. تجتمع اللجنة الاستثمارية الخاصة بتكنولوجيا الأعمال ست مرات على الأقل سنوياً.

فريق الإدارة العليا للخدمات المصرفية المؤسساتية

يُعرف هذا الفريق باسم فريق الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (تُعرَّف لاحق باسم الخدمات المصرفية المؤسساتية) ويتخذ القرارات الرئيسية بشأن العمل اليومي لفريق الخدمات المصرفية المؤسساتية تحت إشراف الرئيس التنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية المؤسساتية.

يجتمع فريق الخدمات المصرفية المؤسساتية أسبوعياً.

الاجتماعات القانونية

تقدم هذه الاجتماعات موجزاً بمستجدات / حالة القضايا المرفوعة ضد البنك والأحكام المطلوبة لها.

تنعقد الاجتماعات القانونية كل ثلاثة أشهر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بوضع السياسات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق (على سبيل المثال، الهيكل الخاص بالميزانية العمومية والتمويل والتسعير والتحوط والاستثمار).

تجتمع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ست مرات على الأقل سنوياً.

اللجنة الادارية العامة للائتمان

تعتبر اللجنة الإدارية العامة للائتمان بمثابة السلطة الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بتعرض العميل لمخاطر الائتمان، المسائل المتعلقة بالائتمان، وانكشافات الاكتتاب على القروض المشتركة والمعاملات الخاصة بالأوراق المالية.

تجتمع اللجنة الإدارية العامة للائتمان أسبوعياً.

لجنة الأصول الخاصة

تعتبر لجنة الأصول الخاصة أعلى سلطة إدارية في ما يتعلق بموارد الشركة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتستمد هذه اللجنة سلطتها من مجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الأصول الخاصة شهرياً.

فريق الإدارة العليا للخدمات المصرفية للأفراد

يتولى هذا الفريق اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن العمل اليومي لفريق الخدمات المصرفية للأفراد تحت إشراف الرئيس التنفيذي.

يجتمع فريق الخدمات المصرفية للأفراد أسبوعياً.

منتدى تجربة العملاء

يتولى منتدى تجربة العملاء تقديم ملخص للدور الذي يؤديه منتدى تجربة العملاء التابع للبنك العربي المتحد، ويقدم المنتدى المساعدة لإدارة العليا في الوفاء بمسؤوليتها تجاه المساهمين وغيرهم فيما يتعلق بامتثال البنك للمتطلبات القانونية والتنظيمية وتحقيق مستويات تجربة العملاء المطلوبة للبنك.

يجتمع المنتدى مرة شهرياً.

المدققون الخارجيون

تفاصيل المدققين الخارجيين	
اسم شركة التدقيق للفترة الممتدة من (١ يناير ٢٠٢٢ – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)	ارنست ويونغ
شريك التدقيق	بن ويرينج
عدد السنوات التي عمل فيها كمدقق حسابات خارجي للبنك	٤
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية لعام ٢٠٢٢	**٩٠١,٥٣٠ درهم إماراتي تتكون من:** ▪ الربع١ لسنة ٢٠٢٢– ١٤٤,٦٩٠/– ▪ الربع٢ لسنة ٢٠٢٢– ١٤٤,٦٩٠/– ▪ الربع٣ لسنة ٢٠٢٢– ١٤٤,٦٩٠/– ▪ سنة ٢٠٢٢– ٤٦٧,٤٦٠/–
أتعاب وتكاليف خدمات بخلاف تدقيق ومراجعة البيانات المالية لعام ٢٠٢٢	**٧٢,٣٤٥ درهم إماراتي لـ:** ▪ الترجمة إلى العربية للبيانات المالية للسنة– ٣٣٣٩٠/ – ▪ مراجعة نماذج العوائد البنكية السنوية وفقًا للوائح المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٣٨,٩٥٥ / –
أي خدمات تدقيق أخرى	▪ لا يوجد

* جميع الرسوم شاملة ضريبة القيمة المضافة ورسوم التكنولوجيا ونفقات الجيب

هيكل الرقابة الداخلية

مقدمة

يدرك البنك العربي المتحد (UAB) أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والحفاظ على استقراره ومرونته. تقع المخاطر في صلب أنشطة البنك ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقا لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصرا هاما في تحقيق الربحية المستمرة للبنك ويتحمل كل فرد داخل البنك المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء الانكشاف إلى الموافقة عليها والرقابة المستمرة عليها ومراجعتها وتصحيحها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً أعلى مستويات التنظيم وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة على مستوى الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

تتضمن إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك العربي المتحد أطر عمل شاملة للمخاطر على مستوى المؤسسة ومخاطر الامتثال، والتي تتماشى تمامًا مع رؤية بنكنا لتحقيق قيمة ثابتة لجميع أصحاب المصلحة. تشمل الضرورات الإستراتيجية الرئيسية التي توجّه رؤية البنك ما يلي:

- **الأسس السليمة والقدرة الكبيرة على تحمل المخاطر:**
  يعتبر الحفاظ على أسس مالية وتشغيلية متينة بمثابة أساس للإدارة الفعالة للمخاطر ويدعم القدرة على تحمل المخاطر.
- **التوافق الاستراتيجي والشراكة الدائمة مع خطوط الأعمال:**
  وهو نهج إدارة المخاطر المتوافق استراتيجيًا مع أهداف العمل والذي يضمن شراكة وثيقة بين إدارة المخاطر ووحدات الأعمال لإدارة المخاطر بشكل فعال.
- **التوزيع الفعال لرأس المال والسيولة وتخصيص الموارد:**
  يدعم النشر الفعال لرأس المال والسيولة وتخصيص الموارد النمو المستدام ويقلل من المخاطر.
- **إطار عمل شامل ومتكامل لحوكمة الشركات والمخاطر:**
  يضمن إطار عمل قوي لحوكمة الشركات والمخاطر الإدارة الفعالة للمخاطر، والرقابة المستقلة، والمساءلة.
- **البنية التحتية المرنة للمخاطر وثقافة المخاطر القوية:**
  تعزز البنية التحتية القوية للمخاطر وثقافة المخاطر الشفافية والمساءلة والنهج الاستباقي لإدارة المخاطر.

يولي البنك العربي المتحدة أهمية كبرى للشروط الحتمية التالية لضمان ممارسات إدارة مخاطر سليمة:

ا. الحوكمة المتينة

يمتلك البنك العربي المتحد إطار حوكمة متين لضمان فاعلية إطار إدارة المخاطر الخاص به، فضلاً عن إدارة المخاطر بطريقة خاضعة للرقابة وشفافة. يشمل ذلك اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة، والسياسات والإجراءات الواضحة، والتقارير والمراقبة المنتظمة، والإشراف المستقل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

- **لجان مجلس الإدارة**
  يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن مراقبة المخاطر، إلاّ أن هناك لجاناً فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

أ) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن وضع استراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العمليات الائتمانية بشكل عام داخل البنك والاحتفاظ بمحفظة متنوعة وتفادي مخاطر التركزات الائتمانية غير المرغوب فيها وتحسين الجودة العامة لموجودات المحفظة والالتزام بسياسات الائتمان والتوجيهات التنظيمية.

ب) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومراجعة ورفع تقارير عن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسردية للبنك وعمليات الرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي / الخارجي.

ج) لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات لتعزيز هيكل إدارة المخاطر لدى البنك إلى أفضل معايير الممارسات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر ضمان توفر هياكل رقابة فعالة ومراقبة التعرضات الكلية للمخاطر (تشمل ولا تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية).

د) لجنة مكافآت المجموعة

تعمل لجنة مكافآت المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة في كافة الشؤون المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والترشيحات والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات الحصرية لمجلس الإدارة على أساس الأحكام القانونية أو النظام الأساسي. ويناط بلجنة مكافآت المجموعة مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على خطة المكافآت، وذلك من أجل التأكد من أن المكافآت ملائمة ومتوافقة مع ثقافة البنك والأعمال طويلة الاجل وقابلية تحمل المخاطر والأداء وبيئة الرقابة وأي متطلبات قانونية أو نظامية.

هـ) لجنة التدقيق والمخاطر المشتركة التابعة لمجلس الإدارة

يُعقد اجتماع مشترك بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC) ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRC) بشكل منتظم وفقًا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) لضمان التنسيق الفعال والتعاون بين اللجنتين في إدارة المخاطر. يعزز هذا الاجتماع المشترك الإطار العام لإدارة المخاطر من خلال إتاحة منصة لمناقشات متينة واتخاذ قرارات فعالة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر.

- **لجان الإدارة**
  تتمم لجان الإدارة الرئيسية عمل اللجان التابعة لمجلس الإدارة لضمان إدارة مخاطر وحوكمة شاملة. تشمل هذه اللجان:

أ) اللجنة الإدارية التنفيذية

تقدم لجنة الإدارة التوجيه الاستراتيجي العام للبنك، بما في ذلك إدارة المخاطر، من خلال مراجعة واعتماد قابلية المؤسسة للمخاطر، وتحمل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر، وتوفير الإشراف العام على عملية إدارة المخاطر.

ب) اللجنة الادارية العامة للائتمان

تتولى لجنة الائتمان مسؤولية مراجعة واعتماد مقترحات الائتمان، وضمان الامتثال لسياسات وإجراءات الائتمان، وتوفير المراقبة المستمرة لمخاطر الائتمان.

ج) لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

تلعب لجنة الموجودات والمطلوبات دورًا أساسيًا في إدارة معدل الفائدة ومخاطر السيولة لدى البنك. وتقدم توصياتها لضمان توفُّر مستوى كاف من السيولة أثناء العمل ضمن إطار قوي للتحكم في المخاطر، ما يتيح الإدارة الفعالة لهذه المخاطر.

د) اللجنة الادارية العامة لإدارة المخاطر

تدعم لجنة المخاطر مجلس الإدارة والإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهم المتعلقة بإدارة المخاطر. إذ تقوم بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر على مستوى البنك، وتضمن الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتراجع أداء وظيفة إدارة المخاطر. كما توفر اللجنة إشرافًا محايدًا على إطار عمل إدارة المخاطر وعملياتها، وتقدم تقارير منتظمة عن أنشطة إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة.

هـ) اللجنة التوجيهية الخاصة بتكنولوجيا الأعمال

توفر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا الإشراف على المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا لدى البنك، بما في ذلك أمن المعلومات والمرونة التكنولوجية.

و) لجنة تجربة العملاء

تضمن لجنة تجربة العملاء أن أنشطة المؤسسة بالتماس مع العملاء تتماشى مع قابليتها للمخاطر وأن المخاطر المرتبطة بتفاعلات العملاء تتم إدارتها بشكل فعال.

٢. إطار تقبل المخاطر

أنشأ البنك العربي المتحد إطارًا لتحمل المخاطر لضمان توافق أنشطته التي تنطوي على مخاطر مع أهدافه الاستراتيجية وقدرته على تحمل المخاطر. يتضمن هذا الإطار تعريفات واضحة لمدى تقبل البنك للمخاطر وحدود أنواع مختلفة من المخاطر، بالإضافة إلى المراقبة المنتظمة وإعداد التقارير لضمان عدم تجاوز هذه الحدود.

٣. الاستدامة

يلتزم البنك العربي المتحد بإدخال اعتبارات الاستدامة في إطار إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وقد وضع البنك إجراءات لتقييم وإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وهو يرصد بانتظام تعرضه لهذه المخاطر.

٤. ثلاثة خطوط دفاع

يقوم إطار إدارة المخاطر في البنك العربي المتحد على ثلاثة خطوط دفاع تعمل معًا لضمان تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها بشكل فعال:

- خط الدفاع الأول هو وحدة الأعمال المسؤولة عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر في أنشطته اليومية.
- خط الدفاع الثاني هو وظيفة إدارة المخاطر، والتي توفر الإشراف والدعم لوحدات العمل في إدارة المخاطر.
- خط الدفاع الثالث هو وظيفة التدقيق الداخلي، والتي تقوم بشكل مستقل بتقييم فعالية إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك وتقديم توصيات للتحسين.

وكجزء من خطوط الدفاع الثلاثة، ثمَّة وظائف مسؤولة عن المراقبة اليومية للمخاطر تتمم عمل لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة:

أ) مجموعة إدارة المخاطر

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. وتعمل هذه المجموعة بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر البنك. وقد وضعت آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات المخاطر ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. ويراجع البنك جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

ب) مجموعة الائتمان

تتولى مجموعة إدارة الائتمان مسؤولية قيادة استراتيجية الائتمان العامة للبنك، ومراجعة مقترحات الائتمان والموافقة عليها، وضمان الامتثال لسياسات وإجراءات الائتمان، وتقدم المساعدة في المراقبة المستمرة لمخاطر الائتمان.

ج) الخزينة

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

د) التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى البنك سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام البنك بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

منذ عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من المعايير واللوائح المتعلقة بالعناصر المختلفة لإدارة المخاطر الشاملة ومكافحة غسيل الأموال، كفاية رأس المال وإطار إدارة رأس المال. تشمل المعايير واللوائح، على سبيل المثال لا الحصر، التقارير المالية والتدقيق الخارجي والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر البلد ومخاطر التحويل ومخاطر السوق ومعدل الفائدة ومخاطر معدل العائد التي تم تفعيلها في عام ٢٠١٩. يقوم البنك باتخاذ إجراءات للالتزام بالمعايير واللوائح المذكورة أعلاه لضمان الامتثال اعتباراً من تاريخ التنفيذ الفعلي.

٥. نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للبنك وكذلك مستوى الخطر الذي يكون البنك مستعد لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، يراقب البنك ويقيم قدرته العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الأعمال ثم تتم معالجتها من أجل التحديد والتحليل والمراقبة في وقت مبكر. يستلم مجلس الإدارة تقريراً ربع سنوي شامل للمخاطر الائتمانية لتقديم كافة المعلومات الضرورية للتقييم والتقرير حيال المخاطر الائتمانية ذات الصلة للبنك. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات من السقوف ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي.

وعلى جميع مستويات البنك، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة مخاطر الإدارة العامة وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارها البنك، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

٦. الحد من المخاطر

نفذ البنك العربي المتحد إطارًا شاملاً لتخفيف المخاطر يهدف إلى تقليل تأثير المخاطر المحتملة على عملياته وأدائه المالي وسمعته. يشمل ذلك تحديد وتقييم المخاطر، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر، ورصد فعالية هذه الاستراتيجيات بانتظام.

يعتمد البنك بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضه لمخاطر الائتمان. يستخدم البنك كذلك في إطار إدارته الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

٧. إطار عمل قوي يضمن استمرارية الأعمال

يتيح إطار وسياسة استمرارية الأعمال المنظمة جيدًا، جنبًا إلى جنب مع إطارنا الشامل لإدارة الأزمات وخطط الطوارئ التكميلية وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، أساسًا قويًا للمرونة التنظيمية ضد الاضطرابات الرئيسية أو الأحداث غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد-١٩ الأخير. تخضع هذه الأطر والإجراءات لاختبارات منتظمة وتقييمات سنوية بالحد الأدنى، لضمان فعاليتها وجاهزيتها في مثل هذه السيناريوهات.

الامتثال

رحب البنك العربي المتحد بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودعمه المستمر، والتي قدمت لوائح جديدة لتعزيز معايير الحوكمة والرقابة في الصناعة المصرفية، وممارسات الإقراض المسؤولة، والمعلومات والشفافية، والوصول إلى الخدمات، ومعالجة الشكاوى، والتوعية العامة، والحفاظ على الأمن. وضوابط سليمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال التنظيمي. ويلتزم البنك بالامتثال الكامل لهذه اللوائح، بما يتماشى مع نهجنا الطويل الأمد في المعاملة العادلة للعملاء والشفافية، وحماية نزاهة السوق.

ونحن في البنك العربي المتحد ندرك تمامًا آثار المخاطر التنظيميّة المرتبطة بعدم الالتزام بالقوانين واللوائح المحليّة والعالميّة والتي قد تؤدي إلى عقوبات وغرامات ومذكرات لوم وخسائر مع الإضرار بسمعة البنك نتيجة عدم امتثاله للقوانين واللوائح المعمول بها أو الممارسات المنصوص عليها.

وتوفر وحدة الامتثال في البنك العربي المتحد ضمانًا للإدارة العليا ومجلس الإدارة بأن توقّعات الجهة الرقابية، أي مصرف لدولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، قد تم الوفاء بها بالكامل (جنبًا إلى جنب مع اللوائح الدولية ذات الصلة) وأن مخاطر استخدام البنك لتسهيل الجريمة المالية يتم تخفيفها بشكل فعّال.

وتعمل وحدة الامتثال بصفة مستقلة عن الأعمال كخط دفاع ثانٍ؛ وتساعد في حماية البنك عبر إقامة بيئة مراقبة تسهم في الحد من المخاطر الأساسية. وبوجه خاص، تعمل وحدة الامتثال على توفير التوجيهات التنظيمية وإدارة أحد البرامج القائمة على المخاطر والمصممة خصيص لمنع واكتشاف ومعالجة حالات انتهاك الأنظمة والقواعد واللوائح والسياسات والإجراءات المرعية. وتتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لوحدة الامتثال في توفير الدعم الاستشاري لإدارة العليا في سياق إدارة مخاطر الامتثال التي تواجه البنك،

والتخفيف بشكل فعال من حدتها.

ويتم ضمان استقلالية الامتثال الإداري الدائم، فضلاً عن الوصول غير المقيّد لكافة البيانات والمعلومات والنظم الضرورية في البنك. ويسهم الامتثال في الحفاظ على هيكلية فاعلة في مجال إعداد التقارير ورفعها، والتي تعزز من سرعة تصعيد المشكلات وحلها.

وفي ظل التغييرات التنظيمية الكبيرة والمستمرة، تبرز الأهمية غير المسبوقة لوحدة الامتثال، والحاجة لوضع إطار عمل فاعل من حيث الامتثال في المؤسسة المالية. وتضاعفت قابلية تأثر المؤسسات المالية، حيث أدى ازدياد العمليات الخارجية للوكالات الرقابية العابرة للبحار إلى تشكيل ميدان أكثر تعقيداً. ونتيجة لذلك، برزت أهمية امت اك الإدارة العليا في البنك لفهم كامل، واتخاذ خطوات فاعلة للتخفيف من حدة مخاطر الامتثال الناشئة. ويبقى البنك العربي المتحد مدركاً تمام ومتيقظ تجاه مثل هذه المخاطر المحلية والدولية التي تواجهها أنشطة البنك وخدماته.

وعلاوة على ذلك، يدرك البنك أهمية الالتزام بكافة اللوائح الناظمة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ودون استثناء. ويعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا على تعزيز ومواصلة دعم ثقافة الامتثال القوية في مختلف مستويات البنك مع تحديد "النبرة من الأعلى" المفضلة. ونتيجة لذلك، نواصل بذل الجهود المطلوبة للحفاظ على بيئة تسهم في تعزيز الشفافية وتمكين الموظفين فيما يخص الإدارة الفاعلة للمخاطر عبر كامل البنك. ويرتكز نهج البنك العربي المتحد على أساس أن موظفينا يفهمون واجباتهم ويتحملون المسؤولية الكاملة والمساءلة عن الامتثال لجميع اللوائح لحماية عملائنا وسمعتنا.

وقد استفاد البنك العربي المتحد من المراجعة الأساسية الشاملة التي أجراها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي قامت بتقييم سياسات وعمليات وإجراءات البنك. وبتوجيه من مجلس الإدارة، انتهز البنك فرصة ممارسة المقارنة المعيارية هذه لتعزيز نموذج الحوكمة والضوابط المحددة ولضمان تنفيذ أفضل الممارسات التشغيلية. هذا وتلتزم الإدارة بمعالجة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن قسم التدقيق الداخلي المستقل أيضًا.

وفي عام ٢٠٢٢، اتخذ البنك مبادرات وتحسينات في كل من وظيفة الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية، والتي تشمل تعزيز الفرق ذات الصلة، وتعديل السياسات والإجراءات، وتعزيز الحوكمة والرقابة.

وعلى مستوى القطاع، يواصل البنك العربي المتحد لعب دور رئيسي فيما يخص التعاون مع اتحاد مصارف الإمارات، بصفتنا عضواً فيه، والعمل على المبادرات والمقترحات والأولويات المهمة في هذا المجتمع المصرفي المتميز.

تفاصيل انتهاكات عام ٢٠٢٢

يلتزم البنك بمعالجة أي ملاحظات ونتائج تنظيمية على أساس الأولوية، ويشمل ذلك تنفيذ وتعزيز الضوابط ذات الصلة فيما يتعلق بمسائل الامتثال الضريبي.

ويتبع البنك العربي المتحد بخصوص سياسة المخاطر التشغيلية إجراءات تمت الموافقة عليها من قبل لجنة مخاطر مجلس الإدارة (BRC). ويتم إجراء جميع التحقيقات من قبل فريق إدارة المخاطر لتحديد السبب الجذري للمشكلة، وعند الاقتضاء، يتم إجراء التغييرات المقترحة على عمليات المعايير والرقابة لمنع حدوث أي حدوث في المستقبل.

تفاصيل المساهمات المجتمعية في عام ٢٠٢٢

قدم البنك العربي المتحد مساهمات اجتماعية بقيمة ١٨٦,٢٩٥ درهم إماراتي في المشاريع الموجهة لتعزيز الثقافة والفنون وتمكين الشباب والأشخاص ذوي الهمم.

معلومات أسعار أسهم البنك وتفاصيل المساهمة

أسعار أسهم البنك العربي المتحد في السوق في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٢ .

التاريخ	الحد الأدنى للبنك العربي المتحد	دلتا البنك العربي المتحد	سوق أبوظبي للأوراق المالية	دلتا سوق أبوظبي للأوراق المالية
٢٠٢٢/٣١/١٢	٠,٨٥	%١,١٠	١٠,٢١١	-%٣,٢٣
٢٠٢٢/٣٠/١١	٠,٨٣٩	%١٨,٩٠	١٠,٥٥٢	%١,٣٥
٢٠٢٢/٣١/١٠	٠,٦٥	-%٣,٠٠	١٠,٤١٢	%٦,٧٨
٢٠٢٢/٣٠/٠٩	٠,٦٨	-%٢,٠٠	٩,٧٥١	-%١,٢٥
٢٠٢٢/٣١/٠٨	٠,٧٠	%٢,٠٠	٩,٨٧٥	%٢,١٨
٢٠٢٢/٣١/٠٧	٠,٦٨	%٢,٧٠	٩,٦٦٣	%٣,٠٨
٢٠٢٢/٣٠/٠٦	٠,٦٥٣	%٠,٠٠	٩,٣٧٥	-%٦,٧٦
٢٠٢٢/٣١/٠٥	٠,٦٥٣	%٠,١٠	١٠,٠٥٥	-%٠,٢٦
٢٠٢٢/٣٠/٠٤	٠,٦٥٢	%٢,٢٠	١٠,٠٨١	%١,٣٣
٢٠٢٢/٣١/٠٣	٠,٦٣	%٢,٤٠	٩,٩٤٩	%٦,٧٥
٢٠٢٢/٢٨/٠٢	٠,٦٠٦	-%٦,٧٠	٩,٣١٩	%٧,٠٧
٢٠٢٢/٣١/٠١	٠,٦٧٣	-	٨,٧٠٤	-

توزيع المساهمة في البنك العربي المتحد حسب الجنسيات بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

فئة المساهم	الشركة	الفرد	الإجمالي الكلي
الإمارات العربية المتحدة	٤٤٥,٠٨٩,٥٩٥	٧٠١,٠٢٥,٦٦٥	١,١٤٦,١١٥,٢٦٠
دول الخليج العربي	٩٠٤,٧٥٣,٧٤٧	١,٤٥١	٩٠٤,٧٥٥,١٩٨
أجنبي	١,٠٧٥,١٦٦	١٠,٦٠٥,٠٢٥	١١,٦٨٠,١٩١
الإجمالي العام	١,٣٥٠,٩١٨,٥٠٨	٧١١,٦٣٢,١٤١	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩

اسم المستثمر بالعربية	اسم المستثمر بالإنجليزية	الكمية	%
البنك التجاري ش .م.ع.ق	The Commercial Bank P.S.Q.C	٨٢٥,٠٢٠,٢٥٥	%٤٠,٠٠
الشيخ فيصل سلطان سالم القاسم	Sheikh Faisal bin Sultan Al Qassimi	٢٢٩,٥١٥,٦٣٤	%١١,١٣
رشكه الوثبه الوطنيه للتأم ي	Al Wathba National Insurance Co	١٢٧,٦٩١,١٦٤	%٦,١٩
رشكه الماجد لال ستثمارات (ذ.م.م)	(Al Majed Investment Company (WLL	١١٢,٩٠٧,٤٧٧	%٥,٤٧
جمعه الماجد عبدهللا مه يي	Jumaa Al Majed Abdullah Muhairi	١٠٩,٥٤٦,٦١٨	%٥,٣١
الشيخ سلطان صقر سلطان سالم القاسم	Sheikh Sultan Saqer Sultan Salem Al Qassimi	١٠٧,١٩٢,٠٣٤	%٥,٢٠

عناوين الأسطر	العدد	مجموع الكمية	%
٥,٠٠٠,٠٠١ وأكثر	٢٩	١,٩٦٩,٠٤١,٩٣٧	%٩٥,٤٧
٥٠٠,٠٠٠ حتى ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٨	٨٣,٤٣٢,١٤٥	%٤,٠٥
٥٠,٠٠٠ حتى ٥٠٠,٠٠٠	٤٥	٨,٦٤٤,٤٩٩	%٠,٤٢
٥٠,٠٠١ حتى ٥٠٠,٠٠٠	١	٥٤,٠٩٦	%٠,٠٠
أقل من ٥٠,٠٠٠	١٠٢	١,٣٧٧,٩٧٢	%٠,٠٧
الإجمالي الكلي	٢٢٥	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	%١٠٠,٠٠

يوفر إطار وسياسة استمرارية الأعمال ذات التنظيم الجيد، جنبًا إلى جنب مع إطارنا الشامل لإدارة الأزمات وخطط الطوارئ التكميلية وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، أساسًا قويًا للمرونة التنظيمية في وجه الاضطرابات الرئيسية أو الأحداث غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد-١٩ الأخيرة. وتخضع هذه الأطر والإجراءات لاختبارات منتظمة وتقييمات سنوية بالحد الأدنى، لضمان فعاليتها وجاهزيتها في ظل تلك السيناريوهات.

تقييم أداء لجان الإدارة: تقوم وحدة حوكمة الشركات بمراجعة أداء جميع لجان الإدارة سنوياً مقارنة باختصاصاتها وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ولدى البنك العربي المتحد قسم مخصص لعلاقات المستثمرين على موقع الشركة على الويب، يقدم المعلومات التالية لجميع المستثمرين الحاليين والمحتملين:

- الإفصاحات الجوهرية
- التقارير المالية المرحلية والسنوية
- العروض التقديمية ومناقشات الإدارة وتقارير التحليل
- أحدث التصنيفات الائتمانية
- تقارير الاستدامة

بيانات الاتصال

السيد وائل الأشقر
رئيس علاقات المستثمرين
الهاتف المباشر: ٩٧١٦٥٠٧٥٢٣٨+
رقم الهاتف المتحرك: ٩٧١٥٤٩٩٤٣٩٥٩+
البريد الإلكتروني: ir@uab.ae
الموقع: https://www.uab.ae/Investor-Relations

بيان بالقرارات الخاصة المقدمة لاجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٢ ونقاط العمل ذات الصلة

لم يتم إصدار قرارات خاصة في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٢، إنما صدرت عنه قرارات عادية فقط حسب جدول الأعمال.

تفاصيل سكرتارية الشركة

الاسم: السيدة سيرين مكاحلة
تاريخ التعيين: ٣، يناير ٢٠١٦

تفاصيل الأحداث والإفصاحات الرئيسية في عام ٢٠٢٢

- تعيين الرئيس التنفيذي الجديد
- أرباح الأسهم غير المطالب بها من قبل المساهمين من السنوات السابقة

تفاصيل المعاملات التي أجريت مع الأطراف ذات العلاقة في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك

لم يتم إجراء أي معاملات في عام ٢٠٢١.

التوطين

السنة	النسبة
٢٠٢٠	٢٠,١٧%
٢٠٢١	١٨,٧٣%
٢٠٢٢	٢٣,٣%

تفاصيل المشاريع والمبادرات في عام ٢٠٢٢

لا تزال التكنولوجيا هي عامل التمكين الرئيسي، ولا يزال تحسين التجربة الرقمية للعملاء يمثل أولوية إستراتيجية للبنك العربي المتحد. وقد تمحور شعار عام ٢٠٢٢ حول أربع عناوين رئيسية هي – العميل، والكفاءة، والإيرادات، والأمن، والتنظيم.

اسم المشروع	البيان
الخدمات المصرفية الجديدة للأفراد عبر الإنترنت	تم إطلاق بوابة الخدمات المصرفية للأفراد عبر الإنترنت التي تم تجديدها والتي تحتوي على شاشات سهلة الاستخدام، وإمكانية تنقل سهلة ومرنة، وشكل وأسلوب متسقين مع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ولوحة معلومات شاملة مع خيار الوصول إلى تسجيل الدخول إلى الهوية الرقمية لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد لدى البنك العربي المتحد.
شهادة الامتثال لمعايير أمن البيانات في صناعة بطاقات الدفع (PCI)	واصل البنك العربي المتحد محافظته على معايير أمن البيانات في صناعة بطاقات الدفع بعد عمليات تدقيق أمنية صارمة.
تطبيق إدارة علاقات العملاء	تم إطلاق حل "إدارة علاقات العملاء" الجديد بهدف تتبع وإدارة العملاء المحتملين وتحسين المبيعات وتوفير تجربة عملاء فائقة.
نظام جديد لدفع فواتير الخدمات	تم استبدال نظام دفع الفواتير الحالي لدينا بنظام أكثر قوة واستقرارًا يعتمد على واجهة برمجة التطبيقات، ما يعزز تجربة العملاء الإجمالية ويوفر القدرة المستقبلية على التكامل مع أحدث التقنيات.
حل مضيف – لمضيف لعملاء الخدمات المصرفية للشركات	تمت إضافة حل مضيف-لمضيف جديد إلى مجموعة خدماتنا لعملائنا من الشركات لتسهيل المعالجة الجماعية لملفات الدفع والتسجيل التي تم إنشاؤها من نظام تخطيط موارد المؤسسات الخاص بالعميل.
إخطارات إيداعات CCM المرحلية الثابتة	كشف الحساب الذكي التفاعلي هو عبارة عن مكان واحد للاطلاع على جميع تفاصيل المعاملات عبر محفظة الخدمات المصرفية للأفراد الخاصة بالعميل. وهو سهل التصفح وسهل الاستخدام ويتم إرساله مباشرة إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للعميل.
نشر بروتوكول أمن ٣D ووحدة مكافحة الاحتيال وتمكين بطاقة الخصم للمعاملات عبر الإنترنت	تم نشر بروتوكول أمن ٣D وهو بروتوكول مصمم ليكون طبقة أمان إضافية لمعاملات البطاقات عبر الإنترنت بعد تمكين بطاقات الخصم الخاصة بنا لمعاملات التجارة الإلكترونية.
ترقية تقنية SBS	تم نقل نظام الصرف الحالي الخاص بنا من تقنية قديمة إلى أحدث تقنيات Microsoft .Net بوظائف إضافية. يسمح التغيير بتكامل حل الصراف الجديد في المستقبل مع إدارة علاقات العملاء ونظام قائمة الانتظار لملف تجربة أفضل للعملاء.
الاختبار السنوي لتجاوز إخفاقات التعافي من الكوارث	تم إجراء اختبار ميداني كامل للتعافي من الكوارث بنجاح لإظهار قدرات البنك العربي المتحد على الاستمرار في خدمة عملائه دون انقطاع أثناء الأحداث السلبية غير المتوقعة.
الامتثال لمتطلبات الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني (NESA)	أصدرت NESA (الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني) مجموعة من المعايير الأمنية والإرشادات للقطاعات الحيوية بما في ذلك البنوك. وتبين بأن البنك العربي المتحد متوافق بنسبة ٩٧ ٪ مع لوائح NESA وهذا إنجاز مهم مقارنة بالبنوك المحلية الأخرى في المنطقة.
التزامات لائحة حماية المستهلك الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الصادرة عن المصرف المركزي	تنص لائحة حماية المستهلك (CPR) الصادرة عن المصرف المركزي على المعايير التي يجب الالتزام بها (معايير حماية العملاء) أثناء التعامل مع بيانات العميل. وقد حقق البنك العربي المتحد بنجاح الامتثال لهذه المعايير الإلزامية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الصادرة عن الجهة التنظيمية.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

رئيس لجنة الحوكمة والمكافآت
المنبثقة عن مجلس الإدارة

هيكل المساهمين

اجتماع المساهمين

يجتمع المساهمون على الأقل مرة واحدة سنوياً خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية التي هي بمثابة السلطة العليا للبنك. ينص النظام الاساسي للبنك على الإطار القانوني الذي يحدد متطلبات دعوة المساهمين وعقد اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

يتم عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة لمناقشة المواضيع التالية والموافقة عليها :

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في٢٢٢٠/١٢/٣١ والتصديق عليه.
- سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في٢٢٠٢/١٢/٣١ والتصديق عليه.
- مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في٢٢٠٢/١٢/٣١ والتصديق عليها
- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام.
- الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في٢٢٠٢/١٢/٣١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال
- إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في٢٠٢٢/١٢/٣١ أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال
- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٢ وتحديد بدل أتعابهم
- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بموجب المادة١٥٢ من القانون الاتحادي رقم٢ لسنة٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة.
- لموافقة على تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية) هيئة الفتوى والرقابة الشرعية(واللتي تتولى الرقابة الشرعية على على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية.
- سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي والتصديق عليه

من الممكن أن يجتمع الشركاء بموجب اجتماع خاص والذي يتم عقده لاتخاذ قرارات بشأن أمور أخرى غير تلك التي يتناولها اجتماع الجمعية العمومية السنوي كما هي مدرجة أعلاه، ويحدد النظام الأساسي للبنك متطلبات القرارات الخاصة الصادرة عن الجمعية العمومية للمساهمين.

تم عقد اجتماع الجمعية العمومية مرة واحدة في ٢٠٢٢ و ذلك في ١٤ أبريل ٢٠٢٢ .

كبار المساهمين

فيما يلي قائمة كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

البنك التجاري القطري	%٤٠,٠٠
الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي	%١١,١٣
شركة الوثبة الوطنية للتأمين	%٨,٦٢
شركة الماجد للإستثمار ذ.م.م	%٥,٤٧
جمعة الماجد عبدالله المهيري	%٥,٣١
الشيخ سلطان بن صقر بن سلطان القاسمي	%٥,٢٠

المساهمين حسب الجنسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الإمارات العربية المتحدة	%٥٥,٥٧
قطر	%٤٣,٨٦
دول الخليج الأخرى	%٠,٠٠
الدول العربية الأخرى	%٠,٥٤
الدول الأخرى	%٠,٠٣

الأسهم المملوكة حسب نوع المستثمر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الافراد	%٣٤,٥٠
الشركات	%٦٥,٥٠

المساهمين حسب الجنسية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

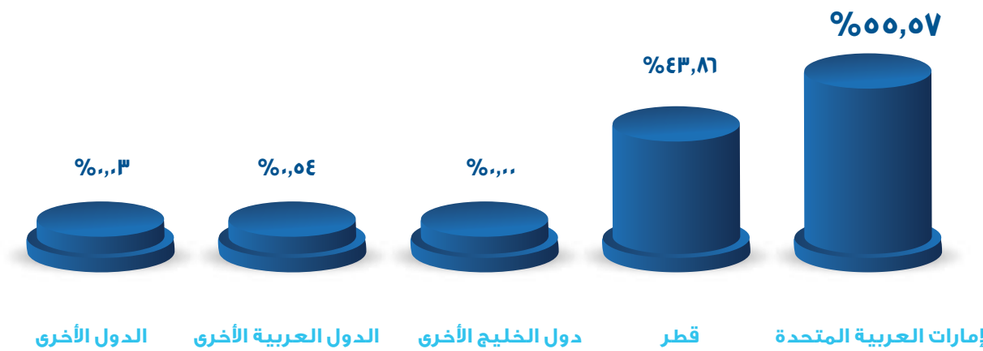

الأسهم المملوكة حسب نوع المستثمر
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

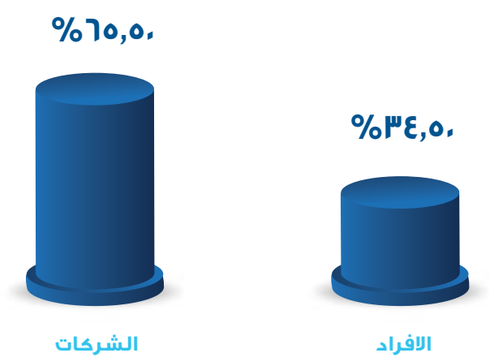

إدارة المخاطر

يدرك البنك العربي المتحد أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والحفاظ على استقراره ومرونته. وتقع المخاطر في صلب أنشطة البنك ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقا لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. وتعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للبنك، ويتحمل كل فرد داخل البنك المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

هذا وتتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر رأس المال والائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والغش وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات ومخاطر السمعة، إلخ، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء وتقييم المخاطر إلى الرقابة المستمرة عليها وضبطها ومراجعتها وصيانتها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً مناصب ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة على مستوى الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

وتتضمن استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك العربي المتحد أطر عمل شاملة للمخاطر على مستوى المؤسسة ومخاطر الامتثال، والتي تتماشى تمامًا مع رؤية بنكنا لتحقيق قيمة ثابتة لجميع أصحاب المصلحة. وتشمل الضرورات الاستراتيجية الرئيسية التي توجّه رؤية البنك ما يلي:

الأسس السليمة والقدرة الكبيرة على تحمل المخاطر: يعتبر الحفاظ على أسس مالية وتشغيلية متينة بمثابة أساس للإدارة الفعالة للمخاطر ويدعم القدرة على تحمل المخاطر.

- **التوافق الاستراتيجي والشراكة الدائمة مع خطوط الأعمال:** وهو نهج إدارة المخاطر المتوافق استراتيجيًا مع أهداف العمل والذي يضمن شراكة وثيقة بين إدارة المخاطر ووحدات الأعمال لإدارة المخاطر بشكل فعال.
- **التوزيع الفعال لرأس المال والسيولة وتخصيص الموارد:** يدعم النشر الفعال لرأس المال والسيولة وتخصيص الموارد النمو المستدام ويقلل من المخاطر.
- **إطار عمل شامل ومتكامل لحوكمة الشركات والمخاطر:** يضمن إطار عمل محكم لحوكمة الشركات والمخاطر الإدارة الفعالة للمخاطر، والرقابة المستقلة، والمساءلة.
- **البنية التحتية المرنة للمخاطر وثقافة المخاطر القوية:** تعزز البنية التحتية القوية للمخاطر وثقافة المخاطر الشفافية والمساءلة والنهج الاستباقي لإدارة المخاطر.

وقد شهد البنك العربي المتحد عام ٢٠٢٢ انتعاشاً كبيراً وتحولات هامة. وتماشيًا مع القطاع المصرفي الإماراتي، أظهرت جميع المقاييس الرئيسية المتعلقة برأس المال والسيولة والجودة مرونة كبيرة. كما تم تعزيز الميزانية العمومية بشكل كبير مع التركيز على جودة الأصول ما أدى إلى انخفاض كبير في المخصصات مقارنة بالعام السابق. وهذه النتائج هي دليل آخر على أن البنك في وضع جيد يؤهله للانطلاق في رحلة نموه.

ويولي البنك العربي المتحدة أهمية كبرى للشروط الهامة الحتمية التالية لضمان ممارسات إدارة مخاطر سليمة:

١. الحوكمة المتينة

يمتلك البنك العربي المتحد إطار حوكمة متين لضمان فاعلية إطار إدارة المخاطر الخاص به، فضلاً عن إدارة المخاطر بطريقة خاضعة للرقابة وتمتاز بالشفافية. يشمل ذلك اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة، والسياسات والإجراءات الواضحة، والتقارير والمراقبة المنتظمة، والإشراف المستقل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

٢. إطار تقبل المخاطر

أنشأ البنك العربي المتحد إطارًا لتحمل المخاطر لضمان توافق أنشطته التي تنطوي على مخاطر مع أهدافه الاستراتيجية وقدرته على تحمل المخاطر. يتضمن هذا الإطار تعريفات واضحة لمدى تقبل البنك للمخاطر وحدود أنواع مختلفة من المخاطر، بالإضافة إلى المراقبة المنتظمة وإعداد التقارير لضمان عدم تجاوز هذه الحدود.

٣. الاستدامة

يلتزم البنك العربي المتحد بإدخال اعتبارات الاستدامة في إطار إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وقد وضع البنك إجراءات لتقييم وإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وهو يرصد بانتظام تعرضه لهذه المخاطر.

٤. ثلاثة خطوط دفاع

يقوم إطار إدارة المخاطر في البنك العربي المتحد على ثلاثة خطوط دفاع تعمل معًا لضمان تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها بشكل فعال:

- خط الدفاع الأول هو وحدة الأعمال المسؤولة عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر في أنشطته اليومية.
- خط الدفاع الثاني هو وحدة إدارة المخاطر، والتي توفر الإشراف والدعم لوحدات العمل في إدارة المخاطر.
- خط الدفاع الثالث هو وحدة التدقيق الداخلي، والتي تقوم بشكل مستقل بتقييم فعالية إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك وتقديم توصيات للتحسين.

وكجزء من خطوط الدفاع الثلاثة، ثمّة وظائف مسؤولة عن المراقبة اليومية للمخاطر تتمم عمل لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة:

أ) مجموعة إدارة المخاطر

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. وتعمل هذه المجموعة بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر البنك. وقد وضعت آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات المخاطر ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. ويراجع البنك جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

ب) مجموعة الائتمان

تتولى مجموعة إدارة الائتمان مسؤولية قيادة استراتيجية الائتمان العامة للبنك، ومراجعة مقترحات الائتمان والموافقة عليها، وضمان الامتثال لسياسات وإجراءات الائتمان، وتقدم المساعدة في المراقبة المستمرة لمخاطر الائتمان.

ج) الخزينة

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

د) التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى البنك سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام البنك بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

منذ عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من المعايير واللوائح المتعلقة بالعناصر المختلفة لإدارة المخاطر الشاملة ومكافحة غسيل الأموال، كفاية رأس المال وإطار إدارة رأس المال. تشمل المعايير واللوائح، على سبيل المثال لا الحصر، التقارير المالية والتدقيق الخارجي والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر البلد ومخاطر التحويل ومخاطر السوق ومعدل الفائدة ومخاطر معدل العائد التي تم تفعيلها في عام ٢٠١٩. يقوم البنك باتخاذ إجراءات للالتزام بالمعايير واللوائح المذكورة أعلاه لضمان الامتثال اعتباراً من تاريخ التنفيذ الفعلي.

٥. نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للبنك وكذلك مستوى الخطر الذي يكون البنك مستعد لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، يراقب البنك ويقيم قدرته العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الأعمال ثم تتم معالجتها من أجل التحديد والتحليل والمراقبة في وقت مبكر. ويستلم مجلس الإدارة تقريراً ربع سنوي شامل للمخاطر الائتمانية لتقديم كافة المعلومات الضرورية للتقييم والتقرير حيال المخاطر الائتمانية ذات الصلة للبنك. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات من السقوف ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي.

وعلى جميع مستويات البنك، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة مخاطر الإدارة العامة وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارها البنك، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

٦. الحد من المخاطر

نفذ البنك العربي المتحد إطارًا شاملاً لتخفيف المخاطر يهدف إلى تقليل تأثير المخاطر المحتملة على عملياته وأدائه المالي وسمعته. يشمل ذلك تحديد وتقييم المخاطر، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر، ورصد فعالية هذه الاستراتيجيات بانتظام.

يعتمد البنك بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضه لمخاطر الائتمان. يستخدم البنك كذلك في إطار إدارته الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

٧. إطار عمل قوي يضمن استمرارية الأعمال:

يتيح إطار وسياسة استمرارية الأعمال المنظمة جيدًا، جنبًا إلى جنب مع إطارنا الشامل لإدارة الأزمات وخطط الطوارئ التكميلية وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، أساسًا قويًا للمرونة التنظيمية ضد الاضطرابات الرئيسية أو الأحداث غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد-١٩ الأخير. تخضع هذه الأطر والإجراءات لاختبارات منتظمة وتقييمات سنوية بالحد الأدنى، لضمان فعاليتها وجاهزيتها في مثل تلك السيناريوهات.

الامتثال

رحب البنك العربي المتحد بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودعمه المستمر، والتي قدمت لوائح جديدة لتعزيز معايير الحوكمة والرقابة في الصناعة المصرفية، وممارسات الإقراض المسؤولة، والمعلومات والشفافية، والوصول إلى الخدمات، ومعالجة الشكاوى، والتوعية العامة، والحفاظ على ضوابط آمنة وسليمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال التنظيمي. ويلتزم البنك بالامتثال الكامل لتلك اللوائح، بما يتماشى مع نهجنا الطويل الأمد في معاملة العملاء بإنصاف، فضلاً عن الشفافية وحماية نزاهة السوق.

ونحن في البنك العربي المتحد ندرك تمامًا آثار المخاطر التنظيميّة المصاحبة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح المحليّة والعالميّة والتي قد تؤدي إلى إجراءات قسرية وعقوبات وغرامات وخسائر، مع الإضرار بسمعة البنك نتيجة عدم امتثاله للقوانين واللوائح المعمول بها أو الممارسات المنصوص عليها.

وتقدّم وحدة الامتثال في البنك العربي المتحد ضمانًا للإدارة العليا ومجلس الإدارة بأنّنا نقوم بما يجب القيام به، ونفي تمام الوفاء بكل من نص وروح القانون واللوائح التنظيميّة. كما تضطلع وحدة الامتثال أيضاً بمسؤوليّة تقييم وتخفيف استخدام البنك للإجراءات التي تسهّل الجريمة المالية.

وتعمل وحدة الامتثال بصفة مستقلة عن وحدة الأعمال كخط دفاع ثانٍ ومستقل، ما يساعد في حماية البنك عبر إقامة بيئة مراقبة تسهم في الحد من المخاطر الأساسية. وبوجه خاص، تعمل وحدة الامتثال على توفير التوجيهات التنظيمية وإدارة أحد البرامج القائمة على المخاطر والمصممة خصيصاً لمنع واكتشاف ومعالجة حالات انتهاك الأنظمة والقواعد واللوائح والسياسات والإجراءات المرعية. وتتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لوحدة الامتثال في توفير الدعم الاستشاري وتمكين الإدارة العليا من الإشراف في سياق إدارة مخاطر الامتثال التي تواجه البنك، والتخفيف بشكل فعال من حدتها.

ويتم ضمان استقلالية وحدة الامتثال الدائم، فضلاً عن الوصول غير المقيّد لكافة البيانات والمعلومات والنظم الضرورية في البنك. ويتمتّع رئيس الوحدة بالتواصل المباشر مع مجلس الإدارة. كما ويسهم الامتثال في الحفاظ على هيكلية فاعلة في مجال إعداد التقارير ورفعها، والتي تعزز من سرعة تصعيد المشكلات ومتابعتها وحلها.

وفي ظل التغييرات والتطوُّرات التنظيمية الكبيرة والمستمرة، تبرز الأهمية غير المسبوقة لوحدة الامتثال، والحاجة لوضع إطار عمل فاعل من حيث الامتثال في المؤسسة المالية. هذا وقد تضاعفت قابلية تأثر المؤسسات المالية، حيث أدى ازدياد العمليات الخارجية للوكالات الرقابية الدولية إلى تشكيل ميدان أكثر تعقيداً. ونتيجة لذلك، برزت أهمية امتلاك الإدارة العليا في البنك لفهم كامل، واتخاذ خطوات فاعلة للتخفيف من حدة مخاطر الامتثال الناشئة. ويبقى البنك العربي المتحد مدركاً ومتيقظاً تمام تجاه مثل هذه المخاطر المحلية والدولية التي تواجهها أنشطة البنك وخدماته.

لذلك، يعمل مجلس الإدارة والإدارة العليا بدأب على تعزيز ومواصلة دعم ثقافة الامتثال المحكم في مختلف مستويات البنك مع تحديد "نهج الإدارة العليا" المفضل. ونتيجة لذلك، نواصل بذل الجهود المطلوبة للحفاظ على بيئة تسهم في تعزيز الشفافية وتمكين الموظفين فيما يخص الإدارة الفاعلة للمخاطر عبر كامل البنك. ويرتكز نهج البنك العربي المتحد على أساس أن موظفينا يفهمون واجباتهم ويتحملون المسؤولية الكاملة والمساءلة عن الامتثال لجميع اللوائح لحماية عملائنا وسمعتنا.

وقد استفاد البنك العربي المتحد من المراجعة الأساسية الشاملة التي أجراها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي قامت بتقييم سياسات وعمليات وإجراءات البنك. وبتوجيه من مجلس الإدارة، انتهز البنك فرصة ممارسة المقارنة المعيارية هذه لتعزيز نموذج الحوكمة والضوابط المحددة ولضمان تنفيذ أفضل الممارسات التشغيلية. هذا وتلتزم الإدارة بمعالجة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن وحدة التدقيق الداخلي المستقلة أيضًا.

وفي عام ٢٠٢٢، اتخذ البنك مبادرات وتحسينات في كل من وحدة الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية، والتي تشمل تعزيز الفرق ذات الصلة، وتعديل السياسات والإجراءات، وتعزيز الحوكمة والرقابة.

وعلى مستوى القطاع، يواصل البنك العربي المتحد لعب دور رئيسي فيما يخص التعاون مع اتحاد مصارف الإمارات، بصفتنا عضواً فيه، فضلاً عن عضوية اللجان الاستشارية فيه، والعمل على المبادرات والمقترحات والأولويات المهمة في هذا المجتمع المصرفي المتميز.

ويلتزم البنك أيضاً بمعالجة أي ملاحظات ونتائج تنظيميّة بناءً على أولويّاتها، يشمل ذلك تنفيذ وتعزيز الضوابط ذات الصلة والتي تتعلّق بشؤون الامتثال الضريبي.

ويتّبع البنك العربي المتحد إجراءات ضمن سياسة المخاطر التشغيليّة تم اعتمادها من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. حيث يتم تنفيذ كافة التحقيقات من قبل فريق إدارة المخاطر لتحديد أصل المشكلة، وعند الإمكان اقتراح التغييرات على الإجراءات القياسية وإجراءات الضوابط لمنع أي تكرار مستقبلي لها.

إدارة الشؤون القانونية

يقدّم الفريق القانوني الدعم للبنك من خلال تقديم النصح والإرشاد بشأن مختلف المسائل القانونية. وتتخذ الإدارة صفة المستشار القانوني للبنك، وتتجلى أولوياته في:

- تقديم الرأي القانوني لاصحاب المصلحة في البنك حول الحلول الفعّالة للمسائل القانونية والتنظيمية، الحالية منها والمتوقعة.
- الحرص على إدارة العمليات والمشاريع الرئيسية الخاصة بالبنك وفق أحكام القانون والتشريعات للحد من المخاطر القانونية والتنظيمية في البنك.
- صياغة ومراجعة وتحديث المستندات والنماذج القياسية والشروط والأحكام العامة ذات الصلة بمنتجات البنك.
- فتح القضايا القانونية الجديدة ومتابعة القضايا المرفوعة من قبل أو ضد البنك أمام المحاكم المختصة.
- مراجعة جميع العقود والاتفاقيات التي يكون البنك أو سوف يصبح طرفاً فيها.

التدقيق الداخلي

تتولّى إدارة التدقيق الداخلي مهام وظيفة مستقلة داخل البنك وتمثل خط الدفاع الثالث، حيث يتمثّل هدفها الرئيسي في مُساندة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحماية أصول البنك وسمعته واستدامته.

ولضمان الاستقلالية، يتبع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي في عمله إلى رئيس مجلس إدارة اللجنة المعنية بالتدقيق ويخضع للمساءلة عن تحديد وتعزيز التوجّه الاستراتيجي لإدارة التدقيق الداخلي، مع الحرص على أن تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية والسلطة اللازمتين من أجل ممارسة القدرة في الحكم والإعراب عن الآراء وتقديم التوصيات. وبالتالي، تبقى إدارة التدقيق الداخلي بمنأى عن التدخل من قبل إدارة البنك، بما في ذلك عمليات انتقاء المراجعة الحسابية، أو النطاق، أو الإجراءات المعتمدة، أو التكرار، أو التوقيت، أو فحوى التقرير.

يرعى الميثاق المعتمد من مجلس الإدارة للمراجعة الداخلية للحسابات أنشطة التدقيق الداخلي التي تنص وتحدّد تفويض إدارة التدقيق الداخلي ونهجها وصلاحيتها ومسؤوليتها داخل نطاق البنك. وقد أُعدّ الميثاق مع الأخذ في الاعتبار إرشادات ومعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وجمعية تدقيق المعلومات والأنظمة والرقابة، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CB-UAE).

يشمل نطاق أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات جمع الأدلة والشواهد لتقديم تقييمات مستقلة حول مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ضمن نطاق البنك. بغية تحقيق ذلك، يجري تقييم منهجي لمخاطر البنك وأنشطته أقلّه مرة كل عام ومراجعتها على أساس دوري لصياغة خطة مرنة لمراجعة الحسابات. وتتم مراجعة المخاطر التنظيمية على أساس دوري لضمان استمرار خطة التدقيق في معالجة أهم المخاطر في وقتها. وتُنفّذ عمليات التدقيق في الحسابات على نحو يتوافق مع الخطة لإبداء الرأي حول بيئة الرقابة الشاملة. وتجدر الإشارة هنا أنه ما من جانب للمنظمة يحظر على إدارة التدقيق الداخلي إمكانية الوصول إليه أثناء قيامها بتنفيذ مهامها.

وتستخدم إدارة التدقيق الداخلي أدوات تحليلية لتقييم فعالية الرقابة كجزء من عمليات التدقيق الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، تم تكييف منهجيات التدقيق مثل التدقيق السريع والتدقيق المستمر من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في نتائج التدقيق.

هذا ويتكوّن فريق التدقيق الداخلي من فريق من المراجعين الذين يمتلكون معاً المهارات المطلوبة لتدقيق جميع مجالات البنك.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يُسعدني بالنيابة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد أن أقدم إلى السادة المساهمين في البنك تقريرنا السنوي عن السنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

سجل البنك العربي المتحد أرباحاً صافية قدرها ١٥٥ مليون درهم إماراتي في ٢٠٢٢ مقارنة بأرباح قدرها ٧٠ مليون درهم في ٢٠٢١، ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١٢٠% مقارنة بالعام الماضي. يأتي النمو في صافي الأرباح نتيجة لتحسن الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات الائتمان المتوقعة، إلى جانب إدارة التكاليف، حيث أدى التنفيذ الناجح لاستراتيجية إعادة الهيكلة الى تمهيد الطريق للعودة الى الربحية.

وتمكن البنك من الحفاظ على مستويات كافيه من راس المال مع نسبه كفاية راس المال ١٤,٥% وبلغت CETI ١٣,٣% والتي لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية المعمول بها حاليا. كذلك تحسنت نسبة القروض المتعثرة من ١١,٦% في عام ٢٠٢١ إلى ٨,٢% في عام ٢٠٢٢.

كما واصل مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية التركيز على تعزيز إيرادات البنك من خلال اكتتاب أصول عالية الجودة و بالتالي تحسين ربحيتها عبر المعاملات والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والأفراد والأسواق المالية مع التحرك نحو نموذج تشغيلي أكثر مرونة مدمجا الحلول والقدرات الرقمية ليصبح شريكا مفضلا بين شرائح عملاء الشركات الرئيسية.

يوصي مجلس الإدارة بالمخصصات التالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على النحو التالي:

	٢٠٢١ درهم إماراتي	٢٠٢٢ درهم إماراتي
الرصيد الافتتاحي في الخسائر المتراكمة في ١ يناير	(٦١٠,٥٨٧)	(٦٦٧,٢٥٧)
الأرباح(/الخسائر) عن السنة	١٥٤,٧٢١	٧٠,١٩١
التحويلات من احتياطي إعادة التقييم	–	٥١٧
الرصيد المتاح لاعتماد المخصصات	(٤٥٥,٨٦٦)	(٥٩٦,٥٤٩)
التحويل إلى الاحتياطي الخاص	(١٥,٤٧٢)	(٧,٠١٩)
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	(١٥,٤٧٢)	(٧,٠١٩)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(٦,٠٠٠)	–
رصيد الإغلاق للخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر	(٤٩٢,٨١٠)	(٦١٠,٥٨٧)

إن المعلومات المالية الواردة في التقرير تعرض بشكل عادل جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي ونتائج التشغيل والتدفقات النقدية للبنك بدءاً من الفترات المقدمة في القوائم المالية المرافقة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أعرب بالنيابة عن مجلس الإدارة الذي لا يزال التزامه وتوجيهاته الحازمة لا تقدر بثمن- عن خالص تقديري لعملائنا ومساهمينا الكرام على مساندتهم، أعرب عن خالص تقديري للإدارة العليا والموظفين للتزامهم وتفانيهم في العمل بالإضافة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على كمال تنظيمه ودعمه للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في الختام نود أن نعرب عن تقديرنا لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على قيادته ورؤيته ودعمه، كما نود أن نعرب عن خالص شكرنا لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي وزير الدفاع، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة على دعمهم وتوجيهاتهم .

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة
٩ فبراير ٢٠٢٣

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	٤٤
بيان المركز المالي	٤٨
بيان الدخل	٤٩
بيان الدخل الشامل	٤٩
بيان التدفقات النقدية	٥٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٥١
إيضاحات حول البيانات المالية	٥٢
الافصاحات الخاصة باتفاقية بازل ٣ – القاعدة ٣	١١٦

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد ـ شركة مساهمة عامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك العربي المتحد ـ شركة مساهمة عامة ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والبيانات للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بتلك الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق
(أ) خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية. تمثل مخصصات الخسائر على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي أفضل تقديرات الإدارة، في تاريخ الميزانية العمومية، لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب ما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية ("المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩"). تقوم الإدارة في البداية بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي إلى العملاء قد زادت بشكلٍ جوهري منذ التثبيت الأولي، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج من ثلاث مراحل للانخفاض في القيمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة.	توصلنا إلى فهم لتقييم الإدارة للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي، ونموذج التصنيف الداخلي للبنك وسياسة مخصصات الانخفاض في القيمة الائتمانية للبنك ومنهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تتضمن: ▪ مراجعة واعتماد تصنيف القروض والسلفيات وتسهيلات الذمم المدينة عن التمويل الإسلامي. ▪ تقوم الإدارة بمتابعة ما يلي: ١. تحديد المراحل وخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي. ٢. تحديد القروض التي بها مؤشرات على الانخفاض في القيمة (بما في ذلك القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها) في المرحلة (٣). ٣. متغيرات وتوقعات الاقتصاد الكلي ٤. أداء نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ▪ مراجعة واعتماد حالات إعادة التصنيف الخاصة بالإدارة وعملية الحوكمة حول هذه التصنيفات. ▪ وحدة مستقلة للتحقق من صحة النموذج.

إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد ـ شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠٢٢، بخلاف البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا ولن نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. ونحن نتحمل المسؤولية عن توجيه وتنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة والإشراف عليها. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية.

إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد ـ شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد ـ شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشيروفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ما يلي:

- يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك؛
- تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ضمن الإيضاح ٨ حول البيانات المالية؛
- يبين إيضاح ٢٣ المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أي من الأحكام المعنية من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي له على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و
- يبين إيضاح ٣١ المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

عن ارنست ويونغ

موقعة من:
أنتوني اوسوليفان

شريك
رقم التسجيل: ٦٨٧

١٤ فبراير ٢٠٢٣
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر

	Notes	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الموجودات	٥	١,٢٠٧,٥٨٩	٢,٠٠٩,٥٦٥
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦	٣٠٢,٨٣٧	٣٧٨,٧٣٥
مبالغ مستحقة من البنوك	٧	٧,٦٠٤,٣٠٠	٨,٢١٣,٣٥٠
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٨	٣,٨٨٧,٤٧٦	٣,٥٣٠,٢١٧
استثمارات وأدوات إسلامية	٩	٢٩٥,٦٩٦	٣٠٣,٢٧١
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	١٠	٧٨٢,٥٨٩	٧٤٤,٩٠٤
موجودات أخرى			
مجموع الموجودات		**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين			
المطلوبات	١١	**٣,٢٧٢,٤٤٣**	**٢,٤١٠,٩٨٨**
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢	٨,٥٦٨,٥٨٧	١٠,٤٠٦,٤٢٥
ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية	١٣	٧٤٠,١٢١	٨٥٠,٧٣٧
مطلوبات أخرى			
مجموع المطلوبات		**١٢,٥٨١,١٥١**	**١٣,٦٦٨,١٥٠**
حقوق الملكية للمساهمين			
رأس المال	١٤	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
احتياطي خاص	١٤	٢٢,٤٩١	٧,٠١٩
احتياطي قانوني	١٤	٥١,٤١٥	٣٥,٩٤٣
احتياطي عام	١٤	٩,٣١١	٩,٣١١
تغيرات متراكمة في القيم العادلة		(١٥٣,٦٢١)	٧,٦٥٦
خسائر متراكمة		(٤٩٢,٨١٠)	(٦١٠,٥٨٧)
صافي حقوق الملكية للمساهمين		**١,٤٩٩,٣٣٦**	**١,٥١١,٨٩٢**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٣ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

شريش بيديه

الرئيس التنفيذي

بيان الدخل

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

		٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
دخل الفوائد والربح من الأدوات الإسلامية		٥٢٢,٦٦٧	٤١٦,٩٦٢
الدخل من الذمم المدينة عن التمويل الإسلامي		٦١,٨١٧	٦١,١٥٣
إجمالي دخل الفوائد والدخل من منتجات التمويل الإسلامي	١٥	٥٨٤,٤٨٤	٤٧٨,١١٥
مصاريف الفوائد		(٢١٦,٢٣٢)	(١٥٢,٤٥٦)
التوزيعات على المودعين ـ المنتجات الإسلامية		(٤٦,٦٨٥)	(٤٧,٨٤٩)
إجمالي مصاريف الفوائد والتوزيعات على المودعين	١٦	(٢٦٢,٩١٧)	(٢٠٠,٣٠٥)
صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد تنزيل التوزيعات على المودعين		٣٢١,٥٦٧	٢٧٧,٨١٠
صافي دخل الرسوم والعمولات	١٧	٤٧,٠٧٧	٤٧,٠٦٣
دخل الصرف الأجنبي	١٨	١٩,٣٢٨	١٨,٨٢٢
دخل تشغيلي آخر	١٩	١١٢,٨١٥	١٠٥,٩٣٨
مجموع الدخل التشغيلي		٥٠٠,٧٨٧	٤٤٩,٦٣٣
مصاريف منافع الموظفين		(١٤٦,١٦٥)	(١٤٠,٥٥٢)
الاستهلاك		(٢٣,٣٢٤)	(٢٤,٩٠١)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٠	(٨٢,٣١٥)	(٧٨,٢٦٢)
مجموع المصاريف التشغيلية		(٢٥١,٨٠٤)	(٢٤٣,٧١٥)
الأرباح قبل خسائر انخفاض القيمة		٢٤٨,٩٨٣	٢٠٥,٩١٨
صافي خسائر انخفاض القيمة	٢١	(٩٤,٢٦٢)	(١٣٥,٧٢٧)
صافي أرباح السنة		١٥٤,٧٢١	٧٠,١٩١
ربح السهم (الأساسية والمخفضة بالدرهم)	٢٢	٠,٠٨	٠,٠٣

Statement of Comprehensive Income

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
صافي أرباح / (خسائر) السنة	١٥٤,٧٢١	٧٠,١٩١
بنود الدخل الشامل الأخرى		
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	(٣٢٤,٥٠٦)	(٧٩,٥٠٠)
صافي التغير في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٥,٩٨٨	٣,٤٨٥
مُعاد تصنيفها إلى بيان الدخل بشأن تحوطات التدفقات النقدية	١٥٧,٢٤١	٦٣,١٧٣
بنود الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	(١٦١,٢٧٧)	(١٢,٨٤٢)
مجموع (الخسائر الشاملة) / الدخل الشامل للسنة	(٦,٥٥٦)	٥٧,٣٤٩

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

		٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		١٥٤,٧٢١	٧٠,١٩١
التعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك		٢٣,٣٢٤	٢٤,٩٠١
خسارة من شطب ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٩	–	٢,٥٨٩
أرباح من بيع ممتلكات ومعدات ومبالغ محصلة من التأمين		–	(٢١,٨٤٥)
أرباح من بيع موجودات مستحوذ عليها عند تسوية الدين	١٠	(٤٨,٠١٨)	(٥,٩٤٥)
انخفاض قيمة الممتلكات	٩	٢,٠٠٠	–
الانخفاض في قيمة موجودات مستحوذ عليها عند تسوية دين	١٠	٢,٢٨٦	١٠,١٩١
صافي خسائر انخفاض قيمة الائتمان	٢١	٨٩,٩٧٦	١٢٥,٥٣٦
إطفاء علاوة مدفوعة على استثمارات		٨,٨٩٤	١٤,٠١١
صافي ربح القيمة العادلة من استبعاد استثمارات وأدوات مالية إسلامية		٢٢١	(٣٩,٩٠٦)
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢٣٣,٤٠٤	١٧٩,٧٢٣
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
قروض وسلفيات		٤٩٧,٩٧٩	٦٥٥,٦٠٨
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تستحق بعد ثلاثة أشهر		٩,١٧٩	١٨,٨٧٨
هامش نقدي محتفظ به لدى بنوك نظيرة مقابل قروض ومعاملات مشتقة	٦	١١٩,٧٧٨	١٠١,٤٠٩
موجودات أخرى	١٠	(١٤٥,٣٦٤)	(٢٤٥,٠٠٧)
مبالغ مستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر		(٧١,٧٩٤)	١,٣٠٥,٩٦٢
ودائع العملاء	١٢	(١,٨٣٧,٨٣٨)	(٨٤٠,٤١٠)
مطلوبات أخرى	١٣	٦٤,٢١٤	٦٤,٣٨٢
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية		(١,١٣٠,٤٤٢)	١,٢٤٠,٥٤٥
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٩	(١٢,٨٦٢)	(١٢,٦٧١)
متحصلات من مطالبات التأمين واستبعاد العقارات والمعدات		–	٢٦,٤٤١
شراء استثمارات		(٩٣٤,٨٦٠)	(١,٣٣٦,٩٤٤)
متحصلات من استرداد / بيع استثمارات		٢٤٧,٤٧٢	٩٩٢,٧٠٦
متحصلات من بيع موجودات مستحوذ عليها عند تسوية الدين		١٤٨,٥٢٥	١٤,١٠٧
حركات أخرى بشأن تحويل من موجودات ثابتة إلى أعمال رأسمالية قيد التنفيذ		–	١٠,٠٠٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثماريّة		(٥٥١,٧٢٥)	(٣٠٦,٣٦١)
الأنشطة التمويلية			
الأنشطة التمويلية		–	–
صافي النقد المستخدم في الناتج من الأنشطة التمويلية		–	–
صافي التغير في النقدية وشبه النقدية		(١,٦٨٢,١٦٧)	٩٣٤,١٨٤
النقدية وشبه النقدية في ١ يناير		١,٦٨٠,٨٩١	٧٤٦,٧٠٧
النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر		(١,٢٧٦)	١,٦٨٠,٨٩١

تشمل النقدية وشبه النقدية المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:

نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٩٤٩,٩٢٤	١,٧٤٢,٧٢٢
مبالغ مستحقة من البنوك	٣٠٢,٨٣٧	٢٥٨,٩٥٧
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٩٤٩,٩٢٤	١,٧٤٢,٧٢٢
	٣٠٢,٨٣٧	٢٥٨,٩٥٧
	(١,٢٥٤,٠٣٧)	(٣٢٠,٧٨٨)
	(١,٢٧٦)	١,٦٨٠,٨٩١

بيان التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	احتياطي إعادة التقييم ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٢,٠٦٢,٥٥٠	–	٢٨,٩٢٤	٩,٣١١	٥١٧	٢٠,٤٩٨	(٦٦٧,٢٥٧)	١,٤٥٤,٥٤٣
صافي أرباح السنة	–	–	–	–	–	–	٧٠,١٩١	٧٠,١٩١
الخسارة الشاملة للسنة	–	–	–	–	–	(١٢,٨٤٢)	–	(١٢,٨٤٢)
مجموع الدخل الشامل/ (الخسارة الشاملة) للسنة	–	–	–	–	–	(١٢,٨٤٢)	٧٠,١٩١	٥٧,٣٤٩
الخسارة من بيع موجودات ثابتة محولة إلى أرباح غير موزعة	–	–	–	–	(٥١١)	–	٥١١	–
تحويل الاستهلاك عن الأراضي والمباني	–	–	–	–	(٦)	–	٦	–
تحويل إلى احتياطي خاص (إيضاح ١٤)	–	٧,٠١٩	–	–	–	–	(٧,٠١٩)	–
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح ١٤)	–	–	٧,٠١٩	–	–	–	(٧,٠١٩)	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢,٠٦٢,٥٥٠**	**٧,٠١٩**	**٣٥,٩٤٣**	**٩,٣١١**	**–**	**٧,٦٠٦**	**(٦١٠,٥٨٧)**	**١,٥١١,٨٩٢**
صافي أرباح السنة	–	–	–	–	–	–	١٥٤,٧٢١	١٥٤,٧٢١
الخسارة الشاملة للسنة	–	–	–	–	–	(١٦١,٢٧٧)	–	(١٦١,٢٧٧)
مجموع الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) للسنة	–	–	–	–	–	(١٦١,٢٧٧)	١٥٤,٧٢١	(٦,٥٥٦)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٣)	–	–	–	–	–	–	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)
تحويل إلى احتياطي خاص (إيضاح ١٤)	–	١٥,٤٧٢	–	–	–	–	(١٥,٤٧٢)	–
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح ١٤)	–	–	١٥,٤٧٢	–	–	–	(١٥,٤٧٢)	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢٢,٤٩١	٥١,٤١٥	٩,٣١١	–	(١٥٣,٦٢١)	(٤٩٢,٨١٠)	١,٤٩٩,٣٣٦

١. التأسيس والأنشطة

تأسّس البنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك") في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة. وقد قام البنك بتغيير شكله القانوني إلى شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٨٢ بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، وتم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). يقع مكتب البنك المسجل في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه ص.ب. ٢٥٠٢٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

يتمثل نشاط البنك في مزاولة الأعمال البنكية التجارية من خلال مكاتبه وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يزاول البنك العمليات المصرفية الإسلامية من خلال أقسام الخدمات المصرفية الإسلامية المتواجدة في فروع مختارة.

٢. أساس الإعداد

بيان التوافق

يتم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة. إلى جانب هذه البيانات المالية، قام البنك بتقديم إفصاحات اتفاقية بازل ٣ الركيزة ٣ وفقًا للإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد أثر تطبيق إرشادات اتفاقية بازل ٣ الركيزة ٣ على نوع ومقدار الإفصاحات الواردة في هذه البيانات المالية، ولكن لم يكن له أي تأثير على الأرباح المعلنة أو المركز المالي للبنك. وفقًا لمتطلبات اتفاقية بازل ٣، قدم البنك معلومات مقارنة كاملة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٣-١-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢

١. الممتلكات والمكائن والمعدات – المبالغ المحصلة قبل الاستخدام المقصود ــ التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦– عقود الإيجار

يحظر التعديل على المنشآت الخصم من تكاليف أي بند من بنود الممتلكات والمكائن والمعدات، أي مبالغ محصلة من بيع البنود والتي تنتج في أثناء إيصال بند الموجودات إلى موقعه وحالته اللازمة حتى يتسنى تشغيله بالشكل المقصود من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بتثبيت المبالغ المحصلة من بيع هذه البنود، وتكاليف إنتاج هذه البنود، ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفقاً للأحكام الانتقالية، يطبق المصرف التعديلات بأثر رجعي على بنود الممتلكات والمكائن والمعدات المتوفرة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة يقوم فيها المصرف بتطبيق التعديل لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي).

ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للمصرف نظراً لأنه لم تكن هناك أي مبيعات لتلك البنود التي نتجت من توفر الممتلكات والمكائن والمعدات للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة.

٢. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ــ الأدوات المالية ــ الرسوم في اختبار نسبة ١٠ بالمائة للتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية

يوضح التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط بند المطلوبات المالية الجديد أو المعدل تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط بند المطلوبات المالية الأصلي. تتضمن هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المقبوضة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المقبوضة من قبل إما المقترض أو المقرض بالنيابة عن بعضهما البعض. لا يوجد تعديل مماثل مقترح للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية– التثبيت والقياس:

وفقاً للأحكام الانتقالية سيقوم البنك بتطبيق التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تغييرها في أو بعد بداية فترة التقارير السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة (في تاريخ التطبيق المبدئي). ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك نظراً لأنه لم يكن هناك تعديلات للأدوات المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٣-١-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات التي لم يسري مفعولها بعد للفترة المحاسبية للبنك والتي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢

١. تعريف التقديرات المحاسبية ـ التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨

في فبراير ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨، حيث قدم تعريفًا لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

يسري مفعول التعديلات للفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. ويسمح بالاتباع المبكر ما دامت هذه الحقيقة قد تم الإفصاح عنها. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البنك.

٢. الإفصاح عن السياسات المحاسبية – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في فبراير ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة ٢ بشأن إصدار الأحكام المتعلقة بالأمور الجوهرية، حيث يقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق الأحكام المتعلقة بالأمور الجوهرية على إفصاحات السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية والتي تكون ذات فائدة أكثر من خلال استبدال إلزام المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بالتزام الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأمور الجوهرية عند اتخاذ قرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

يسري مفعول التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم ٢ تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف الأمور الجوهرية على معلومات السياسة المحاسبية، فإنه لا يلزم تحديد تاريخ سريان لهذه التعديلات.

يقوم البنك حالياً بإعادة النظر في الإفصاح عن معلومات السياسة المحاسبية الخاصة به للتأكد من توافقها مع المتطلبات المعدلة في المستقبل.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها على السنة المالية للبنك التي بدأت في ١ يناير ٢٠٢٢ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٣-٢ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية للبنك طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

– الأدوات المالية المشتقة وتقاس بالقيمة العادلة؛ و

– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وتقاس بالقيمة العادلة.

٣-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهو عملة العرض للبنك والعملة المستخدمة لدى البنك. لقد تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه بند موجودات مالي لمنشأة ما وبند مطلوبات مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. جميع الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي هي أدوات مالية باستثناء الممتلكات والمعدات والموجودات المستحوذ عليها من تسويات الديون والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمبالغ المدفوعة مقدماً ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحقوق الملكية للمساهمين.

٣-٤-١ التصنيف

عند التثبيت الأولي، يتم تصنيف بند الموجودات المالي على أنه مقاس بأي مما يلي:

- التكلفة المطفأة.
- القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات والذمم المدينة التجارية المشتراة من العملاء في ترتيبات شراء ديون دون حق الرجوع.

يستند التصنيف على النموذج التجاري لدى البنك لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به إلى واحدة من فئات القياس الثلاث:

- التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمقاسة كما هو مبين في الإيضاح ٣-٤-١٤. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى: يقاس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة ودخل الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في بنود الدخل الشامل الأخرى يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن حساب الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١ التصنيف (تتمة)

أدوات الدين (تتمة)

عندما يحتفظ نموذج العمل بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط دفعات للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها"). عند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفائدة تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقوم البنك بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال السنة.

أدوات حقوق الملكية

عقب التثبيت الأولي، يختار البنك أحياناً تصنيف استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل لإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر على أدوات حقوق الملكية هذه لا يتم إعادة تصنيفها أبدا إلى الأرباح. إن أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى لا تخضع لتقييم الانخفاض في القيمة.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقوم البنك مبدئياً بتسجيل القروض والسلفيات والودائع في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم مبدئياً تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة زائدا، لأي بند غير مبين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ او الإصدار.

٣-٤-٣ مبادئ قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي بند موجودات أو بند مطلوبات مالي في المبلغ الذي يتم به قياس بند الموجودات أو بند المطلوبات المالي عند التثبيت الأولي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. ويتم إدراج العلاوات والخصومات بما في ذلك تكاليف المعاملة المبدئية ضمن القيمة الدفترية للأداة ذات الصلة.

٣-٤-٤ القياس اللاحق

عقب التثبيت الأولي، يتم قياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة، باستثناء أي أداة ليس لها قيمة عادلة قابلة للقياس بشكل موثوق، وعندئذ يتم قياس الأدوات المالية كما هو مدرج في مبادئ قياس القيمة العادلة أدناه.

تُقاس كافة الموجودات الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-٥ الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

(أ) استثمارات الدين

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، لحين التوقف عن تثبيت الموجودات المالية أو انخفاض قيمتها، عندئذ يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل. ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في وقت لاحق في الأرباح أو الخسائر.

(ب) استثمارات الأسهم

يتم تثبيت الأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم في الدخل الشامل، ولا يعاد تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقا للربح أو الخسارة. ويستمر تثبيت توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر الحق في استلام الدفعات.

٣-٤-٦ التوقف عن التثبيت

يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الموجودات أو تحويلها مع قيام البنك بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكلٍ كامل. يتم التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

يبرم البنك معاملات يقوم بموجبها بتحويل موجودات مثبتة في بيان مركزه المالي ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المحولة. ومن الأمثلة على هذه المعاملات اتفاقيات إعادة الشراء.

٣-٤-٧ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع بند موجودات أو دفعه نظير تحويل بند مطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي بند مطلوبات تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا البند.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة ببند الموجودات أو بند المطلوبات منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند التثبيت الأولي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ التثبيت الأولي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ التثبيت الأولي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في الربح أو الخسارة على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلية ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان لبند موجودات أو بند مطلوبات تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "العطاء" وسعر "العرض"، يقيس البنك الموجودات والمطلوبات والمراكز الطويلة والقصيرة بمتوسط سعر السوق (والذي يتم حسابه كمتوسط لسعر العطاء وسعر العرض).

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك بتثبيت التحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-٨ قروض وسلفيات

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ القروض والسلفيات عندما يتم تقديم النقد إلى مدين دون وجود نية للمتاجرة بالذمم المدينة. ويتم إدراج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة.

٣-٤-٩ استثمارات

يشمل بند "الاستثمارات في الأوراق المالية" المدرج في بيان المركز المالي ما يلي:

- سندات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتكلفة المطفأة، و
- استثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما:

- تؤدي شروطها التعاقدية إلى التدفقات النقدية في تواريخ محددة، والتي تمثل فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق؛ و
- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال الاحتفاظ لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم إثبات أدوات الدين هذه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة العائدة لها مباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يعتمد قياس الانخفاض في قيمة الائتمان على نموذج خسارة الائتمان المتوقعة من ثلاث مراحل والموضح في الإيضاح ٤-٢.

بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تسجيل الأرباح والخسائر في بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء ايرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، والتي يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة على النحو ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

عندما يتم التوقف عن تثبيت سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في بنود الدخل الشامل الأخرى يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

٣-٤-١٠ مبالغ مستحقة من بنوك

تدرج المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٣-٤-١١ النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المشار إليها في بيان التدفقات النقدية من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المقيدة لدى المصرف المركزي والودائع لدى المصرف المركزي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل والمبالغ المستحقة من (إلى) البنوك عند الطلب أو التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

٣-٤-١٢ ضمانات مالية

يقوم البنك خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تحتسب الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة مع إدراج قيمة الأقساط المقبوضة ضمن بند "مطلوبات أخرى". وعقب التثبيت الأولي، يتم قياس بند مطلوبات البنك بموجب كل كفالة بالأقساط المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي بند مطلوبات مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية". ويتم إدراج الأقساط المقبوضة في بيان الدخل ضمن "صافي دخل الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١٣ مشتقات وتحوطات

يبرم البنك عقود الأدوات المشتقة، بما في ذلك العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات المعدلات الآجلة وعقود المقايضة وعقود الخيارات في صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة وأسواق رأس المال. يشير سعر المعاملة المدرج في الدخل / المصاريف الأخرى في سياق العمل الاعتيادي إلى القيمة العادلة للأداة المشتقة عند التثبيت الأولي. ولاحقاً للتثبيت الأولي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة عندما تكون مصنفة كجزء من علاقة تحوط ومصنفة كأداة تحوط. تدرج المشتقات ذات القيم السوقية الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات ذات القيم السوقية السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. التغيرات في القيم العادلة للمشتقات المحتفظ بها للمتاجرة أو لمقاصة مراكز المتاجرة الأخرى تدرج في الدخل (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

على النحو المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قرر البنك استمرار تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

عند التصنيف الأولي للتحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أداة (أدوات) التحوط وبند (بنود) التحوط بشكل رسمي، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر لتنفيذ التحوط إلى جانب الطريقة التي ستستخدم لتقييم فعالية علاقة التحوط. يقوم البنك بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات "فاعلية عالية" في مقاصة التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط (أو البنود المتحوطة) خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

إن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحددة والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة التي يتضح أنها عالية الفعالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط يتم إدراجها في الدخل / (المصاريف) التشغيلية الأخرى إضافة إلى التغيرات المقابلة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوطة التي تكون منسوبة للمخاطر المتحوطة.

يتوقف تنفيذ محاسبة التحوط عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. عند الإيقاف، وفي حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية المحملة بالفائدة، يتم إطفاء أي تعديلات للقيمة الدفترية المتعلقة بمخاطر التحوط في بيان الدخل على مدار الفترة المتبقية للاستحقاق.

في حين أن معاملات المشتقات تقدم تحوطات اقتصادية فعالة بموجب إدارة موجودات ومطلوبات البنك ومراكز إدارة المخاطر، فإنها لا تكون غير مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب أحكام محددة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩، وعليه يتم احتسابها كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة ويتم بيان أرباح وخسائر القيمة العادلة ذات الصلة ضمن الدخل (المصاريف) التشغيلية الأخرى.

٣-٤-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يطبق البنك منهج مكوّن من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. تتنقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في الجودة الائتمانية منذ التثبيت الأولي:

١. المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً
بالنسبة للتعرضات حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم تثبيت جزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٢. المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر – غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم تثبيت جزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣. المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية البنك تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تثبيت الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يقوم البنك بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للأدوات المالية التالية التي تعتبر ذات مخاطر ائتمان منخفضة:

- الأرصدة لدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى
- سندات الدين الاستثمارية؛ و
- موجودات مالية أخرى تتكون بشكل رئيسي من ذمم مدينة متنوعة

الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر لأداة مالية التي يحتمل أن تظهر خلال فترة ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وكذلك المترتبة بالتعرض الذي ينشأ من عقود الضمان المالي. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلا مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للمال؛ و
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات وتعديلات على بنود الدخل الشامل الأخرى على التوالي؛ و
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص في بند مطلوبات أخرى.

٣-٥ قروض معاد التفاوض بشأنها

حيثما أمكن، يسعى البنك لإعادة هيكلة القروض بدلاً من استحواذ الضمان. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقرض. ما أن تتم إعادة التفاوض على الشروط، لا يعتبر القرض متأخر السداد. تقوم الإدارة بإعادة جدولة القروض بشكل مستمر لضمان الوفاء بكافة المعايير وأن السداد المستقبلي مرجح الحصول. تستمر القروض في الخضوع لتقييم فردي وجماعي للانخفاض في القيمة المحسوب باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

٣-٦ الشطب

يقوم البنك بشطب أرصدة القروض والسلفيات وأرصدة التمويل الإسلامي المدينة والموجودات المالية الأخرى لديه (وأي مخصصات أخرى ذات علاقة لخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تحدد إدارة الائتمان بالبنك أن هذه الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل كلياً أو جزئياً. يتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار معلومات منها حدوث تغيير هام في المركز المالي للمقترض أو المصدر ما يؤدي إلى عدم قدرته على دفع التزاماته كاملة، أو عدم كفاية عوائد الضمانات لسداد جميع الالتزامات. يتم شطب الموجودات مقابل المخصصات وصولاً إلى المبلغ الذي يعتبر غير قابل للتحصيل.

وفي المقابل يحتفظ البنك بكامل حقه القانوني بالمطالبة بالحسابات المشطوبة وقد تستمر في جهودها لاسترداد المبلغ بما في ذلك الدعاوى القضائية.

يتم تثبيت المبالغ المحصلة لاحقاً التي تم شطبها سابقاً في بيان الدخل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٧ الموجودات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون

في حالات معينة، يقوم البنك بإغلاق المعاملات من خلال الاستحواذ على الموجودات مقابل تسوية الديون. يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لم يتم تكوين مخصص مقابل استهلاك أي من هذه الموجودات. كما تم تسجيل هذه الموجودات ضمن بند "موجودات أخرى".

إن أي تخفيض لاحق للموجودات المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع يتم تسجيله كخسارة انخفاض في القيمة ويتم إدراجه في بيان الدخل. وأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه ذلك حد الخسارة المتراكمة للانخفاض في القيمة، يتم تثبيتها في بيان الدخل. وتتماشى سياسة استبعاد الضمانات لدى البنك مع الشروط التنظيمية ذات الصلة للمناطق التي يعمل فيها البنك.

٣-٨ تحقق الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية للدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ، يتم تسجيل دخل/أرباح أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي عندما يقوم البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن دخل أو مصاريف الفوائد. إن دخل / مصروف الفوائد المستحقة على الموجودات / المطلوبات والمرتبط بمؤشرات معدلات الفائدة الخالية من المخاطر سوف يتبع أعراف السوق القياسية والمتعلقة بمعدلات الفائدة الخالية من المخاطر ذات العلاقة.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة الائتمانية عند التثبيت الأولي، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل على التكلفة المطفأة لبند الموجودات. لا يتم رد حساب دخل الفائدة على أساس القيمة الإجمالية، حتى في حال تحسن مستوى مخاطر الائتمان لبند الموجودات.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم دخل العمولات على خطابات الاعتماد والضمانات وغيرها وأتعاب الوصاية وأتعاب الاستشارات الإدارية الأخرى.

يتضمن دخل صرف العملات الأجنبية الدخل من تجارة العملات الأجنبية بالإضافة إلى أرباح وخسائر إعادة التقييم.

إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند تحققها أو تحملها. يتم تثبيت توزيعات الأرباح عند استحقاق الدفعات.

٣-٩ ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة باستثناء تكاليف الصيانة اليومية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك أرض التملك الحر حيث تعد ذات عمر غير محدد.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات على النحو التالي:

مبانٍ	أكثر من ٢٥ سنة
مركبات	أكثر من ٥ سنوات
أثاث ومعدات مكتبية	أكثر من ٣ إلى ٨ سنوات
تجهيزات وتحسينات على عقار مستأجر	أكثر من ١٢ سنة

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، وإذا وجد ذلك المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة الممكن استردادها، وهي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم التوقف عن تثبيت بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوقف عن تثبيت بند الموجودات على أساس (الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لبند الموجودات)، ويتم تسجيلها ضمن "الدخل التشغيلي الآخر" في بيان الدخل الشامل في السنة التي يتم فيها التوقف عن تثبيت بند الموجودات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١٠ مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على البنك التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق ويكون من المُرجّح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكلٍ موثوق به. يتم عرض المصاريف المرتبطة بأي مخصص في بيان الدخل بعد تنزيل أي تعويضات.

٣-١١ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لأحكام قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي مع الإفصاح عن المخصص الناشئ تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي. يدفع البنك مساهماته المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين بموجب قانون معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا يوجد أي التزام إضافي.

٣-١٢ العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط سعر الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم تثبيت الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

٣-١٣ تقارير القطاعات

تقارير قطاعات البنك مبنية على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات وأخرى.

٣-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للبنك في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات بناءً على القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. يتم تثبيت الانخفاض في القيمة الدفترية ضمن بيان الدخل.

٣-١٥ المحاسبة بتاريخ التسوية والمتاجرة

يتم تسجيل كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتم "بالطرق الاعتيادية" في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات إلى الطرف المقابل. إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

٣-١٦ موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها برسم الأمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالبنك، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية.

٣-١٧ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي فقط في حالة توفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية لدى البنك للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. وعموما لا ينطبق ذلك على اتفاقيات التسوية الرئيسية حيث تدرج الموجودات والمطلوبات بقيمتها الإجمالية في بيان المركز المالي.

٣-١٨ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تخصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-١٩ أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على البنك التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب خطابات الائتمان. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط لدى البنك، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي. ومع ذلك، لكل قبول حق تعاقدي مقابل بالتعويض من العميل ويتم تسجيله ضمن الموجودات المالية.

٣-٢٠ منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

يتم احتساب الأدوات الإسلامية المتنوعة المبينة أدناه والإفصاح عنها وعرضها وفقاً لمتطلبات مضمون الأدوات الأساسية والمعايير الدولية للتقارير المالية/ المعايير المحاسبية الدولية/ تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المرابحة:

إن الذمم المدينة للمرابحة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة غير مدرجة في سوق نشطة. المرابحة هي معاملة بيع يقوم فيها البائع (البنك) بتحديد التكلفة الفعلية لبند الموجودات المنوي بيعه بوضوح للعميل ويبيعه للعميل على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش الربح (الربح). وهي في الواقع بيع بند الموجودات مقابل ربح وتتم عادة على أساس سداد مؤجل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل المرابحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المرابحة، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

الإجارة:

تتضمن الإجارة عقداً يقوم بموجبه البنك بشراء ومن ثم تأجير بند لعميل مقابل إيجار محدد على مدار فترة محددة. يتم تحديد مدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس الإيجار، والاتفاق عليهما مسبقاً. يستحوذ البنك على الملكية النفعية للعقار لتأجير حق الانتفاع للعميل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل الإجارة على أساسٍ متناسب زمنياً على مدى فترة الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

القرض:

القرض هو تحويل لملكية ثروة ملموسة (مال) من عميل إلى البنك ويلزم البنك بإعادة ثروة مساوية (مال) للعميل عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها مما يعني أن أصل القرض مستحق الدفع عند الطلب. يستند الحساب الجاري الإسلامي المقدم للعملاء على مفهوم القرض وهو مبلغ خالٍ من الربح مستلم من العميل لدى البنك لا يستحق عليه أي ربح أو أي نوع آخر من العوائد

الوكالة:

تتضمن الوكالة اتفاقية مبنية على مفهوم الوكالة بالاستثمار يصبح بموجبها البنك وكيل الاستثمار (الوكيل) لعميله (الموكل) لإيداع أمواله في حساب استثمار الوكالة ليتم استثمارها في أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم استخدام الأموال لتوليد الربح للعميل من خلال الاستثمار في تسهيلات تمويل إسلامي لعملاء البنك الآخرين أو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتم دفع الإيرادات المحققة من ودائع وكالة للعملاء ويدرج البنك المصاريف المقابلة في بيان الدخل. يتحمل الوكيل أي خسائر نتيجة لسوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام عقد الوكالة، وخلاف ذلك يتحملها الموكل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢١ عقود الإيجار

موجودات حق الاستخدام:

يقوم البنك بتثبيت موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توفر بند الموجودات المعني للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، وتعديلها لغرض أي إعادة تقييم لمطلوبات عقد الإيجار. تشتمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مبلغ مطلوبات الإيجار المثبت والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة ومدفوعات عقد الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم يكن البنك متأكداً بشكل معقول من الحصول على ملكية بند الموجودات المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة للاستخدام ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تخضع موجودات حق الاستخدام إلى انخفاض القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يقوم البنك بتثبيت مطلوبات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار التي يتوجب سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار دفعات ثابتة (بما في ذلك دفعات ثابتة جوهرية) ناقصاً أية حوافز إيجار مدينة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على المؤشر أو المعدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وتشمل دفعات الإيجار أيضاً سعر الممارسة لخيار الشراء المؤكد بشكل معقول أن يمارسه البنك ودفع غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس أن البنك يمارس خيار الإنهاء. يتم تثبيت دفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على المؤشر أو المعدل كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي لحدوث الدفعة.

من أجل احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، يستخدم البنك معدل فائدة الاقتراض المتدرج في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بسهولة. بعد تاريخ بدء العقد، تتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد الإيجار لتعكس ازدياد الفائدة وتخفيضه مقابل دفعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في دفعات عقد الإيجار الثابتة والجوهرية أو تغيير في التقييم لشراء بند الموجودات الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق إعفاء تثبيت عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة بأجهزة الصراف الآلي (أي عقود الإيجار هذه التي لها مدة إيجار من ١٢ شهراً أو أقل ابتداءً من تاريخ بدء العقد ولا تتضمن خيار الشراء) مع إعفاء قيمة منخفضة. يتم تثبيت دفعات عقد الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

بموجب بعض عقود الإيجار، يوجد لدى البنك خيار إيجار الموجودات لفترات إضافية. يطبق البنك حكم حول تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول تنفيذ خيار التجديد. وهذا يعني، أنه يراعي كافة العوامل ذات العلاقة والتي تؤدي لوجود حافزاً اقتصادياً لتنفيذ التجديد. بعد تاريخ البدء، يقوم البنك بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف الخاضعة لسيطرته والتي تؤثر على قدرته على تنفيذ (أو عدم تنفيذ) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية الأعمال).

٣-٢٢ اتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي، حيث يحتفظ البنك بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الملكية. يتم تثبيت النقد المقابل في بيان المركز المالي كبند موجودات مع التزام مقابل لإعادته، بما في ذلك الفوائد المستحقة كبند مطلوبات ضمن ضمانات نقدية على الأوراق المالية المقرضة واتفاقيات إعادة الشراء، والتي تعكس المادة الاقتصادية للمعاملة كقرض للبنك. يتم التعامل مع الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فائدة ويتم استحقاقها على مدى فترة الاتفاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم تثبيت التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات والشكوك والأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن البيانات المالية مبينة أدناه:

٤-١ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية لبند الموجودات المالي تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منها.

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ التثبيت الأولي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ التثبيت الأولي من خلال مقارنة احتمالية التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ التثبيت الأولي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ التثبيت الأولي، يضع البنك في اعتباره المعلومات المعقولة والداعمة ذات العلاقة والتي تتوفر دون تكاليف أو جهد غير مطلوب (بما في ذلك كلاً من المعلومات النوعية والكمية) ويستخدم أيضاً خبراته السابقة، ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات التطلعية لتقييم الانخفاض في جودة ائتمان بند الموجودات المالية.

<u>درجات مخاطر الائتمان</u>

يقوم البنك بربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الأحكام الائتمانية السابقة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر. تختلف هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند التثبيت الأولي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان. تشمل المراقبة عادة استخدام البيانات التالية:

التعرّضات تجاه الشركات	التعرّضات تجاه الأفراد	كافة التعرضات
▪ المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء – على سبيل المثال، البيانات المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات. ▪ البيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية. ▪ السندات المتداولة وأسعار مقايضة التعثّر الائتماني للمقترض، إن توفرت. ▪ التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.	▪ البيانات التي تم جمعها داخلياً عن أداء العميل. ▪ البيانات الخارجية من الوكالات المرجعية الائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان الخاصة بقطاع العمل.	▪ سجل الدفع – يشمل ذلك التعثر. ▪ استخدام الحد الممنوح. ▪ طلبات ومنح الإمهال. ▪ التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

<u>درجات مخاطر الائتمان (تتمة)</u>

يستخدم البنك درجات مخاطر الائتمان الخاصة بمؤسسة موديز للتقييم كمدخلات رئيسية عند تحديد هيكل بنود احتمالية التعثر للتعرضات. يقدم الجدول الموضح أدناه مخططاً لدرجات مخاطر الائتمان لدى البنك.

م	درجات تصنيف موديز	التصنيف	الوصف
١	١	مرتفع	قوي
٢	٢+		جيد جداً
٣	٢		
٤	٢-		
٥	٣+	قياسي	جيد
٦	٣		
٧	٣-		
٨	٤+		ملائم
٩	٤		
١٠	٤-		
١١	٥+		مقبول
١٢	٥		
١٣	٥-		
١٤	٦+		هامشي
١٥	٦		
١٦	٦-	قائمة المراقبة	قائمة المراقبة
١٧	٧+		قائمة المراقبة
١٨	٧		قروض أخرى مذكورة بشكلٍ خاص
١٩	٧-		
٢٠	٨	متعثر	دون المستوى
٢١	٩		مشكوك فيه
٢٢	١٠		خسارة

<u>تحديد مدة احتمالية التعثر:</u>

درجات مخاطر الائتمان هي مدخلات أولية لتحديد مدة التعرض لاحتمالية التعثر. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر عن تعرضه لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. كما يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من الوكالات المرجعية الائتمانية الخارجية.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وعمل تقديرات للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر على مدى العمر وكيف يتوقع لها أن تتغير بمرور الوقت.

يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر والتغييرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي إلى جانب تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال، الخبرة السابقة في الإمهال) على خطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة المعيارية والبطالة. بالنسبة إلى التعرضات للمجالات و/ أو المناطق المحددة، فقد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/ أو العقارات ذات الصلة.

استناداً إلى المشورة المقدمة من لجنة مخاطر السوق ومراعاة وجود مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يقوم البنك بوضع منظور "حالة أساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة وكذلك للنطاق التمثيلي للسيناريوهات المتوقعة المحتملة الأخرى. تم وضع العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسارة لمختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية خلال السنوات الخمسة إلى السبعة الماضية.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ التثبيت الأولي. إن القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يأخذ البنك في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية التالية:

المعايير الكمية:

محفظة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات:

يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير. كما يتم وضع العوامل التالية في الحسبان:

- متأخرة لمدة ٣٠ يوماً
- علامة إعادة الهيكلة
- تخفيض المرتبة بعدد ٣ درجات على مقياس من ٢٢ درجة وفقاً لتوجيهات التصنيف الداخلي

محفظة التجزئة:

يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. كما يتم وضع العوامل التالية في الحسبان:

- متأخرة لمدة ٣٠ يوماً
- علامة إعادة الهيكلة
- قطاع مهمل

المحفظة الاستثمارية والمستحقات من البنوك:

يتم استخدام درجات التصنيف الائتماني الخاصة بوكالات التصنيف الخارجية لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات الخارجية المعلنة باستمرار. تشتمل طريقة التصنيف الخاصة بالبنك على ١٩ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ١٩) و ٣ فئات تعثر (٢٠ إلى ٢٢). يتم ربط مقياس التصنيف الداخلي للبنك بالتصنيفات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت.

<u>المعايير النوعية:</u>

يضع البنك أيضاً في الاعتبار تقييمه للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ومختلف العوامل النوعية مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

<u>معايير التعافي:</u>

يواصل البنك مراقبة الأدوات المالية لمدة خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شكراً كحد أدنى للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذه التعرضات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

يلتزم البنك بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (للدفعات التي تسدد على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي تزيد فيها مدة دفع الأقساط عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع التصنيف من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢.

لا يتم ترقية التعرضات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١ مباشرة ويتم ترقيتها إلى المرحلة ٢ مبدئياً قبل ترقيتها إلى المرحلة ١ بناءً على المعايير المذكورة أعلاه.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يضمن البنك أن يعكس تصنيف مخاطر المدين مخاطر ائتمانه بشكل صحيح. يوجد لدى البنك آلية إشارة قوية للإنذار المبكر لضمان إبراز التدهور في مخاطر الائتمان قبل حدوث التعثر. ويتم ذلك عن طريق المراقبة عن كثب لإشارات التحذير المبكرة الأساسية مثل التجاوزات والمستحقات التي تأخر سدادها وتعثر الشيكات/الدفعات وردود فعل السوق الخارجية والتقييمات الائتمانية وانتهاكات العهود/الشروط والضعف في القدرات المالية. وفي حالة ما إذا أظهر أحد العملاء مؤشرات أولية على وجود مشاكل مالية، يتم وضعه على إحدى فئات قائمة المراقبة ويتم متابعته على المنصة الداخلية لقائمة المراقبة.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية لبند الموجودات المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الموجودات المالي هذا وتشتمل على:

<u>تعريف التعثر</u>

يقوم البنك باعتبار بند الموجودات المالية متعثراً وفقاً للتعميم رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٠ واللوائح المرتبطة به الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة إما على أساس ١٢ شهراً أو على مدى العمر المتبقي، اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي أو ما إذا اعتبر أحد الموجودات منخفض القيمة الائتمانية. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة بافتراض التعثر كما هو موضح أدناه:

- تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً. هناك نوعان من احتمالات التعثر يتم استخدامهما في حساب خسائر الائتمان المتوقعة
  - احتمالات التعثر لمدة ١٢ شهراً ـ تلك هي احتمالية التعثر المقدرة التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية (أو خلال العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان أقل من ١٢ شهراً). ويتم استخدامها لحساب خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً لتعرضات المرحلة ١.
  - احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي ـ تلك هي احتمالية التعثر المقدرة التي تحدث خلال العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم استخدامها لحساب خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي لتعرضات المرحلة ٢ والمرحلة ٣.
- يمثل التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص البنك التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عن التعثر لبند موجودات مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.
- الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من بند الموجودات المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

يستند قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المتوسط المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. ونتيجةً لذلك، يكون قياس مخصص الخسارة هو نفسه بصرف النظر عن ما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي. وفيما يتعلق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي حيث يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على سمات المخاطر لكل نوع منتج.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يتم احتساب قيمة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الحالة الأساسية والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية لتثبيت خسائر الائتمان المتوقعة.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يراعي البنك تجربة الخسارة التاريخية ويعدلها على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة ومدعومة للظروف الاقتصادية بما في ذلك الأحكام السابقة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة. يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ عوامل الاقتصاد الكلي، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، ويتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات المستقبلية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بشكل دوري.

في سنة ٢٠٢٢، قام البنك بتعديل الخسارة بافتراض التعثر على المحفظة غير المضمونة باتباع لوائح تنظيمية بالإضافة إلى المراجعة المستقلة المنجزة خلال السنة. إن الخسارة بافتراض التعثر المعدلة في محفظة البنك غير المضمونة تعكس بيانات التحصيل التاريخية إلى جانب خطة الأعمال المستقبلية للبنك. إن تأثير هذا التغيير في التقدير تم الإفصاح عنها في الإيضاح ٧ (ضمن القروض والسلفيات) بالإضافة إلى الإيضاح ٢٥ (ضمن الالتزامات والمطلوبات الطارئة).

قام البنك بدمج أحدث مدخلات الاقتصاد الكلي المتاحة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ليعكس التغير في توقعات الاقتصاد الكلي، مع توضيح كافة التفاصيل في الإيضاح رقم ٢٦ من هذه البيانات المالية.

إن قياسات خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة تأخذ في اعتبارها البيانات الخاصة بالأحداث الماضية والظروف الحالية وكذلك التوقعات المنطقية والمدعومة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية. وهناك قيود متأصلة في عملية النمذجة واعتمادها على الخسائر التاريخية السابقة والتي تتطلب من البنك تنفيذ إطار إعادة تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مدخلات جوهرية لتغطية الخسائر الحالية والمستقبلية بشكل ملائم. في بعض الحالات ، قد لا تلتقط المدخلات والنموذج المستخدم لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة دائمًا جميع خصائص الملتزم عند إعداد البيانات المالية، ولتعكس ذلك، يتم استخدام تعديلات وصفية أو إعادة تصنيف لدعم تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى العملاء.

إن الافتراضات المستخدمة لتقديرات خسارة الائتمان المتوقعة الأكثر أهمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ موضح أدناه. إن سيناريو الحالة الأساسي والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية تم استخدامها لجميع المحافظ مع مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية التالية:

متغيرات الاقتصاد الكلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السيناريو	الاحتمالات المحددة	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الاستهلاك الخاص الفعلي (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠٪	٥٢١,٢٨	٥٣٨,٣٨	٥٥٠,٦٤	٥٦٧,٣٨
	الصاعد	٢٠٪	٥٣٢,٧٠	٥٦٤,٩١	٥٩٣,٧٣	٦١٦,٨٧
	الهابط	٤٠٪	٥١٢,٩٨	٥٠٨,١٨	٥٢٤,٣٩	٥٦٧,٦٩
الإنفاق الحكومي (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠٪	٤٧١,٠٩	٥٢٨,٠٨	٥٧٨,٩٠	٦١٥,٢٨
	الصاعد	٢٠٪	٤٧١,٣٨	٥٣١,٨٩	٥٩١,٣٢	٦٣٥,١٢
	الهابط	٤٠٪	٤٧١,١٢	٥٢٤,٠٣	٥٥٨,٥٥	٥٧٤,٠١
صافي الصادرات الفعلية (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠٪	٤٤٠,٥٦	٤٥٠,٦٨	٤٨٧,٧٤	٥١٢,٦١
	الصاعد	٢٠٪	٤٤٢,٢٤	٤٤٥,٨٩	٤٦٣,٧٢	٤٧٩,٠٤
	الهابط	٤٠٪	٤٢٥,٤٠	٤٠٥,٧٠	٤٢٨,٥٣	٤٤٨,٠٦
الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الأساسي	٤٠٪	٢٧,٢٦	٢٥,٣٦	٢٦,٣٨	٢٧,٧٩
	الصاعد	٢٠٪	٢٥,٦٠	٢١,٩٩	٢٢,٨٨	٢٤,٦٨
	الهابط	٤٠٪	٣٠,٢٠	٣٥,١١	٣٨,٨٩	٤٠,١٣
المؤشر الاقتصادي المركب (وكيل الناتج المحلي الإجمالي)	الأساسي	٤٠٪	٢,٩٦	٠,٦٧	١,٦٣	٢,١٨
	الصاعد	٢٠٪	٣,٦٢	١,٩٣	١,٧٩	٢,٢١
	الهابط	٤٠٪	-٠,٣٣	-٣,٢٤	٢,٤٥	٣,٧٤
تعويضات الموظفين (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠٪	٣٩٥,٤٦	٤٢٦,٤٠	٤٤٥,٤٢	٤٥٦,٧٩
	الصاعد	٢٠٪	٤٠٥,٠٢	٤٥٦,١٩	٤٧٦,٧٦	٤٨٣,٦٨
	الهابط	٤٠٪	٣٨٦,٤٥	٣٩٨,٩٧	٤٠١,٥١	٤٠٦,٥٠
معدلات إيبور لسنة واحدة (٪)	الأساسي	٤٠٪	٦,٠٢	٥,٢٥	٤,٤٢	٤,٠٠
	الصاعد	٢٠٪	٦,٠٥	٥,٣٣	٤,٤٩	٤,٠٥
	الهابط	٤٠٪	٥,٣١	٣,٦٠	٣,٦١	٣,٩٦

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تتمة)

متغيرات الاقتصاد الكلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السيناريو	الاحتمالات المحددة	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الاستهلاك الخاص الفعلي (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠%	٤٦٤,٠٦	٤٨٥,٠٧	٤٩٨,٣٤	٥٠٥,٦٠
	الصاعد	٢٠%	٤٩٦,١٧	٥١٥,٩٣	٥٢٨,٧٥	٥٣٤,١٨
	الهابط	٤٠%	٤٠٥,٣٠	٤٣٥,١٥	٤٥٧,٣٠	٤٧٠,٨٧
الإنفاق الحكومي (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠%	٤٨١,٣٥	٥١٦,٦٥	٥٤٦,٦٩	٥٧٩,٣١
	الصاعد	٢٠%	٥٢٩,٦٦	٥٦٧,٨٠	٦٢١,٦٤	٦٨٠,١٢
	الهابط	٤٠%	٤٢١,٧٩	٤٤٨,٥٧	٤٨٠,٧٧	٥٢٦,٥٦
صافي الصادرات الفعلية (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠%	٤٣٠,٣١	٤٣٩,٤٠	٤٥٠,٠٢	٤٦٢,٤٧
	الصاعد	٢٠%	٤٦٠,٠٨	٤٦٧,٣٦	٤٧٧,٤٩	٤٨٨,٦١
	الهابط	٤٠%	٣٧٥,٨٢	٣٩٤,١٩	٤١٢,٩٦	٤٣٠,٧٠
الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الأساسي	٤٠%	٥٤,٨٨	٥٧,٦٤	٦١,٤١	٦٦,٤٧
	الصاعد	٢٠%	٣٤,٢٧	٢٩,٩٦	٢٧,٥٩	٢٩,١٠
	الهابط	٤٠%	٩٢,٠٠	٩٩,٧٢	١٠٧,٥١	١١٧,٢٤
المؤشر الاقتصادي المركب (وكيل الناتج المحلي الإجمالي)	الأساسي	٤٠%	٣,٢١	٣,٠٦	٢,٨١	٢,٥٤
	الصاعد	٢٠%	٣,٥٩	٢,٦٩	٢,٥٤	٢,١٢
	الهابط	٤٠%	٥,٤٦	٥,٧٨	٤,٨٩	٣,٩٦
تعويضات الموظفين (مليار دولار أمريكي)	الأساسي	٤٠%	٤٨١,٣٤	٥٥٥,١٨	٦٢٤,١٨	٦٦٧,٣٥
	الصاعد	٢٠%	٥٦٦,٧٦	٦٥٢,١٢	٧٢٥,٠٠	٧٧١,٧٦
	الهابط	٤٠%	٣٦١,٣٠	٤٣٨,٣٩	٥١٥,٦٥	٥٧٢,٨٩
معدلات إيبور لسنة واحدة (٪)	الأساسي	٤٠%	١,٧٦%	٣,٢١%	٣,٧٥%	٤,٠٨%
	الصاعد	٢٠%	١,٩١%	٣,٢٥%	٣,٧٤%	٤,١٠%
	الهابط	٤٠%	-١,٤٣%	١,٤٨%	٣,٣٩%	٣,٩٧%

تحليل الحساسية

إذا طرأ تغير على متغيرات الاقتصاد الكلي (المدرجة أعلاه) حسب السيناريوهات الأساسية والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ و ٢ سوف تتغير على النحو التالي:

التغيير في خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي	الأساس	الصاعد	الهابط
المرحلة ١	-١٠,٧٣%	-١٣,٤٤%	+١٣,٥٩%
المرحلة ٢	-١,١٨%	-٤,٠١%	+٧,٥٦%

تم الوصول إلى المرحلة ٣ من الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقًا للتعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ وهي أعلى من الحد الأدنى من الشروط التنظيمية، مع عدم وجود احتياطي انخفاض القيمة.

٤-٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية هي السعر الذي سيتم قبضه مقابل بيع بند موجودات ما أو المدفوع عند تحويل بند مطلوبات ما في معاملة منتظمة في السوق الرئيسي (أو السوق التي تحقق أعلى عائد) بتاريخ القياس تحت ظروف السوق الحالية (أي، سعر الخروج) بصرف النظر عما إذا كانت الأسعار ملحوظة بشكل مباشر أو مقدرة باستخدام أسلوب تقييم آخر. عندما لا يمكن اشتقاق القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من خلال الأسواق النشطة، يتم تحديدها باستخدام أساليب تقييم متنوعة تشمل استخدام نماذج تقييم. تؤخذ المدخلات لهذه النماذج من الأسواق الممكن ملاحظتها حيثما أمكن ذلك، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكنا، فيلزم إجراء تقييم لتحديد القيمة العادلة. تشمل الأحكام والتقديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة ببنود مثل مخاطر الائتمان (لدى البنك والأطراف الأخرى)، وتعديلات قيمة التمويل والارتباط والتقلب.

٤ الأحكام والتقديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٤-٥ المخصصات والمطلوبات الطارئة الأخرى

يعمل البنك في بيئة تنظيمية وقانونية لديها، بطبيعتها، درجة متزايدة من مخاطر التقاضي الملازمة لعملياته. ونتيجة لذلك ، فإنه يكون طرفاً في العديد من الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم والتحقيقات والإجراءات التنظيمية في كل من الإمارات العربية المتحدة وفي الولايات القضائية الأخرى ، والتي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للبنك.

عندما يمكن للبنك قياس التدفقات الخارجة للمزايا الاقتصادية بشكل موثوق فيما يتعلق بقضية معينة ويعتبر هذه التدفقات الخارجة مرجحة، يقوم البنك بتسجيل مخصص مقابل هذه القضية. عندما تكون احتمالية التدفق الخارج بعيدة أو محتملة لكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق لها، يتم الإفصاح عن التزام طارئ. ومع ذلك ، عندما يرى البنك أن الإفصاح عن هذه التقديرات على أساس كل قضية على حدة من شأنه أن يضر بنتائجها، فإن البنك لا يدرج إفصاحات مفصلة خاصة بكل قضية في بياناته المالية. بالنظر إلى درجة الأهمية وعدم اليقين في تحديد احتمالية الخسائر ومقدارها، يأخذ البنك في الحسبان عددًا من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية ومرحلة المسألة والأدلة السابقة من الحوادث المماثلة. ويلزم إجراء أحكام جوهرية لاستنتاج هذه التقديرات.

٤-٦ تحديد فترة الإيجار لعقود الإيجار التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء

يحدد البنك مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول تنفيذه، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول عدم حدوث ذلك.

إن البنك لديه العديد من عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التمديد والإنهاء. يطبق البنك حكم حول تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن يقوم بممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء العقد. وهذا يعني، أنه يراعي كافة العوامل ذات العلاقة والتي تؤدي لوجود حافز اقتصادي له لتنفيذ إما تجديد أو إنهاء العقد. بعد تاريخ البدء، يقوم البنك بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف الخاضعة لسيطرته والذي يؤثر على قدرته على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، إجراء تحسينات جوهرية على المباني المستأجرة أو إجراء تعديل جوهري على بند الموجودات المستأجر).

تقدير نسبة الاقتراض المتزايدة

لا يمكن للبنك تحديد نسبة الفائدة الضمنية في عقد الإيجار بسهولة، ومن ثم يستخدم نسبة الاقتراض المتزايدة الخاصة به لقياس مطلوبات عقود الإيجار. إن نسبة الاقتراض المتزايدة هي نسبة الفائدة التي قد يتوجب على البنك دفعها للاقتراض لفترة مماثلة، وبنفس الضمان، الأموال اللازمة للحصول على بند موجودات بقيمة مماثلة لبند موجودات حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة. ومن ثم تعكس نسبة الاقتراض المتزايدة ما قد يتوجب على البنك دفعه، والذي يحتاج إلى تقدير عند عدم توفر نسب ملحوظة أو عند الحاجة إلى تعديلها لتعكس شروط وأحكام عقد الإيجار. يقوم البنك بتقدير نسبة الاقتراض المتزايدة باستخدام المدخلات الملحوظة (مثل أسعار الفائدة في السوق) عند توفرها ويُطالب بإجراء بعض التعديلات الخاصة بالشركة (مثل التصنيف الائتماني أو أن يعكس شروط وأحكام عقد الإيجار).

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
نقد في الصندوق	٤٤,٨٠٩	٥٦,٤٢٤
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
– الودائع القانونية والودائع الأخرى لدى المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة *	٣١٢,٧٨٠	٦٥٣,١٤١
تسهيلات ودائع قصيرة وشهادات الودائع	٨٥٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
	١,٢٠٧,٥٨٩	٢,٠٠٩,٥٦٥

* يتضمن متطلبات الاحتياطي القانوني بمبلغ ٢٥٧,٦٦٥ ألف درهم (٢٠٢١ – ٢٦٦,٨٤٣ ألف درهم).

إن متطلبات الاحتياطي التي يحتفظ بها المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك. كما أن أرصدة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة عالية الدرجة بطبيعتها.

٦ مبالغ مستحقة من البنوك

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	٣٠٢,٨٣٧	٢٢٨,٧٣٥
ودائع لأجل	–	١٥٠,٠٠٠
	٣٠٢,٨٣٧	٣٧٨,٧٣٥

يمتلك البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن المرحلة ١ بمبلغ ٦٥ ألف درهم (٢٠٢١ ـ ١٣٤ ألف درهم) على المبالغ المستحقة لها من الأرصدة لدى البنوك.

تشمل المبالغ المستحقة من البنوك مبلغاً قدره ٢٩٢,٨٠٣ ألف درهم (٢٠٢١ ـ ١٣٧,٢٦٨ ألف درهم) مودع لدى بنوك أجنبية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم الاحتفاظ بمبلغ لا شيء بالدرهم (٢٠٢١ ـ ١١٩,٧٧٨ ألف درهم) لدى بنوك أخرى للمعاملات المشتقة.

إجمالي المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى حسب المنطقة الجغرافية

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	١٠,٠٣٤	٢٤١,٤٦٧
داخل مجلس التعاون الخليجي	٣٣,١٩١	٤,٤٨٨
دول أخرى	٢٥٩,٦١٢	١٣٢,٧٨٠
	٣٠٢,٨٣٧	٣٧٨,٧٣٥

فيما يلي تحليل المبالغ المستحقة من البنوك استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
AA-	٣٦٩	١٦,٧٨٦
A+	١,٨٨٧	٣,٣٧٩
A	١٠٤,٠٢٨	١٢٩,٥١٤
A-	١٤,٨١٨	٣١,٢٣٥
BBB+	١٧٩,٥٧١	١٩٥,٩٠٦
BBB- وأقل	٢,١٦٤	١,٩١٥
	٣٠٢,٨٣٧	٣٧٨,٧٣٥

تصنيف الأرصدة الإجمالية للمبالغ المستحقة من البنوك مع المراحل

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	١٢١,١٠٢	–	–	١٢١,١٠٢
قياسي	١٨١,٧٣٥	–	–	١٨١,٧٣٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠٢,٨٣٧	–	–	٣٠٢,٨٣٧

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	١٨٠,٩١٥	–	–	١٨٠,٩١٥
قياسي	١٩٧,٨٢٠	–	–	١٩٧,٨٢٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٧٨,٧٣٥	–	–	٣٧٨,٧٣٥

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة):

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
(أ) بحسب النوع:		
سحوبات على المكشوف	١,١٣٤,٩٤٦	١,٠٧٦,١٣٧
قروض (متوسطة وقصيرة الأجل)*	٦,٤٨٠,٨١٢	٧,٠٩١,٧٠٩
قروض مقابل إيصالات أمانة	٤٤٠,١٩٥	٤٩٩,٢٧٨
كمبيالات مخصومة	١٢٤,٦٠٤	١٥٣,٩٦٢
سلفيات نقدية أخرى	٢٧,٣٠٢	٤٢,٧٨٥
فواتير مسحوبة بموجب خطابات اعتماد	٣١,٧٧٦	٤٩,٨٧١
القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٨,٢٣٩,٦٣٥	٨,٩١٣,٧٤٢
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	(٦٣٥,٣٣٥)	(٧٠٠,٣٩٢)
صافي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٧,٦٠٤,٣٠٠	٨,٢١٣,٣٥٠

* تتضمن قروض الأفراد بقيمة ١,٣٤١,١٢٥ ألف درهم (٢٠٢١ ـ ١,٦٧٠,٠٥٢ ألف درهم).

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
(ب) بحسب القطاع الاقتصادي:		
القطاع الحكومي والعام	٨٧٨,٦٢٧	٦٠٧,٣٠٤
التجاري	٩٠٥,٨١٣	١,٣٨٣,٥٧٤
القروض الشخصية (أفراد والأفراد من أصحاب الأرصدة المالية الكبيرة)	٣,٠٣٥,٣٠٤	٣,٢٦٩,٣٩٩
التصنيع	٥٧٥,٤٦٨	٧١٩,٦٧٤
الإنشاءات	٣٢٤,٩٣٧	٤٤٧,٩٣٥
الخدمات	١,٠٢٧,٨٢٠	٨٥٢,٢١١
المؤسسات المالية	١,٢٧٣,٧٩٩	١,٤١٢,٨٥٨
النقل والاتصالات	٢٠١,٧٣٧	٢١٥,٨٨٢
أخرى	١٦,٠٨٠	٤,٩٠٥
القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٨,٢٣٩,٦٣٥	٨,٩١٣,٧٤٢

إن ذمم التمويل الإسلامي المدينة بمبلغ ٤٢٦,٨٢٤ ألف درهم (٢٠٢١ ـ ٤٥٢,٥٤١ ألف درهم) تم تثبيتها من خلال نافذة إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة بالبنك.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ إجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة قبل اقتطاع أي مخصص لانخفاض القيمة تم تقييمه على أساس فردي مبلغا قدره ٦٧٣,٨٠٦ ألف درهم (٢٠٢١: ١,٠٣٤,٠٨٢ ألف درهم).

تصنيف الأرصدة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي مع المراحل

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	٢٠,٢٩٦	–	–	٢٠,٢٩٦
قياسي	٦,٩٠٩,٠٧٧	٤٢٣,٠٠٠	–	٧,٣٣٢,٠٧٧
قائمة المراقبة	–	٢١٣,٤٥٦	–	٢١٣,٤٥٦
متعثر	–	–	٦٧٣,٨٠٦	٦٧٣,٨٠٦
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	٦,٩٢٩,٣٧٣	٦٣٦,٤٥٦	٦٧٣,٨٠٦	٨,٢٣٩,٦٣٥
خسائر الائتمان المتوقعة	(٩٣,١٠٩)	(٢٤٥,٤٠١)	(٢٩٦,٨٢٥)	(٦٣٥,٣٣٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٨٣٦,٢٦٤	٣٩١,٠٥٥	٣٧٦,٩٨١	٧,٦٠٤,٣٠٠

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة)

تصنيف الأرصدة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي مع المراحل (تتمة)

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	١٣,١٦٤	–	–	١٣,١٦٤
قياسي	٧,٢٤٩,٦١٩	٤٩٢,٠٩٨	–	٧,٧٤١,٧١٧
قائمة المراقبة	–	١٢٤,٧٧٩	–	١٢٤,٧٧٩
متعثر	–	–	١,٠٣٤,٠٨٢	١,٠٣٤,٠٨٢
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	٧,٢٦٢,٧٨٣	٦١٦,٨٧٧	١,٠٣٤,٠٨٢	٨,٩١٣,٧٤٢
خسائر الائتمان المتوقعة	(٨٥,٠٦٥)	(١٧٥,٠٥١)	(٤٤٠,٢٧٦)	(٧٠٠,٣٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧,١٧٧,٧١٨	٤٤١,٨٢٦	٥٩٣,٨٠٦	٨,٢١٣,٣٥٠

الحركة في إجمالي أرصدة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧,٢٦٢,٧٨٣	٦١٦,٨٧٧	١,٠٣٤,٠٨٢	٨,٩١٣,٧٤٢
صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المشتراة	(٢١١,٩٦٩)	(١٦٦,٨٤١)	(٩٧,٩٧٥)	(٤٧٦,٧٨٥)
المشطوبات	–	–	(١٩٧,٣٢٢)	(١٩٧,٣٢٢)
المحول من المرحلة ١	(١٩٣,٠٤٤)	١٥٧,٤٠٤	٣٥,٦٤٠	–
المحول من المرحلة ٢	٤٠,٠٦٣	(١٥٨,٠٧٩)	١١٨,٠١٦	–
المحول من المرحلة ٣	٣١,٥٤٠	١٨٧,٠٩٥	(٢١٨,٦٣٥)	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٩٢٩,٣٧٣	٦٣٦,٤٥٦	٦٧٣,٨٠٦	٨,٢٣٩,٦٣٥

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧,٤٦٨,٠٦٠	١,٥٢٣,٩٢٦	١,٤٩٩,٦٣٦	١٠,٤٩١,٦٢٢
صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المشتراة	(١٩٤,٣١٠)	(٢٤٣,٨٣٣)	(٢٠٥,٣٠٧)	(٦٤٣,٤٥٠)
المشطوبات	–	–	(٩٣٤,٤٣٠)	(٩٣٤,٤٣٠)
المحول من المرحلة ١	(٣٢٦,٥٩١)	٢٩١,٧١٠	٣٤,٨٨١	–
المحول من المرحلة ٢	٣١٥,٦٢٤	(٩٥٤,٩٢٦)	٦٣٩,٣٠٢	–
المحول من المرحلة ٣	–	–	–	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧,٢٦٢,٧٨٣	٦١٦,٨٧٧	١,٠٣٤,٠٨٢	٨,٩١٣,٧٤٢

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٥,٠٦٥	١٧٥,٠٥١	٤٤٠,٢٧٦	٧٠٠,٣٩٢
التغيرات نتيجة للمخصصات المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها من خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً	(٢١,٠٥٦)	٢١,٠٥٦	–	–
تحويلها من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	٤٤٠	(٤٤٠)	–	–
تحويلها من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية	٤٣	٤٧,٣٣٠	(٤٧,٣٧٣)	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لمدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية على الالتزامات والمطلوبات الطارئة (إيضاح ٢٥)				
المحمل إلى بيان الدخل (إيضاح ٢١)	–	–	٥٠	٥٠
المشطوبات	٢٨,٦١٧	٢,٤٠٤	١٠١,١٩٤	١٣٢,٢١٥
	–	–	(١٩٧,٣٢٢)	(١٩٧,٣٢٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩٣,١٠٩	٢٤٥,٤٠١	٢٩٦,٨٢٥	٦٣٥,٣٣٥

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة)

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة):

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٨٧,٣٩٨	٢٩٤,٨٤١	١,٠٩٥,٧٤٣	١,٤٧٧,٩٨٢
التغيرات نتيجة للمخصصات المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً	٢,٩٠٧	(٢,٩٠٧)	–	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	(٢٦,٠٧٦)	٢٦,٠٧٦	–	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية	–	(٢٠٤,٤٧٧)	٢٠٤,٤٧٧	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لمدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية على الالتزامات والمطلوبات الطارئة (إيضاح ٢٥)	–	–	١٠,٩٦٠	١٠,٩٦٠
المحمل إلى بيان الدخل (إيضاح ٢١)	٢٠,٨٣٦	٦١,٥١٨	٦٣,٥٢٦	١٤٥,٨٨٠
المشطوبات	–	–	(٩٣٤,٤٣٠)	(٩٣٤,٤٣٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٥,٠٦٥	١٧٥,٠٥١	٤٤٠,٢٧٦	٧٠٠,٣٩٢

فيما يلي التحليل القطاعي للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي في فئة التعثر والمخصصات ذات العلاقة التي انخفضت قيمتها:

	٢٠٢٢			٢٠٢١
	إجمالي التعرض ألف درهم	مخصص الانخفاض في القيمة ألف درهم	إجمالي التعرض ألف درهم	مخصص محدد ألف درهم
التجاري	١٠٤,٤٨٦	٧٨,٨٥٧	٣٠٥,٦٨٨	١٣٠,٧٩٧
القروض الشخصية (أفراد والأفراد من أصحاب الأرصدة المالية الكبيرة)	٣٣٥,١٤٣	٩٢,٥٤٢	٤١١,١٥٣	١٦٠,٠٠٣
التصنيع	١٤٣,١٥٨	٧٥,٢٦٥	١٦٦,٧٤٩	٥٦,٣١٩
الإنشاءات	٣,٠٨١	٦١٩	٦,٢٠٧	١٠,٧٨٣
الخدمات	٨,٩١٩	٢,٣٠٨	٦٥,٢٦٦	٣٤,٣٦٥
المؤسسات المالية	٧٩,٠١٩	٤٧,٢٣٤	٧٩,٠١٩	٤٨,٠٠٩
المجموع	٦٧٣,٨٠٦	٢٩٦,٨٢٥	١,٠٣٤,٠٨٢	٤٤٠,٢٧٦

(ومن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ فصاعدًا، استبعد البنك الفوائد المعلقة من إجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي والمخصصات المعنية بها.) (وبناءً على ذلك، تم تعديل الأرقام المقارنة للسنة المالية ٢٠٢١ لهذا الغرض.)

يتم تحديد انخفاض القيمة العادلة للضمان الذي يحتفظ به البنك المتعلق بالقروض للعملاء من الأفراد والشركات بشكل فردي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٤٦٢,٠٤٠ ألف درهم (٢٠٢١ – ٦١٦,٤١٢ ألف درهم). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية والرهون على الممتلكات العقارية والمركبات والآلات والماكينات والمخزون والذمم المدينة التجارية والضمانات من الشركات الأم للقروض لشركاتها التابعة أو شركات البنك الأخرى.

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	مدرجة ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	المجموع ألف درهم	مدرجة ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الدين:						
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى						
محلية	١,٩٠٨,١١٤	–	١,٩٠٨,١١٤	٢,٣١٤,٥٦٨	–	٢,٣١٤,٥٦٨
خارجية	١,١٥١,٥٧٦	–	١,١٥١,٥٧٦	١,١٠٦,٠٢٠	–	١,١٠٦,٠٢٠
التكلفة المطفأة						
محلية	٥٨١,٣٦١	–	٥٨١,٣٦١	–	–	–
خارجية	٢٤٨,٠١٣	–	٢٤٨,٠١٣	١١١,١٧٦	–	١١١,١٧٦
مجموع سندات الدين	٣,٨٨٩,٠٦٤	–	٣,٨٨٩,٠٦٤	٣,٥٣١,٧٦٤	–	٣,٥٣١,٧٦٤
حقوق الملكية:						
القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى						
محلية	–	٤٦٦	٤٦٦	–	٤٦٧	٤٦٧
خارجية	١١٢	٧٦	١٨٨	١٥٢	٧٦	٢٢٨
مجموع حقوق الملكية	١١٢	٥٤٢	٦٥٤	١٥٢	٥٤٣	٦٩٥
مجموع الاستثمارات	٣,٨٨٩,١٧٦	٥٤٢	٣,٨٨٩,٧١٨	٣,٥٣١,٩١٦	٥٤٣	٣,٥٣٢,٤٥٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة			(٢,٢٤٢)			(٢,٢٤٢)
صافي الاستثمارات			٣,٨٨٧,٤٧٦			٣,٥٣٠,٢١٧

يحتفظ البنك بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى على أوراقه المالية الاستثمارية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بمبلغ ٢٩,٢٦٠ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٣,٢٦٠ ألف درهم).

تتضمن المبالغ الواردة أعلاه استثمارات في أوراق مالية بقيمة ١,١٤٤,٠٣٣ ألف درهم (٢٠٢١: ٨١٦,٤٣٧ ألف درهم) مضمونة بموجب اتفاق إعادة الشراء المبرم مع المقرضين. يحتفظ البنك بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ ١,٩٣١ ألف درهم (٢٠٢١ – ٣,١٥٥ ألف درهم) على هذه الأوراق المالية الاستثمارية المضمونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

تصنيف الأرصدة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة) مع المراحل:

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	١,٩٤٠,٥٩٠	–	–	١,٩٤٠,٥٩٠
قياسي	١,٩٤٨,٤٧٤	–	–	١,٩٤٨,٤٧٤
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	٣,٨٨٩,٠٦٤	–	–	٣,٨٨٩,٠٦٤
خسائر الائتمان المتوقعة	(٣١,٥٠٢)	–	–	(٣١,٥٠٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣,٨٥٧,٥٦٢	–	–	٣,٨٥٧,٥٦٢

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية (تتمة)

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مرتفع	١,٧٠٣,٣٧٨	–	–	١,٧٠٣,٣٧٨
قياسي	١,٨٢٨,٣٨٦	–	–	١,٨٢٨,٣٨٦
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	٣,٥٣١,٧٦٤	–	–	٣,٥٣١,٧٦٤
خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٥,٥٠٢)	–	–	(٢٥,٥٠٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣,٥٠٦,٢٦٢	–	–	٣,٥٠٦,٢٦٢

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة):

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٥,٥٠٢	–	–	٢٥,٥٠٢
المحمّل على بيان الدخل (إيضاح ٢١)	٦,٠٠٠	–	–	٦,٠٠٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١,٥٠٢	–	–	٣١,٥٠٢

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٩,٧٥٨	–	–	١٩,٧٥٨
المحمّل على بيان الدخل (إيضاح ٢١)	٥,٧٤٤	–	–	٥,٧٤٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٥,٥٠٢	–	–	٢٥,٥٠٢

فيما يلي تحليل للاستثمارات استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	سندات الدين	استثمارات أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
AA	١,٢٢٢,٧٥٧	–	١,٢٢٢,٧٥٧
AA-	٢٧٦,٦٣٤	–	٢٧٦,٦٣٤
A	٤٤١,١٩٩	–	٤٤١,١٩٩
A-	–	١١٢	١١٢
BBB+	٦٠,٠٢٠	–	٦٠,٠٢٠
BBB	٣٢,٧٥٩	–	٣٢,٧٥٩
BBB- وأقل	١,٥٨٧,٩١٤	–	١,٥٨٧,٩١٤
غير مصنف	٢٦٧,٧٨١	٥٤٢	٢٦٨,٣٢٣
إجمالي الاستثمارات	٣,٨٨٩,٠٦٤	٦٥٤	٣,٨٨٩,٧١٨
الخسارة الائتمانية المتوقعة	(٢,٢٤٢)	–	(٢,٢٤٢)
صافي الاستثمارات	٣,٨٨٦,٨٢٢	٦٥٤	٣,٨٨٧,٤٧٦

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	سندات الدين	استثمارات أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
AA	٨٩٦,٩٤٧	–	٨٩٦,٩٤٧
AA-	٣٠١,٧٦٤	–	٣٠١,٧٦٤
A	٥٠٤,٦٦٨	–	٥٠٤,٦٦٨
A-	–	١٥٢	١٥٢
BBB+	٢٥,٨٠٥	–	٢٥,٨٠٥
BBB	٣٥,٣٠٨	–	٣٥,٣٠٨
BBB- وأقل	١,٣٦٠,٣٥٢	–	١,٣٦٠,٣٥٢
غير مصنف	٤٠٦,٩٢٠	٥٤٣	٤٠٧,٤٦٣
إجمالي الاستثمارات	٣,٥٣١,٧٦٤	٦٩٥	٣,٥٣٢,٤٥٩
الخسارة الائتمانية المتوقعة	(٢,٢٤٢)	–	(٢,٢٤٢)
صافي الاستثمارات	٣,٥٢٩,٥٢٢	٦٩٥	٣,٥٣٠,٢١٧

٩ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ

	أرض ومبان بنظام التملك الحر	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة أو التقييم:				
في ١ يناير ٢٠٢٢	٤٢٠,٦٦١	٣٠٠,٠٢١	١٠٨,٦٤٩	٨٢٩,٣٣١
إضافات	–	٦٨	١٢,٧٩٤	١٢,٨٦٢
تحويلات	–	٢٢,٩٤٣	(٢٢,٩٤٣)	–
مشطوبات	–	–	–	–
استبعادات	–	–	–	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤٢٠,٦٦١	٣٢٣,٠٣٢	٩٨,٥٠٠	٨٤٢,١٩٣
الاستهلاك المتراكم:				
في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٦,٠٥٤	٢٥٤,٢٤٣	–	٢٨٠,٢٩٧
المحمّل للسنة	٣,٢٩٣	١٥,١٤٤	–	١٨,٤٣٧
المشطوبات	–	–	–	–
الاستبعادات	–	–	–	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٩,٣٤٧	٢٦٩,٣٨٧	–	٢٩٨,٧٣٤
الانخفاض في قيمة العقارات	(١٧١,٢٣٤)	–	(٧٦,٥٢٩)	(٢٤٧,٧٦٣)
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٢٠,٠٨٠	٥٣,٦٤٥	٢١,٩٧١	٢٩٥,٦٩٦

٩ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (تتمة)

	أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة أو التقييم:				
في ١ يناير ٢٠٢١	٤٣٢,٣٦٢	٢٩٣,٦١٦	١١٢,٣٨٣	٨٣٨,٣٦١
إضافات	–	٢٩	١٢,٦٤٢	١٢,٦٧١
تحويلات	–	٦,٣٧٦	(٦,٣٧٦)	–
مشطوبات	(٣,١٧٠)	–	–	(٣,١٧٠)
استبعادات	(٨,٥٣١)	–	–	(٨,٥٣١)
حركات أخرى	–	–	(١٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٢٠,٦٦١	٣٠٠,٠٢١	١٠٨,٦٤٩	٨٢٩,٣٣١
الاستهلاك المتراكم:				
في ١ يناير ٢٠٢١	٢٧,١٣٧	٢٣٧,٦٧١	–	٢٦٤,٨٠٨
المحمّل للسنة	٣,٤٣٣	١٦,٥٧٢	–	٢٠,٠٠٥
المشطوبات	(٥٨١)	–	–	(٥٨١)
الاستبعادات	(٣,٩٣٥)	–	–	(٣,٩٣٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٦,٠٥٤	٢٥٤,٢٤٣	–	٢٨٠,٢٩٧
الانخفاض في قيمة العقارات	(١٦٩,٢٣٤)	–	(٧٦,٥٢٩)	(٢٤٥,٧٦٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٢٥,٣٧٣	٤٥,٧٧٨	٣٢,١٢٠	٣٠٣,٢٧١

بلغت تكلفة الأرض بنظام التملك الحر أعلاه ٣٣٨,٣٦٨ ألف درهم (٢٠٢١ – ٣٣٨,٣٦٨ ألف درهم).

خلال ٢٠٢٢، تتعلق الإضافات إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالمصاريف المتكبدة فيما يتعلق بشراء ممتلكات ومعدات بقيمة ١٢,٧٩٤ ألف درهم (٢٠٢١ – ١٢,٦٤٢ ألف درهم). عند إكمال المشاريع المرتبطة، تم تحويل ٢٢,٩٤٣ ألف درهم (٢٠٢١: ٦,٣٧٦ ألف درهم) إلى "مركبات، وتحسينات على عقار مستأجر، وأثاث وتجهيزات ومعدات" بينما تم شطب لا شيء (٢٠٢١: لا شيء).

خلال ٢٠٢٢، قام البنك بشطب برمجيات الكمبيوتر مباني وأثاث ومعدات بصافي قيمة دفترية لا شيء (٢٠٢١: لا شيء).

تتضمن الموجودات الثابتة والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ قطع أراضي بإجمالي قيم دفترية قدرها ٤٢٢,٤٠٠ ألف درهم (٢٠٢١ – ٤٢٢,٤٠٠ ألف درهم). انتهت الإدارة من تقييم القيم الدفترية لقطع الأراضي هذه، وبناءً عليه قامت بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٠٠٠ ألف درهم خلال سنة ٢٠٢٢ (٢٠٢١ – لا شيء).

الموجودات غير الملموسة المتعلقة ببرمجيات الحاسوب مدرجة ضمن المعدات بصافي قيمة دفترية بلغت ١٢,٨٩٢ ألف درهم (٢٠٢١ – ١٨,٨٣٣ ألف درهم).

فيما يلي توصيف لتقنيات التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية لتقييم العقارات:

	أساليب التقييم	المدخلات الهامة غير الملحوظة
قطعة ١	طريقة تكاليف الاستبدال المستهلكة (يشار إليه أدناه)	معدل المبيعات لكل قدم مربع على مساحة الأرضية الإجمالية تم تعديله لدمج التفاوض والحجم وتعديل الوقت للمعاملات
قطعة ٢	طريقة مقارنة المبيعات (يشار إليه أدناه)	تم تطبيق تعديل تفاوضي بنسبة ١٥٪ على سعر الطلب الحالي لقطع الأراضي المماثلة

<u>طريقة تكاليف الاستبدال المستهلكة</u>

تعتمد طريقة تكاليف الاستبدال المستهلكة على القيمة السوقية للاستخدام الحالي لقطعة الأرض بالإضافة إلى تكاليف الاستبدال الإجمالية الحالية للتحسينات ناقصاً مخصصات التدهور المادي وجميع أشكال التقادم والتحسين ذات العلاقة.

<u>طريقة مقارنة المبيعات</u>

تتضمن هذه الطريقة تحليل المبيعات وطلب أسعار قطع أرض مماثلة ومقارنتها بالعقارات المملوكة.

١٠ موجودات أخرى

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
فوائد مستحقة	٩٧,٥٨٥	٦٠,٢٤٣
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (ايضاح ٢٤)	٨٤,٧٨٦	١٦,٠٥٤
قبولات	٣٥٦,٧٩٥	٣٩٠,٠٣٠
مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	١٧٣,٥١٣	١١٦,٩٠٤
موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٧)	–	٤,٨٨٦
موجودات معاد تملكها مقابل تسوية الديون (راجع أدناه)	٦٩,٩١٠	١٥٦,٧٣٧
	٧٨٢,٥٨٩	٧٤٤,٩٠٤

انتهت الإدارة من تقييم القيم الدفترية للعقارات المتبقية في سنة ٢٠٢٢، وبناءً عليه قامت بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٢٨٦ ألف درهم (٢٠٢١ – ٤,٨٣١ ألف درهم) للسنة.

وفيما يلي تصنيف التعرض الائتماني للموجودات المالية والتي هي جزء من الموجودات الأخرى مع المراحل:

موجودات أخرى	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	٩,٧٠٧	–	–	٩,٧٠٧
قياسي	٦٨٩,٧٠٧	٦,٢٢٧	–	٦٩٥,٩٣٤
قائمة المراقبة	–	١,٢١٣	–	١,٢١٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٩٩,٤١٤	٧,٤٤٠	–	٧٠٦,٨٥٤

موجودات أخرى	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	١٠,٥٨٨	–	–	١٠,٥٨٨
قياسي	٥٣٣,١٦٧	٢٢,١٨٤	–	٥٥٥,٣٥١
قائمة المراقبة	–	٧,٨٠١	–	٧,٨٠١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٤٣,٧٥٥	٢٩,٩٨٥	–	٥٧٣,٧٤٠

١١ مبالغ مستحقة إلى البنوك

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	٥٦,٧٩٤	٥,٥٢٥
ودائع لأجل	٣,٢١٥,٦٤٩	٢,٤٠٥,٤٦٣
	٣,٢٧٢,٤٤٣	٢,٤١٠,٩٨٨

تتضمن الودائع لأجل قروضاً من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة ١,٠٣٨,٨٦٠ ألف درهم (٢٠٢١– ٧٠٩,٢٤٥ ألف درهم). تشمل الودائع تحت الطلب مبلغ ٥٢,٣٠٥ ألف درهم (٢٠٢١– لا شيء درهم) محتفظ به كهامش لمعاملات مشتقة.

١١ مبالغ مستحقة إلى البنوك (تتمة)

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مجموع المبالغ المستحقة من البنوك حسب المنطقة الجغرافية		
داخل الإمارات العربية المتحدة	٦٨٠,١٧٥	٨٨٨,٢٦٨
داخل مجلس التعاون الخليجي	٢,٦٥٩	٤,٥١٦
دول أخرى	٢,٥٨٩,٦٠٩	١,٥١٨,٢٠٤
	٣,٢٧٢,٤٤٣	٢,٤١٠,٩٨٨

١٢ ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ودائع لأجل	٥,٤٩٣,٩٥٢	٧,٣٠٤,٠٦٤
حسابات جارية	٢,٩١٥,٤٩٢	٢,٨١٩,٥٩٧
حسابات توفير وتحت الطلب	١٥٩,١٤٣	٢٨٢,٧٦٤
	٨,٥٦٨,٥٨٧	١٠,٤٠٦,٤٢٥

يتم تنفيذ ودائع العملاء، بما في ذلك الودائع الإسلامية للعملاء بمبلغ ١,٧٥٥,٣٦٥ ألف درهم (٢٠٢١ – ٢,٢٩٩,٧١٣ ألف درهم) من خلال نافذة إسلامية للبنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٣ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
أوراق قبول	٣٥٦,٧٩٥	٣٩٠,٠٣٠
فوائد مستحقة الدفع	١٠٥,٤٥٦	٧٩,٣٨٤
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح ٢٤)	١٠,٠٦٦	١١٦,٦٦٤
خسارة الائتمان المتوقعة على التعرضات خارج الميزانية العمومية والمبالغ المستحقة من البنوك	٨٧,٩٨٣	١٠٠,٧٢٢
مخصصات متعلقة بالموظفين	١٧,٢٤٦	١٩,٢٢٣
مصاريف مستحقة الدفع	٥٣,٢٨٤	٣٣,٥٣٤
شيكات غير مقدمة	٤٤,٨٤٢	٣٦,٤٣٥
بند مطلوبات عقد الإيجار (إيضاح ٢٧)	١,١٨١	٦,١٦٤
أخرى	٦٣,٢٦٨	٦٨,٥٨١
	٧٤٠,١٢١	٨٥٠,٧٣٧

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مخصصات متعلقة بالموظفين		
يتكون إجمالي التزام مستحقات الموظفين من:		
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٧,٢٤٦	١٨,٨٠٥
مطلوبات أخرى	–	٤١٨
	١٧,٢٤٦	١٩,٢٢٣

١٣ مطلوبات أخرى (تتمة)

وفقاً لقوانين العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. فيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الالتزام كما في ١ يناير	١٨,٨٠٥	١٦,٣٩٤
مصروف مدرج في بيان الدخل	٤,٩٧٦	٥,٠٦٥
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	(٦,٥٣٥)	(٢,٦٥٤)
الالتزام كما في ٣١ ديسمبر	١٧,٢٤٦	١٨,٨٠٥

١٥ رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

إن رأس مال البنك المُصرّح به والمدفوع بالكامل يتكون من ٢,٧٥٠,٠٦٧,٥٣٢ سهماً (٢٠٢١ – ٢,٧٥٠,٠٦٧,٥٣٢) قيمة كل منها ١ درهم. يتكون رأسمال البنك المصدر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً (٢٠٢١: ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً) قيمة كل منها درهم واحد. انظر إيضاح ٢٢ للتفاصيل.

ب) احتياطي خاص

وفقاً للمادة رقم ١٤ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٨ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم القطاع المصرفي، يتعين تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي خاص غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. لدى هذا الاحتياطي رصيد بمبلغ ٢٢,٤٩١ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ج) احتياطي قانوني

وفقا للمادة رقم ٢ من القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يلزم تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. لدى هذا الاحتياطي رصيد بمبلغ ٥١,٤١٥ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

د) احتياطي عام

يمكن استخدام الاحتياطي العام لأي غرض يحدده قرار المساهمين في البنك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة. لدى هذا الاحتياطي رصيد بمبلغ ٩,٣١١ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ه) توزيعات الأرباح

لا يقترح أعضاء مجلس الإدارة دفع أي توزيعات أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: لا شيء).

و) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

تتضمن التغيرات المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وصافي الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إن وجدت). لدى هذا الاحتياطي رصيد بمبلغ (١٥٣,٦٢١) ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١٥ دخل الفوائد والدخل من منتجات التمويل الإسلامي

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
القروض والسلفيات ومنتجات التمويل الإسلامي	٣٦٢,٠٨٨	٣٤٠,٥٦٠
أسواق المال ومعاملات بين البنوك	٨٠,٠٦٩	١٠,٢٢٣
دين استثمارية والربح عن الصكوك	١٤٢,٣٢٧	١٢٧,٣٣٢
	٥٨٤,٤٨٤	٤٧٨,١١٥

١٦ مصاريف الفوائد وتوزيعات على المودعين

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ودائع العملاء	١٤٩,٠٤٤	١٣١,٢٣٩
المعاملات بين البنوك	١١٣,٨٧٣	٦٩,٠٦٦
	٢٦٢,٩١٧	٢٠٠,٣٠٥

١٧ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
رسوم على خطابات الاعتماد وأوراق القبول	١٠,٣٩٦	١٢,٢١٨
رسوم على الضمانات	٢٤,٧٦٨	٢٠,٠٠٦
رسوم على قروض وسلفيات	٢٠,٥٣٤	٢١,٨٠٤
مصاريف العمولات	(٨,٦٢١)	(٧,٠١٥)
	٤٧,٠٧٧	٤٧,٠٦٣

١٨ دخل الصرف الأجنبي

يتكون دخل الصرف الأجنبي بشكل رئيسي من صافي أرباح بقيمة ١٤,٠٤٦ ألف درهم (٢٠٢١: ١٣,٠٨٩ ألف درهم) ناشئة من المتاجرة بالعملات الأجنبية.

١٩ دخل تشغيلي آخر

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
(خسائر)/أرباح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	(١٧٣)	٤٠,٧٧٥
أتعاب مستردة من عملاء	١٨,٣٤٨	٢٠,٠٢١
إيرادات من تحصيلات	١,٧٣٥	٢,٤٥٩
أخرى	٩٢,٩٠٥	٤٢,٦٨٣
	١١٢,٨١٥	١٠٥,٩٣٨

٢٠ مصاريف تشغيلية أخرى

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
تكاليف إشغال وصيانة	٤١,٦٥٨	٣٦,٤٥٢
أتعاب قانونية ومهنية	١٨,٠٧٣	١٧,٥٦٥
مصاريف إدارية أخرى	٢٢,٥٨٤	٢١,٦٥٦
حذف ممتلكات ومعدات (إيضاح ٩)	–	٢,٥٨٩
	٨٢,٣١٥	٧٨,٢٦٢

٢١ صافي خسائر الانخفاض في القيمة

مخصص خسائر الائتمان المثبتة في بيان الدخل كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
صافي الانخفاض في قيمة الموجودات المالية:		
القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (إيضاح ٧)	١٣٣,٦٤٣	١٥٠,١٨٠
المطلوبات الطارئة (إيضاح ٢٥)	(١٢,٦١٤)	(٨٧٠)
المستحقات من البنوك (إيضاح ٦)	(٦٩)	٢٢
الاستثمارات والأدوات الإسلامية (إيضاح ٨)	٦,٠٠٠	٥,٧٤٤
صافي الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية:		
موجودات ثابتة وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح ٩)	٢,٠٠٠	–
موجودات أخرى (إيضاح ١٠)	٢,٢٨٦	٤,٨٣١
استرداد ديون معدومة مشطوبة	(٣٦,٩٨٤)	(٢٤,١٨٠)
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	٩٤,٢٦٢	١٣٥,٧٢٧

٢٢ ربحية السهم

يتم حساب الأرباح الأساسية للسهم الواحد بتقسيم الأرباح أو الخسائر العائدة لحملة الأسهم العادية للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم حسابها على النحو التالي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
صافي أرباح السنة	١٥٤,٧٢١	٧٠,١٩١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم البالغ قيمة كل منها درهم واحد القائمة خلال السنة	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩
الأرباح الأساسية والمخففة للسهم الواحد	٠,٠٨ درهم	٠,٠٣ درهم

إن الأرباح المخففة للسهم الواحد هي نفس الأرباح الأساسية للسهم الواحد، نظراً لعدم قيام البنك بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير مخفف على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٣ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يبرم البنك في سياق العمل الاعتيادي معاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في مساهمين يملكون حصة جوهرية في أسهم البنك، وأعضاء مجلس إدارة البنك، وكبار موظفي إدارة البنك، وشركات خاضعة لسيطرتهم المباشرة أو غير المباشرة أو يمارسون عليها نفوذاً كبيراً. إن الأرصدة القائمة الهامة في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مساهمون:		
مبالغ مستحقة من البنوك	١١٨	٩٤
مبالغ مستحقة لبنوك أخرى	٢,٦٥٩	٣,٤٥٤
التزامات ومطلوبات طارئة	٤,٥٧٠	٤,٠٠٠
أعضاء مجلس الإدارة:		
قروض وسلفيات	١٥,٨٠٩	١١,٠٤٥
ودائع العملاء	١٦,١٢٢	٧,١٥١
التزامات ومطلوبات طارئة	٤٥	٤٥
المنشآت الأخرى ذات العلاقة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة:		
قروض وسلفيات	١٥٩,٣٩٧	١٧١,٩٨٩
مبالغ مستحقة من بنوك	١٠	١٣
مبالغ مستحقة لبنوك أخرى	١,٧٨٦	٢٧٣
ودائع العملاء	١٩١,٠٠٥	٢٣٥,٠٣٥
التزامات ومطلوبات طارئة	٨٥,٣٢٠	٧٦,٠٢٠
كبار موظفي الإدارة في البنك:		
قروض وسلفيات	٨٠٩	٢,١٣٢
ودائع العملاء	٤,٨٦١	٤,٣١٢
المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
دخل فوائد مستحق	٨٣٤	٢٢١
مصاريف فوائد مستحقة	٧٣٥	٨٩٩
خسارة الائتمان المتوقعة (ناتجة عن) / محملة إلى بيان الدخل	(٢,١٢٧)	١,٤٢٣

٢٣ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الدخل والمصاريف والمشتريات وبيع الاستثمارات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمدرجة ضمن بيان الدخل:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة		
دخل الفوائد	١٣,٢٨٠	٩,٦٨١
مصاريف الفوائد	١,٥٠٥	٧٨٣
أتعاب مهنية	٢,٥٤٥	٣,٠٠٠
خسارة من بيع استثمارات	–	(٤,٠٧٨)
مبالغ محصلة من بيع استثمارات	–	٦٦,١٠٥

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات	٦,٧٩٠	١,٠١٩

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
كبار موظفي الإدارة		
عدد كبار موظفي الإدارة	١٤	١٤
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	١٧,٧٧٨	١٧,٤٧٨
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣٧٣	١,٤٢٩
مجموع تعويضات كبار موظفي الإدارة	١٨,١٥١	١٨,٩٠٧

دخل الفوائد	٢٠	٦٦
مصاريف الفوائد	١٣	–

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نشأت الأرصدة المستحقة والمعاملات المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي وتمت على أساس المعاملات السارية في السوق. تحتسب الفائدة المحمّلة على ومن الأطراف ذات العلاقة حسب الأسعار التجارية الاعتيادية.

إن تعرضات الأطراف ذات العلاقة مضمونة مقابل رهن بمبلغ ١٢٦,٦٣٩ ألف درهم (٢٠٢١: ١٢٧,٠٨٨ ألف درهم).

ولم يرصد البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أي انخفاض في القيمة في المرحلة ٣ على المبالغ من الأطراف ذات العلاقة (٢٠٢١: لا شيء).

قام البنك باستئجار مساحة مكتبية في مواقع عديدة مملوكة لطرف ذي علاقة. وقد بلغت إيجارات العقارات ناقصاً المصاريف المرتبطة بها للسنة ما قيمته ١,٨٧٤ ألف درهم (٢٠٢١: ١,٩١٦ ألف درهم). ويتم التفاوض على إيجارات العقارات في كل سنة وفقا لمعدلات السوق.

٢٣ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

الحركة في الأرصدة الإجمالية لجميع أرصدة القروض والسلفيات للطرف ذي العلاقة

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٣,٨١١	٦١,٣٥٥	–	١٨٥,١٦٦
صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المشتراة	(٤,٧٧٩)	(٤,٣٧٢)	–	(٩,١٥١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١١٩,٠٣٢	٥٦,٩٨٣	–	١٧٦,٠١٥

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٦٧,٧٤٣	٢٣,٠٧١	–	١٩٠,٨١٤
صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المشتراة	(٥,٢٦٥)	(٣٨٣)	–	(٥,٦٤٨)
المحول من المرحلة ١	(٤٠,٥٠٥)	٤٠,٥٠٥	–	–
المحول من المرحلة ٢	١,٨٣٨	(١,٨٣٨)	–	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٣,٨١١	٦١,٣٥٥	–	١٨٥,١٦٦

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة قروض وسلفيات الطرف ذي العلاقة

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٧٩٥	٣,٦٠٠	–	٥,٣٩٥
محرر إلى بيان الدخل	(٨٤٤)	(١,٢٨٣)	–	(٢,١٢٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٩٥١	٢,٣١٧	–	٣,٢٦٨

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,١١٨	١,٨٥٤	–	٣,٩٧٢
التغيرات بسبب المخصصات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تكون:				
محولة من خسارة ائتمان متوقعة لمدة ١٢ شهراً	١٢٠	(١٢٠)	–	–
محملة لبيان الدخل	(٤٤٣)	١,٨٦٦	–	١,٤٢٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٧٩٥	٣,٦٠٠	–	٥,٣٩٥

٢٤ المشتقات

يقوم البنك، ضمن سياق أعماله الاعتيادي، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. الأدوات المالية المشتقة تتضمن العقود الآجلة والمقايضات.

٢٤-١ أنواع منتجات المشتقات

أ) عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال. لدى البنك تعرض ائتماني للأطراف المقابلة للعقود الآجلة.

ب) عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، للمشتري لشراء أو بيع قيمة محددة من الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال فترة محددة.

ج) عقود مقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مراحل السداد مع مرور الوقت بناءً على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالحركات في مؤشر أساسي معين مثل معدل الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

وتتعلق عقود مقايضة أسعار الفائدة بعقود يختارها البنك مع مؤسسات مالية أخرى يقوم البنك بموجبه بتلقي أو دفع سعر فائدة متغير مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت، على التوالي. وغالباً ما يتم إجراء مقاصة على تدفقات المدفوعات مع بعضها البعض مع قيام أحد الأطراف بدفع الفرق إلى الطرف الآخر.

وبموجب عقد مقايضة العملات، يدفع البنك مبلغاً محدداً بعملة واحدة وتتلقى مبلغاً محدداً بعملة أخرى. ومعظم عقود مقايضة العملة يتم تسويتها بالإجمالي.

٢٤-٢ غرض المشتقات

يعد البنك طرفاً في الأدوات المشتقة في سياق تلبية احتياجات العميل. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك المشتقات لأغراض المتاجرة، وكجزء من نشاط إدارة المخاطر لديها، يستخدم البنك الأدوات المشتقة لأغراض التحوط من أجل الحد من تعرضها للمخاطر الحالية والمتوقعة، وذلك عن طريق التحوط لبعض المعاملات والتحوط الاستراتيجي مقابل التعرضات في الميزانية العمومية.

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات تنطوي بانتظام على درجة عالية من المديونية وهي متقلبة للغاية. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة بند الموجودات أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة البنك.

وقد تعرضت المشتقات التي تتم خارج السوق الرئيسية البنك إلى مخاطر مرتبطة بغياب سوق الصرف الذي يتم فيه إغلاق مركز مفتوح.

يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للبنك لأكثر معطيات النموذج ملائمة (إيضاح ٢٦).

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة لأغراض إدارة المخاطر والتحوط المسجلة كموجودات أخرى ومطلوبات أخرى مع قيمها الاسمية. تمثل القيمة الاسمية قيمة بند موجودات الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٢٤ المشتقات (تتمة)

٢٤-٢ غرض المشتقات (تتمة)

٢٤-٢-١ المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	القيمة الاسمية	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر	٣ – ١٢ شهراً	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عقود آجلة	٢,٧٥٧	(٣,٠٦٣)	٢,٨٥٤,٦٧٣	١,٩٦٩,٠٠٩	٨٧١,١٢٦	١٤,٥٣٨	–
مقايضات أسعار الفائدة	٧,٠٠٣	(٧,٠٠٣)	٨٨٥,٩٨٨	–	٢٠٩,٩٨٨	٦٧٦,٠٠٠	–
	٩,٧٦٠	(١٠,٠٦٦)	٣,٧٤٠,٦٦١	١,٩٦٩,٠٠٩	١,٠٨١,١١٤	٦٩٠,٥٣٨	–

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	القيمة الاسمية	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر	٣ – ١٢ شهراً	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
عقود آجلة	١٠,٦٠٠	(١,٧١٠)	٢,١٧٠,١٣٤	٧٥٨,٥٢٤	٩٠٧,٢٧٠	٥٠٤,٣٤٠	–
مقايضات أسعار الفائدة	٥,٤٥٤	(٥,٤٥٥)	١,٠٨٢,٤١٥	–	–	٤٨٢,٤١٥	٦٠٠,٠٠٠
	١٦,٠٥٤	(٧,١٦٥)	٣,٢٥٢,٥٤٩	٧٥٨,٥٢٤	٩٠٧,٢٧٠	٩٨٦,٧٥٥	٦٠٠,٠٠٠

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

يستخدم البنك عقود تحوط معدلات الفائدة للتحوط ضد تعرضه للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات ذات المعدل الثابت فيما يتعلق بمعدلات الفائدة المعيارية. وتتم مطابقة عقود مقايضة معدلات الفائدة بمشتريات محددة للاستثمارات.

ولا يقوم البنك بالتحوط ضد مخاطر معدلات الفائدة إلاّ بمقدار معدلات الفائدة المعيارية. والمعدل المعياري هو عنصر من عناصر مخاطر معدلات الفائدة الملحوظة في بيئات ذات صلة. ويتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تلبي علاقات التحوط معايير محاسبة التحوط.

عندما يطبق البنك محاسبة تحوط القيمة العادلة، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك توقعات بفعالية مرتفعة للأداة المشتقة المصنفة في كل علاقة تحوط لتعويض التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط باستخدام تحليل الانحدار. ويستند التقييم إلى تقييم المقاييس الكمية لنتائج الانحدار.

تم بيان القيمة العادلة للمقايضات في الموجودات (المطلوبات) الأخرى، كما تم إدراج القيمة الدفترية لبنود التحوط ضمن بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي. وقد تم إدراج أرباح القيمة العادلة من المشتقات المحتفظ بها في علاقات تحوط قيمة عادلة مؤهلة وربح وخسارة التحوط لبنود التحوط في الدخل التشغيلي الآخر.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يحتفظ البنك بعقود مقايضة أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر الفوائد إلى جانب المبالغ المتعلقة ببنود التحوط.

٢٤ المشتقات (تتمة)

٢٤-٢ غرض المشتقات (تتمة)

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	القيمة الاسمية	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر	٣ – ١٢ شهراً	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢							
تحوط الاستثمارات	٧٥,٠٢٦	–	١,٧٩٢,٦٦٠	–	١٣٠,٩٥٦	١,٢٢٣,٩٠٣	٤٣٧,٨٠١
٣١ ديسمبر ٢٠٢١							
تحوط الاستثمارات	–	(١٠٩,٤٩٩)	١,٩٨٩,١٦٦	–	١٤٦,٩٠٠	١,١٨٠,٦٣٥	٦٦١,٦٣١

القيمة الدفترية للبنود المحوطة مدرجة في بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي بإجمالي قيمة اسمية تبلغ ١,٧٤١,٩٨١ ألف درهم (٢٠٢١: ٢,١١٠,٤٥٩ ألف درهم). تتكون هذه البنود المحوطة من أدوات الدين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

قام البنك بتثبيت الربح التالي والمتعلق بعدم فاعلية التحوط المحتسبة كما يلي:

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
	التغيّر في القيمة	عدم الفاعلية المدرجة في الربح والخسارة	التغيّر في القيمة	عدم الفاعلية المدرجة في الربح والخسارة
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
على أدوات التحوط	١٨٤,٤٣٨	٢٤,٤٤٣	(١٠٦,٩١٦)	٩,٦٢٥
على بنود التحوط	(١٥٩,٩٩٥)	–	١١٦,٥٤١	–

٢٤-٣ مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للبنك. يتم إبرام ما يقارب من ٩٢٪ (٢٠٢١: ٨٩٪) من عقود مشتقات البنك مع مؤسسات مالية أخرى.

٢٥ المطلوبات الطارئة والالتزامات

الالتزامات المرتبطة بالائتمان

يلتزم البنك بدفع المبالغ التعاقدية فيما يتعلق بخطابات الاعتماد والضمانات بالنيابة عن العملاء عند تلبية شروط العقد الطارئة. وتمثل المبالغ التعاقدية مخاطر الائتمان بافتراض أن المبالغ قد تم تقديمها بالكامل والضمانات قد تمت المطالبة بكامل مبلغها بعد الإخفاق في التنفيذ والضمانات والكفالات الأخرى لا قيمة لها، إلاّ أن إجمالي المبلغ التعاقدي للالتزامات لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث أن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو تنقضي دون تمويلها.

تمثل التزامات القروض الالتزامات التعاقدية بالحصول على القروض. وهذه الالتزامات قابلة للإلغاء وعادة ما يكون لها تواريخ صلاحية محددة أو تشتمل على شروط لإلغائها. وحيث أن الالتزامات قابلة للإلغاء ومن الممكن أن تنتهي دون سحبها وحيث أن الشروط المسبقة للسحب يجب الوفاء بها، فليس من الضروري أن يمثل إجمالي مبالغ العقد المتطلبات للتدفقات النقدية الصادرة المستقبلية

فيما يلي التزامات البنك المتعلقة بالائتمان:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
مطلوبات طارئة		
خطابات اعتماد	٢٩٥,٢٤٥	٢٧٨,٠٠٠
ضمانات	٢,٠٧٢,٦٩٣	٢,٣٨٦,٠٣٤
	٢,٣٦٧,٩٣٨	٢,٦٦٤,٠٣٤
التزامات		
التزامات قروض غير مسحوبة	٢,٢٩٥,٦٢١	٢,٢٨٦,٩٧٥

٢٥ المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	٤,٣٠٧	–	–	٤,٣٠٧
قياسي	١,٩٨٣,٦٠٩	١٧٥,٢٩٠	–	٢,١٥٨,٨٩٩
قائمة المراقبة	–	٦٧,٤٣٧	–	٦٧,٤٣٧
متعثر	–	–	١٣٧,٢٩٥	١٣٧,٢٩٥
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	١,٩٨٧,٩١٦	٢٤٢,٧٢٧	١٣٧,٢٩٥	٢,٣٦٧,٩٣٨
خسائر الائتمان المتوقعة	(٦,٤١٦)	(٢٦,١١٣)	(٥٥,٣٨٩)	(٨٧,٩١٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٩٨٧,٩١٦	٢٤٢,٧٢٧	١٣٧,٢٩٥	٢,٣٦٧,٩٣٨

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
مرتفع	٤,٩٤٧	–	–	٤,٩٤٧
قياسي	٢,٠٨٦,٦٩٧	٣١٠,٨٢٨	–	٢,٣٩٧,٥٢٥
قائمة المراقبة	–	٥٣,٣٥١	–	٥٣,٣٥١
متعثر	–	–	٢٠٨,٢١١	٢٠٨,٢١١
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	٢,٠٩١,٦٤٤	٣٦٤,١٧٩	٢٠٨,٢١١	٢,٦٦٤,٠٣٤
خسائر الائتمان المتوقعة	(٩,٠٥٩)	(٣١,٨٥٥)	(٤٧,٠٣٣)	(٨٧,٩٤٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٠٨٢,٥٨٥	٣٣٢,٣٢٤	١٦١,١٧٨	٢,٥٧٦,٠٨٧

الحركة في إجمالي رصيد المطلوبات الطارئة

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٠٩١,٦٤٤	٣٦٤,١٧٨	٢٠٨,٢١٢	٢,٦٦٤,٠٣٤
التغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها إلى / (من) المرحلة ١	(٩٤,٥٤٧)	٩٤,٥٤٧	–	–
تحويلها إلى / (من) المرحلة ٢	١٧٤,٩٢٩	(١٨٠,٩٨٦)	٦,٠٥٧	–
تحويلها إلى / (من) المرحلة ٣	–	٣,٦٩٨	(٣,٦٩٨)	–
المنشأ / (المنتهي) خلال السنة	(١٨٤,١١٠)	(٣٨,٧١٠)	(٧٣,٢٧٦)	(٢٩٦,٠٩٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٩٨٧,٩١٦	٢٤٢,٧٢٧	١٣٧,٢٩٥	٢,٣٦٧,٩٣٨

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١,٨٦٠,٣٢٢	٧٩١,٦٢١	٩١,٢٦٢	٢,٧٤٣,٢٠٥
التغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها إلى / (من) المرحلة ١	(٥٨,٩٨٦)	٥٨,٩٨٦	–	–
تحويلها إلى / (من) المرحلة ٢	١٦٠,٥٢٣	(١٦٠,٥٢٣)	–	–
تحويلها إلى / (من) المرحلة ٣	–	(١٢٥,١٠٩)	١٢٥,١٠٩	–
المنشأ / (المنتهي) خلال السنة	١٢٩,٧٨٥	(٢٠٠,٧٩٧)	(٨,١٥٩)	(٧٩,١٧١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٠٩١,٦٤٤	٣٦٤,١٧٨	٢٠٨,٢١٢	٢,٦٦٤,٠٣٤

٢٥ المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة المطلوبات الطارئة

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨,٩٩٠	٤٤,٥١٠	٤٧,٠٣٢	١٠٠,٥٣٢
التغيرات بسبب مخصصات مثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تم:				
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً	١,٦٠٥	(١,٦٠٥)	–	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	(٤,١٥٣)	٤,١٥٣	–	–
تحويلها إلى / (من) خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية		٨٥٩	(٨٥٩)	–
المحمّل على بيان الدخل (إيضاح ٢١)	(٢٦)	(٢١,٨٠٤)	٩,٢١٦	(١٢,٦١٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٤١٦	٢٦,١١٣	٥٥,٣٨٩	٨٧,٩١٨

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٢٥٥	٥٦,٧١٠	٣٧,٣٩٧	١١٢,٣٦٢
التغيرات بسبب مخصصات مثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تم:				
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً	١,٨٣٨	(١,٨٣٨)	–	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	(٧,٢٤٧)	٧,٢٤٧	–	–
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية	–	(١,٨٦٠)	١,٨٦٠	–
تحويلها من / (إلى) خسارة الائتمان المتوقعة والتي انخفضت قيمتها الائتمانية على القروض (إيضاح ٧)	–	(٧,٩٩٧)	(٢,٩٦٣)	(١٠,٩٦٠)
المحمّل على بيان الدخل (إيضاح ٢١)	(٣,٨٥٦)	(٧,٧٥٢)	١٠,٧٣٨	(٨٧٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨,٩٩٠	٤٤,٥١٠	٤٧,٠٣٢	١٠٠,٥٣٢

٢٦ إدارة المخاطر

مقدمة

يدرك البنك أهمية إدارة المخاطر بأسلوب فعال لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والحفاظ على استقراره وقوته. تقع المخاطر في صلب أنشطة البنك ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقا لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصرا هاما في تحقيق الربحية المستمرة للبنك ويتحمل كل فرد داخل البنك المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، وتشمل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، ومخاطر السمعة، وما إلى ذلك، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء المخاطر وتقييمها إلى المتابعة والرقابة المستمرة عليها ومراجعتها وإدارتها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة على مستوى الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

تتضمن استراتيجية إدارة المخاطر بالبنك أطر العمل الخاصة بمخاطر الالتزام والمخاطر المؤسسية، والتي تتماشى تماماً مع رؤية البنك تجاه تحقيق قيمة قوية لكافة المساهمين. تشمل أهم البنود الاستراتيجية الخاصة برؤية البنك:

- **أسس جيدة وقدرة قوية على تحمل المخاطر:** يعد الحفاظ على أسس مالية وتشغيلية قوية عاملاً أساسيًا للإدارة الفعالة للمخاطر كما يدعم القدرة على تحمل المخاطر.
- **التوافق الاستراتيجي والشراكة الدائمة مع خطوط الأعمال:** إن نهج إدارة المخاطر المتوافق استراتيجيًا مع أهداف العمل يضمن شراكة وثيقة بين إدارة المخاطر ووحدات الأعمال لإدارة المخاطر بشكل فعال.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مقدمة (تتمة)

- **الاستخدام الفعال لرأس المال والسيولة والمخصصات:** يعمل الاستخدام الفعال لرأس المال والسيولة والمخصصات على دعم النمو المستدام والحد من المخاطر.
- **إطار عمل شامل ومتكامل لحوكمة الشركات والمخاطر:** إن وجود إطار عمل قوي لحوكمة الشركات والمخاطر يضمن إدارة فعالة للمخاطر، ورقابة مستقلة، ومساءلة.

• **البنية التحتية المرنة للمخاطر وثقافة المخاطر القوية:** تعمل البنية التحتية القوية للمخاطر وثقافة المخاطر على دعم الشفافية والمساءلة والنهج الاستباقي لإدارة المخاطر.

يركز البنك بشدة على العوامل الرئيسية التالية لضمان وجود ممارسات جيدة في إدارة المخاطر:

١. الحوكمة القوية

يمتاز البنك بإطار حوكمة قوي لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر الخاص به وكذلك إدارة المخاطر بصورة مسيطرة تتميز بالشفافية. يشمل ذلك اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة، ووضوح السياسات والإجراءات، وانتظام التقارير والمتابعة، والإشراف المستقل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

<u>لجان على مستوى مجلس الإدارة</u>

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلاّ أن هناك لجاناً فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

(أ) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن وضع استراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العمليات الائتمانية بشكل عام داخل البنك والاحتفاظ بمحفظة متنوعة وتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب بها وتحسين الجودة العامة لموجودات المحفظة والالتزام بسياسات الائتمان والتوجيهات التنظيمية.

(ب) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومراجعة ورفع تقارير عن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسردية للبنك وعمليات الرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي / الخارجي

(ج) لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات لتعزيز هيكل إدارة المخاطر لدى البنك إلى أفضل معايير الممارسات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر ضمان توفر هياكل رقابة فعالة ومراقبة التعرضات الكلية للمخاطر (تشمل ولا تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية).

(د) لجنة مكافآت المجموعة

تعمل لجنة مكافآت المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة في كافة الشؤون المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والترشيحات والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات الحصرية لمجلس الإدارة على أساس الأحكام القانونية أو النظام الأساسي. ويناط بلجنة مكافآت المجموعة مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على خطة المكافآت، وذلك من أجل التأكد من أن المكافآت ملائمة ومتوافقة مع ثقافة البنك والأعمال طويلة الاجل وقابلية تحمل المخاطر والأداء وبيئة الرقابة وأي متطلبات قانونية أو نظامية.

(هـ) لجنة التدقيق والمخاطر المشتركة بمجلس الإدارة

يُعقد اجتماع مشترك بين لجنة التدقيق بمجلس الإدارة ولجنة المخاطر بمجلس الإدارة وذلك بصورة دورية وفقًا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لضمان التنسيق الفعال والتعاون بين اللجنتين في إدارة المخاطر. يعمل هذا الاجتماع المشترك على دعم إطار العمل العام لإدارة المخاطر من خلال توفير منصة لعقد مناقشات قوية وصنع قرارات فعالة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

لجان الإدارة بالبنك

يتم دعم اللجان على مستوى مجلس الإدارة بواسطة لجان الإدارة الرئيسية لضمان إدارة المخاطر والحوكمة على نحو شامل. تشمل هذه اللجان:

(أ) لجنة الإدارة

تقدم لجنة الإدارة التوجيه الاستراتيجي العام للمؤسسة، بما في ذلك إدارة المخاطر، عن طريق مراجعة واعتماد قابلية المؤسسة للمخاطر وتحملها للمخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر وتوفير الإشراف العام على عملية إدارة المخاطر.

(ب)لجنة الائتمان

لجنة الائتمان هي المسئولة عن مراجعة مقترحات الائتمان واعتمادها، وضمان الامتثال لسياسات الائتمان وإجراءاتها، وتوفير المتابعة المستمرة لمخاطر الائتمان.

(ج) لجنة الموجودات والمطلوبات

تلعب لجنة الموجودات والمطلوبات دورًا رئيسيًا في إدارة معدل الفائدة ومخاطر السيولة في المؤسسة.وتقدم اللجنة توصياتها لضمان مستوى كاف من السيولة أثناء العمل ضمن إطار عمل قوي للسيطرة على المخاطر. ويساعد ذلك على إدارة هذه المخاطر بفاعلية.

(د) لجنة إدارة المخاطر

تعمل لجنة إدارة المخاطر على دعم مجلس الإدارة والإدارة للوفاء بالمسؤوليات الواقعة على عاتقهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر.كما تعمل اللجنة على تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر على مستوى البنك، وضمان الامتثال للشروط القانونية والتنظيمية، ومراجعة أداء المهام الخاصة بإدارة المخاطر. توفر اللجنة إشرافًا محايدًا على إطار عمل إدارة المخاطر وعملياتها، وتقدم تقارير دورية عن أنشطة إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة.

(هـ) اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا الأعمال

تقوم اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا الأعمال بمتابعة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا داخل المؤسسة، بما في ذلك أمن المعلومات والمرونة التكنولوجية.

(و) لجنة تجربة العملاء

تضمن لجنة تجربة العملاء أن أنشطة المؤسسة التي تواجه العملاء تتماشى مع قابليتها للمخاطر وأن المخاطر المرتبطة بتفاعلات العملاء تخضع للإدارة الفعالة.

٢. إطار عمل قابلية المخاطر

وضع البنك إطار عمل لتقبل المخاطر للتأكد من أن أنشطته الخاصة بالمخاطر تتماشى مع أهدافه الإستراتيجية وقدرته على تحمل المخاطر.يتضمن إطار العمل تعريفات واضحة لمدى تقبل البنك للمخاطر والحدود الخاصة بأنواع المخاطر المختلفة. بالإضافة إلى المتابعة المنتظمة وإعداد التقارير لضمان عدم تجاوز هذه الحدود.

٣. الاستدامة

يلتزم البنك بدمج اعتبارات الاستدامة في إطار إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. وضع البنك إجراءات لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، ويرصد بانتظام تعرضه لهذه المخاطر.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٤. ثلاثة خطوط دفاعية

تم بناء إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالبنك على ثلاثة خطوط دفاعية، والتي تعمل معًا لضمان تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها بشكل فعال:

- خط الدفاع الأول هو وحدة الأعمال المسؤولة عن تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ضمن أنشطتها اليومية.
- خط الدفاع الثاني هو مهام إدارة المخاطر، والتي توفر الإشراف والدعم لوحدات العمل في إدارة المخاطر.
- خط الدفاع الثالث هو مهام التدقيق الداخلي، والتي تقوم بشكل مستقل بتقييم فعالية إطار إدارة المخاطر بالبنك وتقديم توصيات للتحسين.

في إطار خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تكميل لجان مجلس الإدارة ومجلس الإدارة بالمهام المسؤولة عن المتابعة اليومية للمخاطر:

(أ) قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. ويعمل هذه القسم بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر البنك. وقد وضع آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات المخاطر ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. ويراجع البنك جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

(ب) إدارة الائتمان

تتولى إدارة الائتمان مسؤولية قيادة استراتيجية الائتمان العامة للبنك، ومراجعة مقترحات الائتمان واعتمادها، وضمان الامتثال لسياسات الائتمان وإجراءاتها، وتقديم المساعدة في المتابعة المستمرة لمخاطر الائتمان.

(ج) الأسواق المالية

إدارة الأسواق المالية مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

(د) التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى البنك سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام البنك بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

منذ عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٢، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من المعايير واللوائح المتعلقة بالعناصر المختلفة لإدارة المخاطر الشاملة، وتنظيم حماية المستهلك، ومكافحة غسيل الأموال، كفاية رأس المال وإطار إدارة رأس المال. تشمل المعايير واللوائح، على سبيل المثال لا الحصر، التقارير المالية والتدقيق الخارجي والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر البلد ومخاطر التحويل ومخاطر السوق ومعدل الفائدة ومخاطر معدل العائد التي تم تفعيلها في عام ٢٠١٩. يقوم البنك باتخاذ إجراءات للالتزام بالمعايير واللوائح المذكورة أعلاه لضمان الامتثال اعتباراً من تاريخ التنفيذ الفعلي.

٥. نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل البنك، تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للبنك وكذلك مستوى الخطر الذي يكون البنك مستعد لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، يراقب البنك ويقيم قدرته العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الأعمال ثم تتم معالجتها من أجل التحديد والتحليل والمراقبة في وقت مبكر. يستلم مجلس الإدارة تقريراً ربع سنوي شامل للمخاطر الائتمانية لتقديم كافة المعلومات الضرورية للتقييم والتقرير حيال المخاطر الائتمانية ذات الصلة للبنك. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات من السقوف ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي.

وعلى جميع مستويات البنك، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارها البنك، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٦. الحد من المخاطر

نفذ البنك إطار عمل شامل لتخفيف المخاطر يهدف إلى الحد من تأثير المخاطر المحتملة على عملياته وأدائه المالي وسمعته. ويشمل ذلك تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر، ورصد فعالية هذه الاستراتيجيات بصورة دورية.

يعتمد البنك بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضه لمخاطر الائتمان.

يستخدم البنك كذلك في إطار إدارته الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال

يوفر إطار وسياسة استمرارية الأعمال المهيكلة جيدًا الخاصة بالبنك، بجانب إطار العمل الشامل لإدارة الأزمات وخطط الطوارئ التكميلية وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، أساسًا قويًا للمرونة المؤسسية ضد الاضطرابات الشديدة أو الأحداث غير المتوقعة، مثل جائحة كورونا COVID-١٩ الأخيرة. وتخضع هذه الأطر والإجراءات لاختبارات دورية، مع الحد الأدنى من عمليات التقييم السنوي، وذلك لضمان فعاليتها وجاهزيتها لهذه السيناريوهات.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات / الالتزامات التعاقدية مما يتسبب في تكبد البنك خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها البنك. تعتبر مخاطر الائتمان أكبر المخاطر التي تواجه البنك، وتتم مراقبتها بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

وضع البنك إجراءات لمراجعة الجدارة الائتمانية للكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. سقوف الطرف المقابل تحدد باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. تصنيفات المخاطر خاضعة للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للبنك بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي، بما في ذلك المطلوبات والالتزامات المحتملة. يتم بيان الحد الأقصى، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التعزيزات الائتمانية والتسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

	إيضاحات	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي			
(لا يشمل النقد في الصندوق)	٥	١,١٦٢,٧٨٠	١,٩٥٣,١٤١
مبالغ مستحقة من البنوك	٦	٣٠٢,٨٣٧	٣٧٨,٧٣٥
قروض وسلفيات (إجمالي)	٧	٨,٢٣٩,٦٣٥	٨,٩١٣,٧٤٢
استثمارات	٨	٣,٨٨٩,٠٦٤	٣,٥٣١,٧٦٤
موجودات أخرى*	١٠	٧٠٦,٨٥٣	٥٧٣,٧٤٠
*باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والموجودات المستحوذ عليها عند تسوية الديون وموجودات العقود			
المجموع		١٤,٣٠١,١٦٩	١٥,٣٥١,١٢٢
خطابات اعتماد	٢٥	٢٩٥,٢٤٥	٢٧٨,٠٠٠
ضمانات	٢٥	٢,٠٧٢,٦٩٣	٢,٣٨٦,٠٣٤
التزامات قروض غير مسحوبة	٢٥	٢,٢٩٥,٦٢١	٢,٢٨٦,٩٧٥
المجموع		٤,٦٦٣,٥٥٩	٤,٩٥١,٠٠٩
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان		١٨,٩٦٤,٧٢٨	٢٠,٣٠٢,١٣١

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية، وقطاع العمل. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٥٧٤,٩٠٩ ألف درهم (٢٠٢١: ٥٩٩,٩٠٩ ألف درهم).

يتم تحليل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لدى البنك، بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

	موجودات ألف درهم	مطلوبات طارئةوالتزامات ألف درهم	موجودات ألف درهم	مطلوبات طارئةوالتزامات ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	١١,٩٦١,٠١١	٤,٥٨٠,٨٩٧	١٣,١٠٩,٧٦٢	٤,٩٠٨,١٠٨
دول الشرق الأوسط الأخرى	١,١٠٦,٢٠٩	١١,٧٧٢	١,٢١٥,٣٠٣	٢٠,٦٩٥
أوروبا	١٩٢,١٨٠	١٤,٧٤٨	٦٤,٣٢٣	١٥,١٨٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣٧,٥٨٥	–	٧٥,٨٨٩	–
باقي بلدان العالم	٨٠٤,١٨٤	٥٦,١٤٢	٨٨٥,٧٩٥	٧,٠٢٠
المجموع	١٤,٣٠١,١٦٩	٤,٦٦٣,٥٥٩	١٥,٣٥١,١٢٢	٤,٩٥١,٠٠٩

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان (باستثناء النقد في الصندوق) بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى حسب قطاع العمل:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الخدمات المالية	٣,٩٠٧,٥٧٩	٤,٠٩٨,٧٤٧
التجاري	١,١٧٥,٦٩٤	١,٥٢٣,٧٤٢
التصنيع	٦١٦,٨٧٥	٧٦٣,٥٨٦
القطاع الحكومي والعام	٣,٨٣٢,٩٢٧	٣,٩١٨,٢٦٢
الإنشاءات	٣٦٣,١٩٥	٤٨٠,٤٨٧
الخدمات	١,٢٣٢,٦٥٩	١,٠٧١,٨٥٤
أخرى	٣,١٧٢,٢٤٠	٣,٤٩٤,٤٤٤
	١٤,٣٠١,١٦٩	١٥,٣٥١,١٢٢
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	(٦٣٧,٥٧٧)	(٧٠٢,٦٣٤)
	١٣,٦٦٣,٥٩٢	١٤,٦٤٨,٤٨٨

تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة

تشمل القروض والسلفيات التي تأخر سدادها تلك القروض والسلفيات التي تأخر سدادها حسب جدول السداد. إن تحليل أعمار القروض والسلفيات التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة هو على النحو التالي:

	أقل من ٣٠ يوما	٣١ إلى ٦٠ يوما	٦١ إلى ٩٠ يوما	أكثر من ٩١ يوما	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
قروض وسلفيات	٤٨,٠٦١	٤٩٢	٢٤٥	٣,٧١٠	٥٢,٥٠٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
قروض وسلفيات	٤٢,٣٩٦	٨,١٤٤	٧١٠	١٢٥	٥١,٣٧٥

لا يشتمل الجدول أعلاه على المبالغ غير متأخرة السداد والمرتبطة بقروض ذات دفعات متأخرة. ما يقارب نسبة ٩٨٪ (٢٠٢١: ٨٦٪) من القروض أعلاه تم تقديمها إلى قطاع الشركات.

القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات شروط معاد التفاوض بشأنها

إن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها هي تلك التي تم إعادة جدولتها أو إعادة هيكلتها، وحيث قام البنك بتقديم تنازلات لابد منها. تم تصنيف القروض المعاد جدولتها والمعاد هيكلتها ضمن المرحلة الثانية التي تجذب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تتأثر بانخفاض قيمة الائتمان.

إجمالي المبلغ لكل صنف من الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي أعيد التفاوض بشأن بنودها كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٨٦٩,١٤٧	٩٦٣,٢١٩

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

المبلغ المدرج لكل صنف من الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي أعيد التفاوض بشأن بنودها كما يلي: (تتمة)

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد المستحق	١٩,٠٤٨	٣١٤,١٣٥	٥٣٥,٩٦٤	٨٦٩,١٤٧
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(٥٣٩)	(٩٢,١٥٢)	(٢٠٠,٢١٥)	(٢٩٢,٩٠٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨,٥٠٩	٢٢١,٩٨٣	٣٣٥,٧٤٩	٥٧٦,٢٤١

	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد المستحق	٤١,٦٢١	١٣١,٧٣٠	٧٨٩,٨٦٨	٩٦٣,٢١٩
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(١,٧٦٨)	(١٣,٨٨٩)	(٣٢٢,٧١٥)	(٣٣٨,٣٧٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٩,٨٥٣	١١٧,٨٤١	٤٦٧,١٥٣	٦٢٤,٨٤٧

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يحتفظ البنك بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. وتتمثل الأنواع الرئيسية لهذه الضمانات التي تم الحصول عليها في النقد والأوراق المالية والرهونات على الممتلكات العقارية والمركبات والمنشآت والآلات والمخزون والذمم المدينة التجارية. ويحصل البنك أيضا على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض التي تقدمها إلى شركاتها التابعة والشركات الأخرى التابعة للبنك. ويعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطّرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. وعموماً لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وحسب الضرورة تطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقات المعنية، وتدرس قيمة الضمان أثناء الفحص الدوري للتسهيلات الائتمانية ومدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلفيات.

فيما يلي نسبة التعرضات المضمونة والأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

	نسبة التعرض المضمون		النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به
	٢٠٢٢	٢٠٢١	
قروض الرهن العقاري للأفراد	١٠٠%	١٠٠%	عقارات سكنية
عملاء شركات	٦٤%	٦٢%	النقد والأوراق المالية والمركبات والممتلكات والمعدات والممتلكات التجارية والمخزون والذمم المدينة التجارية

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

قروض الرهن العقاري للأفراد

التعرضات لمخاطر الائتمان من قروض الرهن العقاري للأفراد وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة هي كالتالي:

نسبة القرض إلى القيمة	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
أقل من ٥٠٪	٢٧٩,٨٢٣	٢١٣,٥٧٤
٥١ – ٧٥٪	٣٧١,٠٧٧	٥٧٩,٥١١
٧٦ – ٩٠٪	١٢١,٩٧٤	١٧٦,٨٠٥
٩١ – ١٠٠٪	٢٤,١٩٤	٢٩,٨٧٣
أكثر من ١٠٠٪	٩,٩٦٥	٥٠,٤٧٦
المجموع	٨٠٧,٠٣٣	١,٠٥٠,٢٣٩

يتم احتساب نسبة القرض إلى القيمة على أساس نسبة إجمالي مبلغ القرض إلى قيمة الضمان. ويستثنى من قيمة الضمان أي تعديلات يتم إجراؤها للحصول على الضمان أو بيعه. وتستند قيمة الضمان بالنسبة للقروض السكنية إلى قيمة الضمان عند الإنشاء المحدث بناء على التغيرات في مؤشرات أسعار المنازل.

قروض تعرضت لانخفاض في القيمة

بالنسبة للقروض التي تعرضت للانخفاض في القيمة، تستند قيمة الضمان إلى أحدث عمليات التثمين. وفيما يلي التعرض لمخاطر الائتمان من قروض الرهن العقاري للأفراد التي تعرضت للانخفاض في القيمة وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة:

نسبة القرض إلى القيمة	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
أقل من ٥٠٪	٩,٦٢٧	٣,٨٠٧
٥١ – ٧٥٪	٢٠,٨٩٢	٢١,٦٣٦
أكثر من ٧٥٪	١٦,١٣٣	٥٠,٤٠٩
المجموع	٤٦,٦٥٢	٧٥,٨٥٢

ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

عملاء التجزئة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الأفراد (بما فيها الرهونات) ٦٥,٥٣٨ ألف درهم (٢٠٢١: ٩٣,٧٢٧ ألف درهم)، كما بلغت القيمة العادلة للضمانات القابلة للتحديد المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ٤١,٠٩٥ درهم (٢٠٢١: ٥٣,١٣٠ ألف درهم).

عملاء شركات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الشركات ٦٠٨,٢٦٨ ألف درهم (٢٠٢١: ١,٠٤٤,٢٩٦ ألف درهم)، كما بلغت القيمة العادلة للضمانات القابلة للتحديد (لا سيما العقارات التجارية) المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ٤٢٠,٩٤٥ ألف درهم (٢٠٢١: ٥٦٣,٢٨٢ ألف درهم). وبالنسبة لكل قرض، فإن قيمة الضمانات المفصح عنها لا تزيد على القيمة الاسمية للقرض.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

احتياطي انخفاض القيمة بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توجيهاته الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨ من خلال الإشعار رقم: ٤٥٨/٢٠١٨/CBUAE/BSD الذي يتناول العديد من تحديات التطبيق وآثاره العملية المترتبة على البنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيه"). عملاً بالفقرة ٦-٤ من التوجيه، تكون التسوية بين المخصص العام والخاص بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة: عام		
المخصصات العامة بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة	١٥٥,٦٠١	١٦٣,٨٦٩
ناقصاً: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	٣٣٨,٥١٠	٢٦٠,١١٦
مخصص عام محول إلى احتياطي انخفاض القيمة	–	–
احتياطي انخفاض القيمة: فردي		
المخصصات الفردية بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة	١٦٩,٦٧٦	٢٦٩,٧٢٦
ناقصاً: مخصصات المرحلة ٣ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	٢٩٦,٨٢٥	٤٤٠,٢٧٦
مخصص فردي محول إلى احتياطي انخفاض القيمة	–	–

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد يواجهها البنك عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها بتسليم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى. وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة لاحتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والصعبة. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، كما أنها طبقت سياسة لإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل يومي. وقد قام البنك بإعداد عمليات رقابة داخلية وخطط طوارئ لإدارة مخاطر السيولة. ويتضمن ذلك إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات من الدرجة العالية يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل إضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات متداولة ومتنوعة من المفترض أن يتم تسييلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. ويملك البنك أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ٧٪ من الودائع الحالية و ١٪ من الودائع لأجل (٢٠٢١ – ٧٪ من الودائع الجارية و١٪ من الودائع لأجل. ووفقاً لسياسات البنك، يتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المتعلقة بالسوق بشكل عام والبنك على وجه التحديد.

الجانب الأكثر أهمية هو الاحتفاظ بالحدود النظامية لنسب الإقراض إلى الموارد المستقرة والموجودات السائلة المؤهلة إلى إجمالي المطلوبات. ويركز البنك على أهمية الحسابات الجارية والودائع لأجل وحسابات التوفير كمصادر تمويل لقروضها إلى العملاء. ويتم مراقبة هذه الحسابات باستخدام نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة التي تقارن القروض والسلفيات إلى العملاء كنسبة من حسابات العملاء الجارية الأساسية وحسابات التوفير الأساسية للعملاء إلى جانب القروض متوسطة الأجل. تم تطبيق نسبة الموجودات السائلة المؤهلة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في سنة ٢٠١٥، وقد استبدلت هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة. وتتكون الموجودات السائلة المؤهلة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والودائع البنكية قصيرة الأجل وسندات الدين المؤهلة. وقد كانت هذه النسب كما في نهاية السنة كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة	٨٦,٩٪	٨٠,٧٪
نسبة الموجودات السائلة المؤهلة	١٧,٦٪	١٩,١٪

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

حُددت آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بالاعتبار آجال الاستحقاق السارية وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما يلي:

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً	غير مؤرخ	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٢٠٧,٥٨٩	–	–	١,٢٠٧,٥٨٩	–	–	–	–	١,٢٠٧,٥٨٩
مبالغ مستحقة من البنوك	٣٠٢,٨٣٧	–	–	٣٠٢,٨٣٧	–	–	–	–	٣٠٢,٨٣٧
قروض وسلفيات (إجمالي)	٢,٠٨٢,٦٤٦	٣٣٦,٦٢٧	١٩١,٢٨٢	٢,٦١٠,٥٥٥	٢,٣٧٤,٧٨٥	٣,٢٥٤,٢٩٥	٥,٦٢٩,٠٨٠	–	٨,٢٣٩,٦٣٥
استثمارات	٥٠٧,٩١٩	١٠٤,٥٨٠	٣٦,٦٤٨	٦٤٩,١٤٧	١,٥٤٦,٢٩٢	١,٦٩١,٣٧٩	٣,٢٣٧,٦٧١	٦٥٨	٣,٨٨٧,٤٧٦
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	–	–	–	–	–	–	٢٩٥,٦٩٦	٢٩٥,٦٩٦
موجودات أخرى	٤١٢,٨٣٠	٢٠٢,٤٥٩	١٩,٣٠١	٦٣٤,٥٩٠	١٢٥,٩٦١	٢٢,٠٣٨	١٤٧,٩٩٩	–	٧٨٢,٥٨٩
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات وفوائد معلقة	(٦٣٥,٣٣٥)	–	–	(٦٣٥,٣٣٥)	–	–	–	–	(٦٣٥,٣٣٥)
مجموع الموجودات	٣,٨٧٨,٤٨٦	٦٤٣,٦٦٦	٢٤٧,٢٣١	٤,٧٦٩,٣٨٣	٤,٠٤٧,٠٣٨	٤,٩٦٧,٧١٢	٩,٠١٤,٧٥٠	٢٩٦,٣٥٤	١٤,٠٨٠,٤٨٧
المطلوبات وأموال المساهمين									
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٢,٨٤٤,٨٩٣	٢٤٢,٣٧٥	١٨٥,١٧٥	٣,٢٧٢,٤٤٣	–	–	–	–	٣,٢٧٢,٤٤٣
ودائع العملاء	٥,٣٦٤,٢٢٢	١,٥١٧,٠٦٩	١,٤٩٧,٦٠٩	٨,٣٧٨,٩٥٠	١٨٩,٦٣٧	–	١٨٩,٦٣٧	–	٨,٥٦٨,٥٨٧
مطلوبات أخرى	٤٩٥,٥٧٠	٢٠٢,٣٤٣	١٨,٦٤٢	٧١٦,٥٥٥	٥,٨٣٨	–	٥,٨٣٨	١٧,٧٢٨	٧٤٠,١٢١
حقوق الملكية للمساهمين	–	–	–	–	–	–	–	١,٤٩٩,٣٣٦	١,٤٩٩,٣٣٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٨,٧٠٤,٦٨٥	١,٩٦١,٧٨٧	١,٧٠١,٤٧٦	١٢,٣٦٧,٩٤٨	١٩٥,٤٧٥	–	١٩٥,٤٧٥	١,٥١٧,٠٦٤	١٤,٠٨٠,٤٨٧
صافي عجز السيولة	(٤,٨٢٦,١٩٩)	(١,٣١٨,١٢١)	(١,٤٥٤,٢٤٥)	(٧,٥٩٨,٥٦٥)	٣,٨٥١,٥٦٣	٤,٩٦٧,٧١٢	٨,٨١٩,٢٧٥	(١,٢٢٠,٧١٠)	–

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً	غير مؤرخ	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢,٠٠٩,٥٦٥	–	–	٢,٠٠٩,٥٦٥	–	–	–	–	٢,٠٠٩,٥٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	٣٧٨,٧٣٥	–	–	٣٧٨,٧٣٥	–	–	–	–	٣٧٨,٧٣٥
قروض وسلفيات (إجمالي)	٢,١٩٤,٤١٩	٤٧٤,٣١٣	٣٠٠,٠٨	٢,٩٦٨,٧٤٠	٢,٦١٤,٨١٩	٣,٣٣٠,١٨٣	٥,٩٤٥,٠٢	–	٨,٩١٣,٧٤٢
استثمارات	٥٥,٥٥١	١٦٩,٦٥٩	–	٢٢٥,٢١٠	١,٤٠٤,٢٩٠	١,٩٠٠,٠١٩	٣,٣٠٤,٣٠٩	٦٩٨	٣,٥٣٠,٢١٧
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	–	–	–	–	–	–	٣٠٣,٢٧١	٣٠٣,٢٧١
موجودات أخرى	٣٤٣,٢٩٦	٤٩,٧٨١	١٨٨,٧٤٥	٥٨١,٨٢٢	١٦٠,١٩١	٢,٨٩١	١٦٣,٠٨٢	–	٧٤٤,٩٠٤
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات وفوائد معلقة (٧٠٠,٣٩٢)	–	–	–	(٧٠٠,٣٩٢)	–	–	–	–	(٧٠٠,٣٩٢)
مجموع الموجودات	٤,٢٨١,١٧٤	٦٩٣,٧٥٣	٤٨٨,٧٥٣	٥,٤٦٣,٦٨٠	٤,١٧٩,٣٠٠	٥,٢٣٣,٠٩٣	٩,٤١٢,٣٩٣	٣٠٣,٩٦٩	١٥,١٨٠,٠٤٢
المطلوبات وأموال المساهمين									
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٨٨٣,٨٧٣	١٠٨,٤٥٠	٤١٨,٦٦٥	٢,٤١٠,٩٨٨	–	–	–	–	٢,٤١٠,٩٨٨
ودائع العملاء	٥,٧٨٤,٥٠٣	٢,٠٥٤,٩٧٢	١,٦٩٩,١٥٧	٩,٥٣٨,٦٣٢	٨٦٧,٧٩٢	–	٨٦٧,٧٩٢	–	١٠,٤٠٦,٤٢٤
قروض متوسطة الأجل	٤٨٥,٦٩٥	٤٣,٩٤٨	١٨٨,٤٠١	٧١٨,٠٤٤	٥٣,١١٥	٦٠,٧٧٣	١١٣,٨٨٨	١٨,٨٠٦	٨٥٠,٧٣٨
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	١,٥١١,٨٩٢	١,٥١١,٨٩٢
حقوق الملكية للمساهمين									
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٨,١٥٤,٠٧١	٢,٢٠٧,٣٧٠	٢,٣٠٦,٢٢٣	١٢,٦٦٧,٦٦٤	٩٢٠,٩٠٧	٦٠,٧٧٣	٩٨١,٦٨٠	١,٥٣٠,٦٩٨	١٥,١٨٠,٠٤٢
صافي عجز السيولة	(٣,٨٧٢,٨٩٧)	(١,٥١٣,٦١٧)	(١,٨١٧,٤٧٠)	(٧,٢٠٣,٩٨٤)	٣,٢٥٨,٣٩٣	٥,١٧٢,٣٢٠	٨,٤٣٠,٧١٣	(١,٢٢٦,٧٢٩)	–

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. ويتم التعامل مع المبالغ المسددة الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، يتوقع البنك أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

المطلوبات المالية	القيمة الدفترية	تحت الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢							
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٣,٢٧٢,٤٤٣	٥٦,٧٩٤	٢,٨١٦,٥٧٩	٤٤٢,٠٤١	–	–	٣,٣١٥,٤١٤
ودائع العملاء	٨,٥٦٨,٥٨٧	٢,٨٦٨,٤٨٤	٢,٥٣٤,٨١٩	٣,١٢٤,٤٥٩	٢٠١,٠٧٨	–	٨,٧٢٨,٨٤٠
مطلوبات أخرى	٧٣٠,٠٥٣	٢٤٤,٥٥٧	٢٦٨,٢٢٤	٢١٧,٢٧٢	–	–	٧٣٠,٠٥٣
مشتقات مالية	١٦٣,٧٥٢	–	١٢,٢٨٤	٣٥,٢٥٣	١٠٤,٥٩٠	١١,٦٢٥	١٦٣,٧٥٢
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١٢,٧٢٨,٨٣٥	٣,١٦٩,٨٣٥	٥,٦٢٥,٩٠٦	٣,٨١٩,٠٢٥	٣٠٥,٦٦٨	١١,٦٢٥	١٢,٩٣٢,٠٥٩

المطلوبات المالية	القيمة الدفترية	تحت الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١							
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٢,٤١٠,٩٨٨	٥,٥٢٥	١,٨٨٣,١٢٥	٥٣٢,١٥٧	–	–	٢,٤٢٠,٨٠٧
ودائع العملاء	١٠,٤٠٦,٤٢٥	٢,٨٢١,٧٣٩	٢,٩٨٧,٦٤٩	٣,٨١٦,٠٧٢	٨٩٦,٠٤٦	–	١٠,٥٢١,٥٠٦
مطلوبات أخرى	٧٣٤,٠٧٢	٢٤٥,٤٣٦	٢٥٨,٧٨١	٢٢٩,٨٥٥	–	–	٧٣٤,٠٧٢
مشتقات مالية	٢١٨,٦٥١	–	١٣,٤٤٠	٣٧,٨٨٧	١٣٩,٦٦١	٢٧,٦٦٣	٢١٨,٦٥١
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١٣,٧٧٠,١٣٦	٣,٠٧٢,٧٠٠	٥,١٤٢,٩٩٥	٤,٦١٥,٩٧١	١,٠٣٥,٧٠٧	٢٧,٦٦٣	١٣,٨٩٥,٠٣٦

تمثل الأدوات المالية المشتقة الموضحة في الجدول أعلاه إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة. ومع ذلك، قد تتم تسوية هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي. ويبين الجدول التالي القيم الدفترية.

	تحت الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
	–	٢١,١٠٧	٦٤,٤٥٣	١٦٢,٨٥٣	١٧,٢١٦	٢٦٥,٦٢٩
تدفقات نقدية مستلمة	–	(١٢,٢٨٤)	(٣٥,٢٥٣)	(١٠٤,٥٩٠)	(١١,٦٢٥)	(١٦٣,٧٥٢)
تدفقات نقدية مدفوعة						
الصافي	–	٨,٨٢٣	٢٩,٢٠٠	٥٨,٢٦٣	٥,٥٩١	١٠١,٨٧٧
مخصومة بالمعدلات المطبقة بين البنوك	–	(٨,٤٠٣)	(٢٧,٧١٩)	(٥٥,٦٦٩)	(٥,٣٧١)	(٩٧,١٦٢)

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

٧. إطار عمل قوي لاستمرار الأعمال (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
	–	٩٤٨	٥,٥٣٧	٥٧,٢٣٨	١٣,٧١٣	٧٧,٤٣٦
تدفقات نقدية مستلمة	–	(١٣,٤٤٠)	(٣٧,٨٨٧)	(١٣٩,٦٦١)	(٢٧,٦٦٣)	(٢١٨,٦٥١)
تدفقات نقدية مدفوعة						
الصافي	–	(١٢,٤٩٢)	(٣٢,٣٥٠)	(٨٢,٤٢٣)	(١٣,٩٥٠)	(١٤١,٢١٥)
مخصومة بالمعدلات المطبقة بين البنوك	–	(١٢,٤٦٦)	(٣٢,٢١٦)	(٨١,٤٩١)	(١٣,٧٤٨)	(١٣٩,٩٢١)

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مطلوبات طارئة	–	١,٨١٨,١٣٤	٣٣٦,٣٨٩	٢١٣,٤١٥	–	٢,٣٦٧,٩٣٨
التزامات	٢,٢٩٥,٦٢١	–	–	–	–	٢,٢٩٥,٦٢١
المجموع	٢,٢٩٥,٦٢١	١,٨١٨,١٣٤	٣٣٦,٣٨٩	٢١٣,٤١٥	–	٤,٦٦٣,٥٥٩
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
مطلوبات طارئة	–	٢,٠٥٠,١٠٨	٣٤٨,١٢٠	٢٦٥,٨٠٦	–	٢,٦٦٤,٠٣٤
التزامات	٢,٢٨٦,٩٧٥	–	–	–	–	٢,٢٨٦,٩٧٥
المجموع	٢,٢٨٦,٩٧٥	٢,٠٥٠,١٠٨	٣٤٨,١٢٠	٢٦٥,٨٠٦	–	٤,٩٥١,٠٠٩

لا يتوقع البنك أن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات، وبالتالي يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الفعلية أقل من تلك الظاهرة في الجدول أعلاه.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك.

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيّرات في معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفروق في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يحين أجلها أو يُعاد تسعيرها في فترة معينة. وقد قام مجلس الإدارة بوضع سقوف للفروق في معدلات الفائدة لفترات محددة. وتتم مراقبة المراكز على أساس يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفروق في معدلات الفائدة ووضع حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. لجنة الموجودات والمطلوبات هي هيئة مراقبة الالتزام بهذه الحدود، ويتم مساعدتها من قبل قسم الخزينة في أنشطة المراقبة اليومية.

ويلخص الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة بنهاية السنة. وفيما يلي ملخص مركز الفروق في أسعار الفائدة لدى البنك للمحافظ غير التجارية:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨٥٠,٠٠٠	–	–	–	٣٥٧,٥٨٩	١,٢٠٧,٥٨٩
مبالغ مستحقة من البنوك	–	–	–	–	٣٠٢,٨٣٧	٣٠٢,٨٣٧
قروض وسلفيات (صافي)	٥,٧٥٢,٧١٨	٥٤٣,٢٧٤	١,٠٥٨,٢٩٨	٢٥٠,٠١٠	–	٧,٦٠٤,٣٠٠
استثمارات	٥٠٧,٩١٩	١٤١,٢٢٨	١,٦١٣,٤٠٩	١,٦٢٤,٢١٦	٦٥٤	٣,٨٨٧,٤٧٦
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	–	–	–	٢٩٥,٦٩٦	٢٩٥,٦٩٦
موجودات أخرى	–	–	–	–	٧٨٢,٥٨٩	٧٨٢,٥٨٩
مجموع الموجودات	٧,١١٠,٦٣٧	٦٨٤,٥٠٢	٢,٦٧١,٧٥٧	١,٨٧٤,٢٢٦	١,٧٣٩,٣٦٥	١٤,٠٨٠,٤٨٧
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٢,٧٨٨,٠٩٩	٤٢٧,٥٥٠	–	–	٥٦,٧٩٤	٣,٢٧٢,٤٤٣
ودائع العملاء	٢,٥٠٤,٢٦٥	٢,٩٧٨,٥٧٤	١٧٠,٢٥٦	–	٢,٩١٥,٤٩٢	٨,٥٦٨,٥٨٧
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	٧٤٠,١٢١	٧٤٠,١٢١
حقوق الملكية للمساهمين	–	–	–	–	١,٤٩٩,٣٣٦	١,٤٩٩,٣٣٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٥,٢٩٢,٣٦٤	٣,٤٠٦,١٢٤	١٧٠,٢٥٦	–	٥,٢١١,٧٤٣	١٤,٠٨٠,٤٨٧
ضمن الميزانية العمومية	١,٨١٨,٢٧٣	(٢,٧٢١,٦٢٢)	٢,٥٠١,٥٠١	١,٨٧٤,٢٢٦	(٣,٤٧٢,٣٧٨)	–
خارج الميزانية العمومية	٢,٦٧٨,٦٤٨	–	–	–	٢,٨٥٤,٦٧٣	٥,٥٣٣,٣٢١
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم	٤,٤٩٦,٩٢١	١,٧٧٥,٢٩٩	٤,٢٧٦,٨٠٠	٦,١٥١,٠٢٦	٥,٥٣٣,٣٢١	–

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٣٠٠,٠٠٠	–	–	–	٧٠٩,٥٦٥	٢,٠٠٩,٥٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	١٥٠,٠٠٠	–	–	–	٢٢٨,٧٣٥	٣٧٨,٧٣٥
قروض وسلفيات (صافي)	٥,٧٨٥,٧٢٢	٦٦٨,٧١١	١,٤٣٨,٨٠١	٣٢٠,١١٦	–	٨,٢١٣,٣٥٠
استثمارات	٥٥,٥٥١	١٣٨,٨١٦	١,٣٧٨,٤٨٥	١,٩٥٦,٦٧٠	٦٩٥	٣,٥٣٠,٢١٧
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	–	–	–	٣٠٣,٢٧١	٣٠٣,٢٧١
موجودات أخرى	–	–	–	–	٧٤٤,٩٠٤	٧٤٤,٩٠٤
مجموع الموجودات	٧,٢٩١,٢٧٣	٨٠٧,٥٢٧	٢,٨١٧,٢٨٦	٢,٢٧٦,٧٨٦	١,٩٨٧,١٧٠	١٥,١٨٠,٠٤٢
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٨٧٨,٣٤٨	٥٢٧,١١٥	–	–	٥,٥٢٥	٢,٤١٠,٩٨٨
ودائع العملاء	٣,٠٢٠,٨٠٧	٣,٧١٥,٧٥٣	٨٥٠,٢٦٧	–	٢,٨١٩,٥٩٨	١٠,٤٠٦,٤٢٥
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	٨٥٠,٧٣٧	٨٥٠,٧٣٧
حقوق الملكية للمساهمين	–	–	–	–	١,٥١١,٨٩٢	١,٥١١,٨٩٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٤,٨٩٩,١٥٥	٤,٢٤٢,٨٦٨	٨٥٠,٢٦٧	–	٥,١٨٧,٧٥٢	١٥,١٨٠,٠٤٢
ضمن الميزانية العمومية	٢,٣٩٢,١١٨	(٣,٤٣٥,٣٤١)	١,٩٦٧,٠١٩	٢,٢٧٦,٧٨٦	(٣,٢٠٠,٥٨٢)	–
خارج الميزانية العمومية	٣,٠٧١,٥٨١	–	–	–	٢,١٦٥,١٠٤	٥,٢٣٦,٦٨٥
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم	٥,٤٦٣,٦٩٩	٢,٠٢٨,٣٥٨	٣,٩٩٥,٣٧٧	٦,٢٧٢,١٦٣	٥,٢٣٦,٦٨٥	–

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل للبنك.

إن حساسية بيان الدخل تتمثل في أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد على صافي دخل الفوائد لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط.

	٢٠٢٢		٢٠٢١
	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي دخل الفوائد ألف درهم	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي دخل الفوائد ألف درهم
الزيادة في المعدل	+٢٥	١١,٨٧٩	+٢٥	١٩,٣٩٨
الانخفاض في المعدل	-٢٥	(١١,٨٧٩)	-٢٥	(١٩,٣٩٨)

تتعلق حساسية معدلات الفائدة المبينة أعلاه بشكل رئيسي بالدولار الامريكي حيث أن البنك لا يخضع لصافي تعرض جوهري للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والمقومة بعملات أخرى.

ويتعرض البنك أيضاً إلى مخاطر القيمة العادلة الناشئة من محفظة السندات بمعدلات ثابتة غير المحوطة. ويؤدي التغير في القيمة العادلة لهذه السندات بنسبة +/-٥٠٪ إلى تغير إيجابي/سلبي في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية بقيمة ١٤,٣١٢ ألف درهم (٢٠٢١: ١,٠٦٢ ألف درهم).

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة

يجري إعادة التشكيل الأساسية للمعايير الرئيسية لأسعار الفائدة على مستوى العالم لاستبدال أو إعادة تشكيل أسعار الفائدة بين البنوك بأسعار بديلة خالية من المخاطر (يشار إليها باسم "إعادة تشكيل أسعار الفائدة بين البنوك"). يتعرض البنك لأسعار الفائدة بين البنوك على أدواته المالية التي سيتم استبدالها أو إعادة تشكيلها كجزء من هذه المبادرة على مستوى السوق. قام البنك بإنشاء مجموعة عمل انتقال متعددة الوظائف لأسعار الفائدة بين البنوك (يشار إليها بـ "مجموعة عمل أسعار الفائدة بين البنوك") لإدارة انتقاله إلى معدل فائدة بديل خالٍ من المخاطر.

استمر البنك بالمحافظة على زخمه في تتبع تعرضه لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك، وتقييد استخدام مؤشرات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في منتجاته، وإعداد نظم تقنية المعلومات لديها بحيث تستوعب الأسعار الخالية من المخاطر الواردة، وتعديل العقود / الملحقات وإحاطة الجهات التنظيمية والعملاء بالتقدم المحرز.

قام البنك بوضع إطار عمل منهجي لمراقبة التقدم المحرز في التحول من أسعار الفائدة السائدة لدى البنوك إلى أسعار مرجعية جديدة من خلال مراجعة التعرضات والعقود بشكل منتظم. يعتبر البنك أن العقود لم تتحول إلى السعر المرجعي البديل طالما أن الفائدة بموجب العقد مقومة بسعر مرجعي لا يزال خاضع لتعديلات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، حتى لو تضمن العقد بند احتياطي يتناول إيقاف التعامل الحالي بأسعار الفائدة السائدة لدى البنوك.

يحتفظ البنك بالمشتقات لأغراض إدارة المخاطر. يتم تخصيص المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر في علاقات التحوط. إن لعقود مقايضة أسعار الفائدة لها دفعات أو مقبوضات متغيرة مقومة بمختلف أسعار الفائدة السائدة لدى البنوك. تخضع الأدوات المشتقة لدى البنك للتعريفات الصادرة عن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات ويلتزم البنك بالبروتوكولات والملحقات الاحتياطية حسب أسعار الفائدة السائدة لدى البنوك والصادرة عن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات.

علاوة على ذلك، قام البنك بتقييم المدى الذي تنطوي فيه علاقات التحوط المتعلقة بالقيمة العادلة على عدم يقين من تعديل أسعار الفائدة السائدة لدى البنوك كما في تاريخ الميزانية العمومية. يستمر إدراج بنود التحوط وأدوات التحوط لدى البنك وفقا للأسعار المرجعية للفائدة السائدة لدى البنوك، والتي تتمثل أساسا في أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن بقيمة ٦ أشهر بالدولار الأمريكي. يتابع البنك عن كثب التطورات التي تطرأ على أسعار الفائدة السائدة لدى البنوك والأسعار الخالية من المخاطر. يتم عرض الأسعار المرجعية للفائدة السائدة لدى هذه البنوك بشكل منتظم ويتم تبادل التدفقات النقدية لأسعار الفائدة السائدة لدى البنوك مع الأطراف المقابلة كالمعتاد.

نجح البنك في تحقيق الجاهزية لتحويل جزء كبير من تعرضه لمخاطر أسعار الفائدة السائدة بين البنوك إلى الأسعار الخالية من المخاطر، كما قامت بوضع خطط وعمليات وإجراءات تفصيلية لدعم تحول التعرض لمخاطر أسعار الفائدة السائدة بين البنوك قبل إيقافها. ويستمر تواصل البنك لإبلاغ العملاء المتأثرين بالمعلومات الضرورية وبخطابات مراجعة الأسعار وفقاً للأسعار الخالية من المخاطر الجديدة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢. ومنذ ١ يناير ٢٠٢٢، تم استخدام الأسعار الخالية من المخاطر بما يشمل أسعار التمويل المضمونة لليلة واحدة في أنظمة البنك ومن أجل التسعير للعملاء.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حدد البنك سقوفا على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يوميا ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

بما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ومعظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي مربوطة حالياً بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر كبيرة للعملة.

تشير الجداول أدناه إلى العملات التي يواجه البنك تعرضاً كبيراً لمخاطرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على موجوداته ومطلوباته النقدية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل أثر حركة سعر العملة المحتمل بشكل معقول مقابل الدرهم الإماراتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة على بيان الدخل (بسبب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية الحساسة للتغير في سعر العملة) وحقوق الملكية. يعكس المبلغ السلبي في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيان الدخل بينما يعكس المبلغ الإيجابي صافي الزيادةالمحتملة.

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
العملة	التغير في سعر العملة	التأثير على الربح	التغير في سعر العملة	التأثير على الربح
	السعر بالنسبة المئوية	ألف درهم	السعر بالنسبة المئوية	ألف درهم
يورو	+١٠	٨٩	+١٠	١٩
جنيه إسترليني	+١٠	٣	+١٠	(٢)

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة

	درهم ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٢٠٧,٥٨٩	–	–	١,٢٠٧,٥٨٩
مبالغ مستحقة من البنوك	١٠,٠٣٥	٢٣٦,٨٩١	٥٥,٩١١	٣٠٢,٨٣٧
القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٦,٣٨١,٧٢٧	١,١٥٦,٠٣٠	٦٦,٥٤٣	٧,٦٠٤,٣٠٠
الاستثمارات والأدوات الإسلامية	٤٨٩,٥٩٢	٣,٣٥٨,٥٦٧	٣٩,٣١٧	٣,٨٨٧,٤٧٦
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٢٩٥,٦٩٦	–	–	٢٩٥,٦٩٦
موجودات أخرى	٧٢٣,٢٦٢	٥٨,٣٥٣	٩٧٤	٧٨٢,٥٨٩
إجمالي الموجودات	٩,١٠٧,٩٠١	٤,٨٠٩,٨٤١	١٦٢,٧٤٥	١٤,٠٨٠,٤٨٧
مبالغ مستحقة للبنوك	٦١١,١٠٥	٢,٦٦١,٣٣٨	–	٣,٢٧٢,٤٤٣
ودائع العملاء وودائع إسلامية للعملاء	٦,٥٧٩,٩٩١	١,٠٧٤,١٧٧	٩١٤,٤١٩	٨,٥٦٨,٥٨٧
مطلوبات أخرى	٧٢٤,٠١٤	–	١٦,٠٥٧	٧٤٠,٠٧١
إجمالي المطلوبات	٧,٩١٥,١١٠	٣,٧٣٥,٥١٥	٩٣٠,٤٧٦	١٢,٥٨١,١٠١
صافي حقوق ملكية المساهمين	١,٦٨٣,٨٧٩	(١٩٠,٥٩٢)	٦,٠٤٩	١,٤٩٩,٣٣٦
صافي المركز المالي	(٤٩١,٠٨٨)	١,٢٦٤,٩١٨	(٧٧٣,٧٨٠)	٥٠
خارج المركز المالي	٤٥٩,٠٤٣	(١,٢٣٤,٧٥٠)	٧٧٦,٢١٧	٥١٠

	درهم ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢,٠٠٩,٥٦٥	–	–	٢,٠٠٩,٥٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	١٦١,٨٤٧	١٩٥,٢١٢	٢١,٦٧٦	٣٧٨,٧٣٥
القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٦,٨٧٣,٧٢٢	١,٢٤٩,٨٨٢	٨٩,٧٤٦	٨,٢١٣,٣٥٠
الاستثمارات والأدوات الإسلامية	٥٤٣	٣,٤٨٥,٨٤٤	٤٣,٨٣٠	٣,٥٣٠,٢١٧
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٣٠٣,٢٧١	–	–	٣٠٣,٢٧١
موجودات أخرى	٧٠٣,٦٤١	٤٠,٢٧٨	٩٨٥	٧٤٤,٩٠٤
إجمالي الموجودات	١٠,٠٥٢,٥٨٩	٤,٩٧١,٢١٦	١٥٦,٢٣٧	١٥,١٨٠,٠٤٢
مبالغ مستحقة للبنوك	٥١٥,٥٢٥	١,٨٩٥,٤٦٣	–	٢,٤١٠,٩٨٨
ودائع العملاء وودائع إسلامية للعملاء	٧,٤٢٧,٢٨٤	١,٢٤٨,٨٠١	١,٧٣٠,٣٤٠	١٠,٤٠٦,٤٢٥
قروض متوسطة الأجل	٧٠٢,٤٧٥	١٣٢,٠٣٥	١٦,٢١٧	٨٥٠,٧٢٧
مطلوبات أخرى				
إجمالي المطلوبات	٨,٦٤٥,٢٨٤	٣,٢٧٦,٢٩٩	١,٧٤٦,٥٥٧	١٣,٦٦٨,١٤٠
صافي حقوق ملكية المساهمين	١,٥٢٩,٦٩٨	(٢٣,٧٤٩)	٥,٩٤٣	١,٥١١,٨٩٢
صافي المركز المالي	(١٢٢,٣٩٣)	١,٧١٨,٦٦٦	(١,٥٩٦,٢٦٢)	١١
خارج المركز المالي	١٣٢,٢١٠	(١,٧٢١,٥٦٩)	١,٥٩٨,٥٧٤	٩,٢١٥

٢٦ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة البنك أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا يتوقع البنك القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد يستطيع البنك إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٧ موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار

فيما يلي المبالغ الدفترية لموجودات حق الاستخدام (والمدرجة ضمن "الموجودات الأخرى" في الإيضاح رقم ١٠) ومطلوبات عقود الإيجار (والمدرجة ضمن "المطلوبات الأخرى" في الإيضاح رقم ١٣) والحركات خلال السنة

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
موجودات حق الاستخدام		
كما في ١ يناير	٤,٨٨٦	٩,٨٣٨
ناقصاً: التزام تقاعد بند الموجودات	–	(٥٦)
ناقصاً: رسوم الاستهلاك	(٤,٨٨٦)	(٤,٨٩٦)
كما في ٣١ ديسمبر	–	٤,٨٨٦

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مطلوبات عقود الإيجار		
كما في ١ يناير	٦,١٦٤	٩,٨٣٨
زائداً: تراكم الفائدة	١٣٤	٢٤٣
ناقصاً: الدفعات	(٤,٢٤٥)	(٤,٣٣٦)
ناقصاً: زيادة بند المطلوبات في الالتزام / (تقاعد)	(٨٧٢)	٤١٩
كما في ٣١ ديسمبر	١,١٨١	٦,١٦٤

تحليل القطاعات

لأغراض تقديم التقارير إلى المسؤولين الرئيسيين عن اتخاذ القرارات التشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك في قطاعين:

الخدمات المصرفية للشركات – يتولى بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات التجارية. يشمل هذا القطاع أيضًا الأسواق المالية التي تشارك بشكل رئيسي في تقديم خدمات الأسواق المالية والتجارة والخزينة ، بالإضافة إلى إدارة عمليات التمويل الخاصة بالبنك.

الخدمات المصرفية للأفراد – يتولى بشكل رئيسي إدارة الودائع للعملاء الأفراد، وتقديم قروض للمستهلكين، وتسهيلات السحب على المكشوف، وتسهيلات بطاقات الائتمان، وتسهيلات تحويل الاموال، إضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية؛

تجري المعاملات ما بين القطاعات وفقاً للمعدلات الحالية في السوق على أساس تجاري بحت. وتحمل / تضاف الفوائد في قطاعات الأعمال على أساس نسبة إجمالية تُقارب التكلفة الهامشية للأموال.

٢٨ تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	المجموع
صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات إلى المودعين	٢٥٩,٤٦٨	٦٢,٠٩٩	٣٢١,٥٦٧
دخل تشغيلي آخر	١٦٦,٠٣٣	١٣,١٨٧	١٧٩,٢٢٠
مصاريف تشغيلية	(١٩٤,٦٣٣)	(٥٧,١٧١)	(٢٥١,٨٠٤)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(٩٣,١٥١)	(١,١١١)	(٩٤,٢٦٢)
الأرباح للسنة	١٣٧,٧١٧	١٧,٠٠٤	١٥٤,٧٢١
النفقات الرأسمالية – الممتلكات والمعدات	١١,٦٩٧	١,١٦٦	١٢,٨٦٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
موجودات القطاع	١٢,٨٠٤,٠٤٣	١,٢٧٦,٤٤٤	١٤,٠٨٠,٤٨٧
مطلوبات القطاع	١٠,٨٣٨,٣٦٤	١,٧٤٢,٧٨٧	١٢,٥٨١,١٥١

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	المجموع
صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات إلى المودعين	٢٠٢,٨٧٢	٧٤,٩٣٩	٢٧٧,٨١١
دخل تشغيلي آخر	١٥٤,٠٧٠	١٧,٧٥٣	١٧١,٨٢٣
مصاريف تشغيلية	(١٨١,٣١٩)	(٦٢,٣٩٧)	(٢٤٣,٧١٦)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(٩٦,٣٥٣)	(٣٩,٣٧٤)	(١٣٥,٧٢٧)
الخسارة للسنة	٧٩,٢٧٠	(٩,٠٧٩)	٧٠,١٩١
النفقات الرأسمالية – الممتلكات والمعدات	١١,٣٤٣	١,٣٢٧	١٢,٦٧٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
موجودات القطاع	١٣,٥٩٠,٠٠٩	١,٥٩٠,٠٣٣	١٥,١٨٠,٠٤٢
مطلوبات القطاع	١١,٨٦٧,٣٢١	١,٨٠٠,٨٣٠	١٣,٦٦٨,١٥١

٢٨ تحليل القطاعات (تتمة)

لم تبلغ أي إيرادات من المعاملات مع عميل خارجي فردي أو طرف مقابل إلى نسبة ١٠٪ أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في العام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢١.

يعمل البنك في منطقة جغرافية واحدة فقط، وهي الشرق الأوسط. وعليه، لم يتم تقديم تحاليل جغرافية للدخل التشغيلي وصافي الأرباح وصافي الموجودات.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات جديرة بالملاحظة في السوق.

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة

يعرض الجدول التالي تحليل الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	–	٨٢,٠٢٩	–	٨٢,٠٢٩
عقود آجلة	–	٢,٧٥٧	–	٢,٧٥٧
مقايضة العملات	–	–	–	–
	–	٨٤,٧٨٦	–	٨٤,٧٨٦
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
استثمارات مدرجة				
سندات دين حكومية	١,٤١٥,٨٧٩	–	–	١,٤١٥,٨٧٩
سندات دين أخرى	١,٦٤٣,٨١١	–	–	١,٦٤٣,٨١١
حقوق ملكية	١١٢	–	–	١١٢
استثمارات غير مدرجة				
حقوق ملكية	–	–	٥٤٢	٥٤٢
	٣,٠٥٩,٨٠٢	٨٤,٧٨٦	٥٤٢	٣,١٤٥,١٣٠
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	–	٧,٠٠٣	–	٧,٠٠٣
عقود آجلة	–	٣,٠٦٣	–	٣,٠٦٣
خيارات العملات	–	–	–	–
	–	١٠,٠٦٦	–	١٠,٠٦٦

٢٩ القيـم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	–	٥,٤٥٤	–	٥,٤٥٤
عقود آجلة	–	١٠,٦٠٠	–	١٠,٦٠٠
مقايضة العملات	–	–	–	–
	–	١٦,٠٥٤	–	١٦,٠٥٤
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
استثمارات مدرجة				
سندات دين حكومية	١,٦٨٣,٦٤١	–	–	١,٦٨٣,٦٤١
سندات دين أخرى	١,٧٣٦,٩٤٧	–	–	١,٧٣٦,٩٤٧
حقوق ملكية	١٥٣	–	–	١٥٣
استثمارات غير مدرجة				
حقوق ملكية	–	–	٥٤٣	٥٤٣
	٣,٤٢٠,٧٤١	–	٥٤٣	٣,٤٢١,٢٨٤
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	–	١١٤,٩٥٤	–	١١٤,٩٥٤
عقود آجلة	–	١,٧١٠	–	١,٧١٠
خيارات العملات	–	–	–	–
	–	١١٦,٦٦٤	–	١١٦,٦٦٤

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدرة من قبل البنك التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الأدوات.

٢٩-١ المشتقات

تتكون منتجات المشتقات المقاسة باستخدام أسلوب تقييم إلى جانب المعطيات الملحوظة في السوق بشكل رئيسي من عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود خيارات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة. وتتضمن أكثر أساليب التقييم استخداماً نماذج الأسعار الآجلة والمقايضة باستخدام حسابات القيمة. تتضمن النماذج معطيات مختلفة من بينها الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة وعقود الصرف الأجنبي الفورية والآجلة ومنحنيات أسعار الفائدة.

٢٩-٢ استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية المقيمة باستخدام أسلوب التقييم أو نماذج الأسعار بشكل رئيسي من أسهم غير مدرجة. يتم تقييم هذه الموجودات باستخدام نماذج تتضمن أحياناً بيانات السوق القابلة للملاحظة فقط وفي أوقات أخرى تستخدم البيانات الملحوظة وغير الملحوظة. المدخلات غير القابلة للملاحظة للنماذج تتضمن الافتراضات المتعلقة بالأداء المالي المستقبلي للشركة المستثمر فيها ومخاطرها والافتراضات الاقتصادية بشأن قطاع الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها.

٢٩-٣ الحركة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث

لم يكن هنالك حركات أخرى بين مستويات الأدوات المالية خلال السنة (٢٠٢١: لا شيء).

٢٩-٤ الأرباح أو الخسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث المدرجة في الربح أو الخسارة للسنة:

لم يتم إدراج أرباح أو خسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث في الربح أو الخسارة للسنة (٢٠٢١: لا شيء درهم).

٢٩-٥ التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى الثالث التي تم قياسها بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية

إن التأثير على القيمة العادلة للأدوات من المستوى الثالث باستخدام افتراضات بديلة محتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة ضئيل.

٢٩-٦ الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

تشتمل القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات والموجودات الأخرى (باستثناء الموجودات المشتقة) والمبالغ المستحقة للبنوك وودائع العملاء والمطلوبات الأخرى (باستثناء المطلوبات المشتقة) التي يتم تصنيفها ضمن المستوى الثاني على أساس المعطيات الجديرة بالملاحظة في السوق. إن القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

فيما يلي المنهجية والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة لتلك الأدوات المالية التي لم يتم تسجيلها بالقيمة العادلة للبيانات المالية:

٢٩-٦-١ الموجودات التي تقارب قيمتها العادلة قيمتها الدفترية

فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فمن المفترض أن قيمها الدفترية تقارب قيمها العادلة. يتم كذلك تطبيق هذا الافتراض على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

٢٩-٦-٢ الأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بلغت القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨١٨,٤٣٨ ألف درهم (٢٠٢١ – ١١١,١٧٦ ألف درهم). يندرج تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن فئة المستوى الأول حيث يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على المدخلات التي هي عبارة عن الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

٣٠ كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بشكل فعال مما يضمن تغطية المخاطر الكامنة في القطاع المصرفي بالقدر الكافي. حيث تتوافق عملية إدارة رأس المال مع الإستراتيجية العامة للعمل وتقع ضمن قدرات البنك على تحمل مخاطر رأس المال، وبما يتوافق مع متطلبات رأس المال التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من جهات خارجية ومحافظة البنك على تصنيف ائتماني قوي ومعدلات رأسمالية جيدة من أجل دعم أعمال البنك وزيادة حصص المساهمين.

يستخدم البنك المنهج الموحد لحساب متطلبات رأس المال بشأن مخاطر الائتمان. ويعتمد البنك في تحديد مدى احتمالية المخاطر على فئة موجودات الأرصدة المعرضة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية الخارجية لها أو للطرف المقابل الصادرة عن جهات التصنيف الائتماني المعنية، إذا كانت متوفرة. بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمية بشأن مخاطر السوق، يستخدم البنك المنهج الموحد. وبالنسبة للمخاطر التشغيلية، يتم حساب متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي، وهو عبارة عن نسبة مئوية بسيطة من متوسط إجمالي الإيرادات الإيجابية على مدار السنوات المالية الثلاث الماضية.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على قاعدة رأس المال أو تعديلها، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الواردة في بازل ٣، فإن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال بما في ذلك هامش حماية رأس المال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت كما يلي:

بند رأس المال

الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من حقوق المساهمين العادية	٧٪
الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من رأس المال	٨,٥٪
الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال	١٠,٥٪
احتياطي رأس المال التحوطي	٢,٥٪

هيكل رأس المال

يوضح الجدول التالي تفاصيل الموارد الرأسمالية النظامية لدى البنك:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
الاحتياطي القانوني	٥١,٤١٥	٣٥,٩٤٣
احتياطي خاص	٢٢,٤٩١	٧,٠١٩
احتياطي عام	٩,٣١١	٩,٣١١
احتياطيات القيمة العادلة على الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	(١٥٣,٦٢١)	٣,٤٤٥
خسائر متراكمة	(٤٩٢,٨١٠)	(٦١٠,٥٨٧)
الخصم النظامي للبنود غير الملموسة	(١٢,٨٩٢)	–
إجمالي الشق الأول	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٥٠٧,٦٨١
الشق الثاني من رأس المال		
مخصص عام مؤهل	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
إجمالي الشق الثاني	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
إجمالي رأس المال النظامي	١,٦١٦,١١٢	١,٦٤٤,٢٣٩
مخاطر التعرضات المرجحة		
مخاطر الائتمان	١٠,٣٧٣,٤١٤	١٠,٩٢٤,٦٠٠
مخاطر السوق	٧٩٤,٧٩٧	٩٩٦,٩٥١
مخاطر التشغيل	٢,٩٤٠	٢,٨٣٥
إجمالي مخاطر التعرضات المرجحة	١١,١٧١,١٥١	١١,٩٢٤,٣٨٦

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الشق الأول للأسهم العادية / الشق الأول والشق الثاني من رأس المال		
الشق الأول للأسهم العادية / الشق الأول من رأس المال	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٥٠٧,٦٨١
الشق الثاني من رأس المال	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
إجمالي قاعدة رأس المال	١,٦١٦,١١٢	١,٦٤٤,٢٣٩

فيما يلي نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنظام معيار كفاية رأس المال – بازل ٣:

نسبة رأس المال	٢٠٢٢ %	٢٠٢١ %
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	١٤,٥%	١٣,٨%
نسبة رأس المال الشق الأول من حقوق المساهمين العادية	١٣,٣%	١٢,٦%
نسبة الشق الأول من رأس المال	١٣,٣%	١٢,٦%

المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) إلى مختلف المستفيدين خلال السنة مبلغ ١٨٦ ألف درهم (٢٠٢١: ٢٦٤ ألف درهم).

٣٢ الزكاة

إن النظام الأساسي للبنك لا يشترط على البنك دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه. وبالتالي، يكون توزيع الزكاة مسؤولية مساهمي البنك.

٣٣ الإجراءات القانونية

المنازعات القضائية هي أمر شائع في القطاع المصرفي بسبب طبيعة العمل المنجز. يوجد لدى البنك ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. بمجرد الحصول على الاستشارات المهنية وتقدير مبلغ الخسارة بشكل معقول، يقوم البنك بإجراء تعديلات لحساب أي آثار ضارة قد تطرأ على وضعه المالي بسبب المطالبات. استناداً إلى المعلومات المتاحة، من غير المتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بخلاف ما تم تخصيصه بالفعل، وبالتالي لا يلزم تكوين أي مخصصات إضافية لأي مطالبات في هذه البيانات المالية.

٣٤ الأحداث اللاحقة

وافق مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٣ على إصدار أداة شق أول إضافية غير قابلة للتحويل بقيمة تصل إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، وذلك بغرض دعم كفاية رأس مال البنك، وتخضع حالياً للموافقات التنظيمية من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٣٥ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، حيثما أمكن، حتى تتوافق مع العرض المتبع والسياسات المحاسبية المتبعة في هذه البيانات المالية.

المحتويات

مقدمة	١٢٠
نبذة عن البنك	١٢١
نظرة عامة على إدارة المخاطر والأصول المرجَّحة بالمخاطر	١٢١
الصلات بين البيانات المالية وحالات التعرّض التنظيمي	١٢٦
التقييم التحوطي	١٢٨
تكوين رأس المال ا : تكوين رأس المال	١٢٩
المخاطر الاحترازية الكُلية	١٣٤
نسبة الرافعة المالية	١٣٤
إدارة مخاطر السيولة	١٣٦
المخاطر الائتمانية	١٤٣
المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل	١٥٢
التوريق	١٥٣
مخاطر السوق	١٥٣
مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك	١٥٤
المخاطر التشغيلية	١٥٥
سياسة التعويض	١٥٧

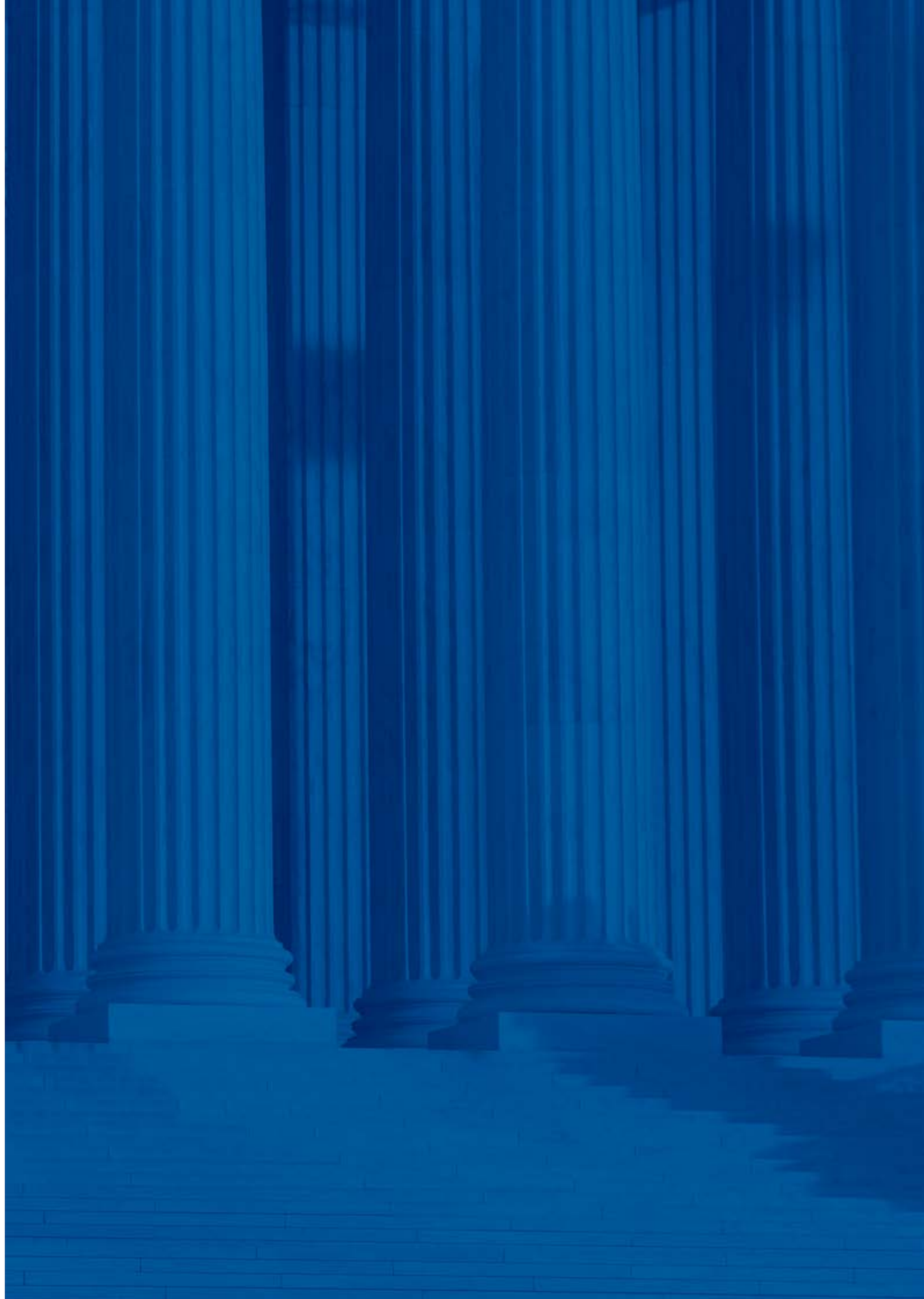

١. مقدّمة

تبيِّن هذه الوثيقة الإفصاحات التي تنص عليها الركيزة الثالثة الصادرة عن البنك العربي المتحد ش.م.ع (يُشار له في هذه الوثيقة باسم "البنك العربي المتحد" أو "البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك بهدف تمكين المشاركين في السوق من تقييم المعلومات الأساسية المتعلقة برأس مال البنك والتعرّض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر.

يخضع البنك لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي") ويلتزم بمتطلبات الإفصاح التي تنص عليها الركيزة الثالثة على النحو الوارد في إرشادات المصرف المركزي حول تنفيذ معايير اتفاقية بازل٣، الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٠ مع التحديثات اللاحقة لها الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٢. تشمل الإفصاحات التي تنص عليها الركيزة الثالثة على معلومات كمية ونوعية ينبغي قراءتها بالاقتران مع البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يتألف إطار اتفاقية بازل٣ بخصوص كفاية رأس المال والذي وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية، من ثلاث ركائز. تقدّم الركيزة الأولى إطاراً لقياس الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التي تتعلق بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية التي تواجهها البنوك. وتسمح الركيزة الثانية للبنوك والجهات الرقابية بأخذ نظرة حول ما إن كان ينبغي على البنك الاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية المخاطر الثلاثة التي تنص عليها الركيزة الأولى، فضلاً عن تغطية المخاطر الجوهرية الأخرى، إن اقتضت الحاجة ذلك. تتطلب الركيزة الثالثة من البنوك نشر مجموعة من الإفصاحات تشمل بصورة أساسية كلاً من المخاطر ورأس المال والرافعة المالية والسيولة والمكافآت.

تُحسب متطلبات رأس المال باستخدام إطار اتفاقية بازل٣ التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من جانب المصرف المركزي، حسب السلطة التقديرية الوطنية.

أُعدَّ التقرير وفقاً لإرشادات متطلبات الإفصاح التي تنص عليها الركيزة الثالثة المحسَّنة الصادرة عن المصرف المركزي في نوفمبر ٢٠٢٠ مع التحديثات اللاحقة عليها في ديسمبر ٢٠٢٢ والنافذة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وتركّز الإفصاحات التي تنص عليها الركيزة الثالثة المحسَّنة على التدابير التنظيمية التي تتطلبها الركيزة الأولى من إطار بازل لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وما يرتبط بها من أصول مرجّحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال. وفي بعض الحالات، تتطلب الركيزة الثالثة أيضاً الإفصاح عن معلومات تكميلية لتعزيز فهم المخاطر الكامنة.

أصدر المصرف المركزي لوائح بازل٣ بخصوص رأس المال، والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث بيّنت هذه اللوائح الحد الأدنى من متطلبات رأس المال على ثلاثة مستويات، وهي: الأسهم العادية من الشريحة الأولى (CET1)، والشريحة الإضافية الأولى (AT1) وإجمالي رأس المال. تشمل الاحتياطيات الرأسمالية الإضافية احتياطي المحافظة على رأس المال والاحتياطي الرأسمالي المخصَّص لمواجهة التقلبات الدورية، بحدٍّ أقصى قدره ٢,٥٪ لكل احتياطي، بالإضافة إلى الحد الأدنى لاشتراط الأسهم العادية من الشريحة الأولى البالغ ٧,٠٪ والحد الأدنى لإجمالي نسبة رأس المال البالغ ١٠,٥٪.

يتطلب المصرف المركزي أن تركّز إجراءات المراجعة الرقابية التي تنص عليها الركيزة الثانية، على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى كل بنك بالإضافة إلى حسابات رأس المال التي تنص عليها الركيزة الأولى. وينبغي أن تتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على نظرةٍ تطلعية تتناول –على سبيل المثال لا الحصر– مخاطر رأس المال الائتمانية والسوقية والتشغيلية.

الغرض من الركيزة الثالثة "انضباط السوق" هو استكمال الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (الركيزة الأولى) وعملية المراجعة الرقابية (الركيزة الثانية). هذا ويدعم المصرف المركزي تعزيز انضباط السوق من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تتيح للمشاركين في السوق تقييم المعلومات الأساسية المتعلقة بكفاية رأس مال البنك من خلال وجهات نظر مختلفة، مثل نطاق التطبيق ورأس المال والتعرّض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر.

وتُعدّ إفصاحات الركيزة الثالثة المنقَّحة، التي تستند لإطارٍ مشترك، وسيلةً فعالةً لتعريف السوق بالمخاطر التي يواجهها البنك، وهي توفر إطار إفصاح متناسق ومفهوم يعزّز الشفافية ويُحسِّن قابلية المقارنة ومدى الاتساق.

وعملاً بمعايير وإرشادات بازل٣ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تتضمن هذه الإفصاحات معلومات نوعية وكمية عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر لدى البنك، وعمليات تقييم المخاطر، وإدارة رأس المال، وكفاية رأس المال.

أجرى كلٌ من الإدارة وقسم التدقيق الداخلي مراجعةً أصوليةً لإفصاحات الركيزة الثالثة عن العام ٢٠٢٢.

٢. نبذة عن البنك

أُسِّس البنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك") في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة. وقد قام البنك بتغيير شكله القانوني إلى شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٨٢ بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، وسُجِّل البنك كشركة مساهمة عامة بموجب أحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). ويقع المكتب المسجَّل للبنك في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

وعنوانه هو: ص. ب: ٢٥٠٢٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. ويزاول البنك الأعمال المصرفية التجارية من خلال مكاتبه وفروعه المنتشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يزاول البنك العمليات المصرفية الإسلامية عبر نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية الموجودة في عددٍ من الفروع المختارة. والبنك ليس لديه أي شركات تابعة وبناءً على ذلك لن يتم إجراء أي توحيد للبيانات.

٣. نظرة عامة على إدارة المخاطر والأصول المرجَّحة بالمخاطر

يسلِّم البنك بأهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والحفاظ على استقراره ومرونته. وتكمن المخاطر في جميع الأنشطة التي يزاولها البنك ولكنها تُدار من خلال عملية تحديد وقياس ورصد مستمرين، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. وتُعدّ عملية إدارة المخاطر هذه أمراً بالغ الأهمية لاستمرار ربحية البنك ولكل فرد داخل البنك مسؤول عن التعرّض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المناطة به.

تغطي إدارة المخاطر جميع المخاطر، لا سيما المخاطر الإستراتيجية والرأسمالية والائتمانية والسوقية والمخاطر المتعلقة بالسيولة والتشغيل والاحتيال وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات ومخاطر السمعة وما شابه ذلك، بالإضافة إلى الإجراءات بدءاً من نشأة وتقييم المخاطر إلى الرصد والمراقبة والمراجعة والحفظ والإبلاغ المستمرين عن المخاطر. كما أنها تغطي الأدوار والمسؤوليات على مستوى مجلس الإدارة واللجان، وتشمل كذلك الهيئات والعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال ووظائف التدقيق الداخلي.

تتضمن إستراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك أطراً للمخاطر والمخاطر المتعلقة بالامتثال على مستوى المؤسسة، والتي تتماشى تماماً مع رؤية مصرفنا في تحقيق قيمة ثابتة لجميع أصحاب المصلحة. إنَّ الضرورات الإستراتيجية الرئيسية التي تؤدي لتحقيق رؤية البنك، تتضمن ما يلي:

- **الأسس السليمة والقدرة القوية على تحمّل المخاطر:** يُعدُّ الحفاظ على أسس مالية وتشغيلية متينة بمثابة حجر الأساس لإدارة المخاطر إدارةً فاعلة وهو يدعم القدرة على تحمل المخاطر.
- **التوافق الاستراتيجي والشراكة الدائمة مع قطاعات الأعمال:** إنَّ اتباع نهج إدارة مخاطر متوافق استراتيجياً مع أهداف العمل يضمن شراكةً وثيقةً بين إدارة المخاطر ووحدات الأعمال لإدارة المخاطر إدارةً فاعلة.
- **التوزيع الفعّال لرأس المال والسيولة وتوفير المخصَّصات:** إنَّ التوزيع الفعال لرأس المال والسيولة وتوفير المخصصات يدعم النمو المستدام ويقلل من المخاطر.
- **إطار شامل ومتكامل لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر:** إنَّ وجود إطار عمل قوي لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر يضمن إدارة المخاطر على نحوٍ فعال ويضمن كذلك الرقابة المستقلة والمساءلة.
- **مرونة البنية التحتية والثقافة القوية بشأن المخاطر:** إنَّ وجود بنية تحتية وثقافة قوية بشأن المخاطر يعزِّز الشفافية والمساءلة والنهج الاستباقي لإدارة المخاطر.

٣,١. الحوكمة القوية

يتمتع البنك بإطار حوكمة قوي يضمن فعالية إطار إدارة المخاطر لديه وبأنَّ المخاطر تُدار بأسلوب مضبوط وشفاف. ويشمل ذلك: اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة، والسياسات والإجراءات الواضحة، والإبلاغ والرصد المستمرين، والرقابة المستقلة من جانب الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

لجان مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن اكتشاف المخاطر والسيطرة عليها؛ ومع ذلك فهناك لجان فرعية منفصلة تابعة لمجلس الإدارة تضطلع بمسؤولية إدارة المخاطر ورصدها.

(أ) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

تضطلع لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة بمسؤولية وضع إستراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العملية الائتمانية الشاملة داخل البنك للحفاظ على محفظة مالية تتسم بالتنوع، وتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب فيها، وتحسين الجودة الكلية للأصول في المحافظة المالية، والامتثال لسياسة الائتمان والإرشادات التنظيمية.

(ب) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يقع على عاتق لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الرصد والمراجعة والإبلاغ إلى مجلس الإدارة بشأن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسردية الخاصة بالبنك، والرقابة الداخلية، والامتثال، وعمليات التدقيق الداخلي/الخارجي.

(ج) لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتحمل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة كامل المسؤولية عن تطوير إستراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات بغية تعزيز إطار إدارة المخاطر لدى البنك ليكون متسقاً مع معايير أفضل الممارسات. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ضمان هياكل رقابية فعالة ورصد التعرض الكلي للمخاطر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والقانون).

(د) لجنة الحوكمة والمكافآت

تتصرف لجنة الحوكمة والمكافآت نيابةً عن مجلس الإدارة في كافة الأمور المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والتعيين والخطط الإستراتيجية، باستثناء الصلاحيات والأعمال التي تقتصر على مجلس الإدارة استناداً للأحكام القانونية أو النظام الأساسي. ويقع على عاتق لجنة الحوكمة والمكافآت مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على برنامج المكافآت، وذلك بغية التأكّد من أن المكافآت ذات الصلة تتناسب وتتوافق مع ثقافة البنك، والأعمال طويلة الأجل، وقابلية الإقدام على المخاطر، والأداء، وبيئة الرقابة، ومن أنها تتناسب كذلك مع أي متطلبات قانونية أو تنظيمية.

(ه) الاجتماع المشترك بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

يُعقد دورياً اجتماع مشترك بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين اللجنتين في معرض إدارتهما للمخاطر. ويعزّز هذا الاجتماع المشترك إطار إدارة المخاطر الكلية من خلال إتاحة منصة لإجراء مناقشات قوية واتخاذ قرارات فعّالة بخصوص المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر.

لجان الإدارة

يتم تكميل اللجان على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجان إدارة رئيسية بما يضمن إدارة شاملة للمخاطر والحوكمة. وتشمل هذه اللجان:

(أ) لجنة الإدارة

توفر لجنة الإدارة توجيهاً إستراتيجياً عاماً للمؤسسة، لا سيما إدارة المخاطر، وذلك من خلال القيام بالمراجعة وتقديم التوصيات بخصوص الموافقة على قابلية الإقدام على المخاطر، وتحمل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر لدى المؤسسة، وتوفير الإشراف العام على عملية إدارة المخاطر.

(ب) لجنة الائتمان

تضطلع لجنة الائتمان بمسؤولية مراجعة واعتماد مقترحات الائتمان، وضمان الامتثال لسياسات وإجراءات الائتمان، وتوفير المراقبة المستمرة لمخاطر الائتمان.

(ج) لجنة الأصول والخصوم

تقوم لجنة الأصول والخصوم بدورٍ محوري في إدارة مخاطر معدل الفائدة والسيولة في المؤسسة. وهي تُصدر توصيات للتأكّد من كفاية مستوى السيولة من خلال العملِ ضمن إطارٍ متين للسيطرة على المخاطر. وهذا ما يمكّن من الإدارة الفعالة لتلك المخاطر.

(د) لجنة المخاطر

تدعم لجنة المخاطر مجلس الإدارة والإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بإدارة المخاطر. وهي تقيّم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى البنك، وتتأكّد من الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتستعرض أداءَ وظيفة إدارة المخاطر. توفر اللجنة إشرافاً محايداً على إطار إدارة المخاطر وعملياتها، وتقدم تقارير دورية عن أنشطة إدارة المخاطر إلى كلٍّ من مجلس الإدارة والإدارة.

(ه) اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا الأعمال

توفر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا الأعمال الإشراف على المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا في المؤسسة، ويشمل ذلك أمن المعلومات والمرونة التكنولوجيّة.

(و) لجنة تجربة العملاء

تتأكد لجنة تجربة العملاء من أن أنشطة التعامل مع العملاء لدى المؤسسة، تتماشى مع قابليها للإقدام على المخاطر، ومن أن المخاطر المرتبطة بالتفاعل مع العملاء تُدار بصورة فعالة.

٣,٢. الإطار الناظم لقابلية الإقدام على المخاطرة

أنشأ البنك إطاراً ناظماً لقابلية الإقدام على المخاطرة للتأكد من أن أنشطته التي تنطوي على مخاطر تتماشى مع أهدافه الإستراتيجية وتحمله للمخاطر. يتضمن الإطار تعريفات واضحة لقابلية إقدام البنك على المخاطر والحدود التي يضعها بخصوص أنواع مختلفة من المخاطر بالإضافة إلى الرصد والإبلاغ المنتظمين لضمان عدم تجاوز تلك الحدود.

٣,٣. الاستدامة

يلتزم البنك بإدماج اعتبارات الاستدامة في إطار إدارة المخاطر، لا سيما المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. ولقد وضع البنك إجراءات لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، وهو يرصد بشكلٍ دوري تعرضه لتلك المخاطر.

٣,٤. خطوط الدفاع الثلاثة

بُني إطار إدارة المخاطر لدى البنك على ثلاثة خطوط دفاع، وهذه الخطوط تعمل إلى جانب بعضها البعض للتأكد من تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها والسيطرة عليها على نحوٍ فعال:

- خط الدفاع الأول: هو وحدة الأعمال، والتي تضطلع بمسؤولية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر في أنشطتها اليومية.
- خط الدفاع الثاني: هو وظيفة إدارة المخاطر، والتي توفر الإشراف والدعم لوحدات العمل في مجال إدارة المخاطر.
- خط الدفاع الثالث: هو وظيفة التدقيق الداخلي، والتي تقيّم بشكلٍ مستقل مدى فعالية إطار إدارة المخاطر لدى البنك وتقدّم توصيات من أجل التحسين.

كجزء من خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تكميل لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة بوظائف مسؤولة عن الرصد اليومي للمخاطر:

(أ) قسم إدارة المخاطر

يضطلع قسم إدارة المخاطر بمسؤولية تطبيق والحفاظ على الإجراءات المتعلقة بالمخاطر، للتأكد من أن استقلالية عملية الرقابة. وهو يعمل على نحو وثيق مع المؤسسة التجارية في سبيل دعم أنشطتها، مع حمايته لملف المخاطر الخاص بالبنك. وهو يضع آليات حصيفة لرصد المخاطر والسيطرة عليها (العمليات والأنظمة) بحيث يضمن امتثال الأصول والمحافظ المالية ذات لمخاطر الفردية لمحددات الشروط والسياسات المتفق عليها. وهو يراجع ويقدّم جميع تقارير المخاطر الائتمانية وتقارير سياسة المخاطر وإدارة المحفظة المالية إلى كلٍّ من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

(ب) قسم الائتمان

يضطلع قسم الائتمان بمسؤولية قيادة الاستراتيجية الائتمانية الشاملة لدى البنك، ومراجعة واعتماد المقترحات الائتمانية، وضمان الامتثال لسياسات وإجراءات الائتمان، وتقديم الدعم في الرصد المستمر لمخاطر الائتمان.

(ج) الأسواق المالية

يضطلع قسم الأسواق المالية بمسؤولية إدارة أصول والتزامات البنك والهيكل المالي العام. كما أنه مسؤول بصفةٍ اساسية عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

(د) التدقيق الداخلي

تضطلع وظيفة التدقيق الداخلي بتدقيق عمليات إدارة المخاطر في شتى أقسام البنك، حيث يتم من خلال هذه الوظيفة فحص كل من كفاية الإجراءات ومدى امتثال البنك لها. ويناقش التدقيق الداخلي مع الإدارة النتائج التي تخلص لها التقييمات كافة، ويرفع النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢ عدداً من المعايير واللوائح التي تتناول العناصر المختلفة للإدارة الشاملة للمخاطر، وتنظيم حماية المستهلك، ومكافحة غسل الأموال، وكفاية رأس المال، وإطار إدارة رأس المال. تم في عام ٢٠١٩ تطبيق المعايير واللوائح، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر التقارير المالية والتدقيق الخارجي والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي ومخاطر التشغيل والمخاطر المحلية والنقل ومخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة ومعدل العائد. ولقد اتخذ البنك الإجراءات اللازمة للالتزام بالمعايير واللوائح المذكورة أعلاه لضمان الامتثال اعتباراً من موعد التنفيذ الفعلي.

٣,٥. أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ

يتم رصد المخاطر والسيطرة عليها في المقام الأول بالاستناد إلى الحدود التي يضعها البنك. تعكس هذه الحدود كلاً من إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق لدى البنك، فضلاً عن مستوى المخاطر التي يرغب البنك في قبولها، مع زيادة التركيز على مجالات مختارة. علاوةً على ما تقدم، يرصد البنك ويقيس القدرة الكُلية على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرّض الكُلي للمخاطر في مختلفَ أنواع المخاطر والأنشطة.

تُفحص وتُعالج المعلومات المجمَّعة من جميع الأعمال التجارية بغية القيام بالتحديد والتحليل والمراقبة في مرحلة مبكرة. يتلقى مجلس الإدارة تقريراً شاملاً عن المخاطر الائتمانية مرة كل ثلاثة أشهر، وهو يهدف لتوفير جميع المعلومات التي تلزم لتقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالبنك والتوصل لنتائج بشأنها. يشمل التقرير: التعرض الكُلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات على حدود الاحتفاظ ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر. تقيِّم الإدارة العليا مدى ملاءمة مخصَّص الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي.

بالنسبة لجميع المستويات في مختلف أقسام البنك، يتم إعداد تقارير مخاطر مصمَّمة خصيصاً وتوزَّع من أجل ضمان وصول جميع شعب الأعمال إلى المعلومات المستفيضة والضرورية والمحدَّثة.

تقدَّم إحاطات منتظمة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر وجميع أعضاء الإدارة الآخرين المعنيين بخصوص جميع جوانب المخاطر التي يتعرَّض لها البنك، بما في ذلك استخدام الحدود والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى تطرأ على المخاطر.

٣,٦. خفض المخاطر

طبّق البنك إطاراً شاملاً لخفض المخاطر يهدف إلى تقليل تأثير المخاطر المحتملة على عملياته وأدائه المالي وسمعته. ويشمل ذلك تحديد المخاطر وتقييمها وتطبيق استراتيجيات خفض مخاطر ورصد فعالية تلك الاستراتيجيات بصورة دورية.

يستخدم البنك الضمانات بفعالية من أجل خفض المخاطر الائتمانية. وعلاوةً على ذلك، وكجزء من إدارته الشاملة للمخاطر، يستخدم البنك الأدوات الاشتقاقية وغيرها من الأدوات في سبيل إدارة حالات التعرّض الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

٣,٧. إطار قوي لاستمرارية الأعمال

إنّ كلاً من إطار وسياسة استمرارية الأعمال المنظَّمان تنظيماً جيداً لدى البنك، بالإضافة إلى إطارنا الشامل لإدارة الأزمات وخطط الطوارئ التكميلية وبروتوكولات الاستجابة للحوادث، توفر أساساً متيناً للمرونة التنظيمية إزاء الاضطرابات الكبرى أو الأحداث غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد ١٩ التي حدثت مؤخراً. تخضع هذه الأطر والإجراءات لاختبارٍ دوري، بحيث يتم إجراء تقييم كل سنة على الأقل، وذلك لضمان فعاليتها وجاهزيتها في مثل تلك السيناريوهات.

٣,٨. قطاعات الأعمال

يُنظَّم البنك على قطاعين اثنين هما:

الخدمات المصرفية للشركات – تتعامل بشكل أساسي مع القروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات. كما يشمل هذا القطاع الأسواق المالية التي تنطوي بصفةٍ أساسية على تقديم خدمات السوق المالية والتداول والخزانة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل لدى البنك، و

الخدمات المصرفية للأفراد – تتعامل بشكل أساسي مع ودائع العملاء من الأفراد، وتوفر القروض بأنواعها للمستهلكين، وعمليات السحب على المكشوف، وتسهيلات البطاقات الائتمانية وتسهيلات تحويل الأموال بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية

يتم إجراء المعاملات بين القطاعات بأسعار السوق المقدرَّة على أساس المنفعة التجارية المتبادلة. يتم تحميل/قيد الفائدة في قطاعات الأعمال بناءً على معدّل مجمَّع يقارب التكلفة الهامشية للأموال.

لم تصل أي إيرادات متحصلة من المعاملات التي جرت مع عميلٍ خارجيٍ واحد أو مع طرفٍ مقابل، إلى ١٠٪ أو أكثر من الإيرادات الإجمالية التي حققها البنك في ٢٠٢٢ أو ٢٠٢١.

يعمل البنك في منطقة جغرافية واحدة فقط وهي الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك لم يرد أي تحليل جغرافي.

٣,٩. نهج البنك العربي المتحد إزاء الركيزة الأولى

مخاطر الركيزة الأولى	نهج الركيزة الأولى
المخاطر الائتمانية	يستخدم البنك النهج الموحد لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي فيما يتعلق بمخاطر الائتمان. يسمح هذا النهج باستخدام تصنيفات خارجية صادرة عن وكالات تصنيف ائتماني معينة كلما كان ذلك متاحاً من أجل تحديد أوزان المخاطر المناسبة. تُحدَّد أوزان المخاطر عن طريق فئة الأصل والتصنيف الخارجي للطرف المقابل. إن صافي التعرض يتضمن حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق معاملي تحويل الائتمان وخفض المخاطر الائتمانية.
مخاطر السوق	يستخدم البنك النهج الموحَّد لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي فيما يتعلق بمخاطر السوق.
المخاطر التشغيلية	يستخدم البنك نهج المؤشِّر الأساسي لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي بالنسبة للمخاطر التشغيلية.

٣,١٠.المقاييس الرئيسية ا: لمحة عامة عن إدارة المخاطر والمقاييس التحوطية الرئيسية والأصول المرجحة بالمخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	رأس المال المتاح (المبالغ)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر٢٠٢١
١	الشريحة الأولى للأسهم العادية	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٣٨٣,٠٣٠	١,٤٠١,٥٩٤	١,٥٠٠,٥٨١	١,٥٠٧,٦٨١
١ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٣٨٣,٠٣٠	١,٤٠١,٥٩٤	١,٥٠٠,٥٨١	١,٥٠٧,٦٨١
٢	الشريحة الأولى	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٣٨٣,٠٣٠	١,٤٠١,٥٩٤	١,٥٠٠,٥٨١	١,٥٠٧,٦٨١
٢ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – الشريحة الأولى	١,٤٨٦,٤٤٤	١,٣٨٣,٠٣٠	١,٤٠١,٥٩٤	١,٥٠٠,٥٨١	١,٥٠٧,٦٨١
٣	إجمالي رأس المال	١,٦١٦,١١٢	١,٥١٢,٨٨٨	١,٥٣٦,٩٢١	١,٦٣٣,٤٩٤	١,٦٤٤,٢٣٩
٣ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – إجمالي رأس المال	١,٦١٦,١١٢	١,٥١٢,٨٨٨	١,٥٣٦,٩٢١	١,٦٣٣,٤٩٤	١,٦٤٤,٢٣٩
	الأصول المرجَّحة بالمخاطر (المبالغ)					
٤	إجمالي الأصول المرجَّحة بالمخاطر	١١,١٧١,١٥١	١١,٢٠١,٧٢٣	١١,٦٧٣,٧٠٧	١١,٤٤٤,٤٨٣	١١,٩٢٤,٣٨٦
	نسب رأس المال القائم على المخاطر كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر					
٥	نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية (٪)	١٣,٣١٪	١٢,٣٥٪	١٢,٠١٪	١٣,١١٪	١٢,٦٤٪
٥ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – الشريحة الأولى للأسهم العادية (٪)	١٣,٣١٪	١٢,٣٥٪	١٢,٠١٪	١٣,١١٪	١٢,٦٤٪
٦	نسبة الشريحة الأولى (٪)	١٣,٣١٪	١٢,٣٥٪	١٢,٠١٪	١٣,١١٪	١٢,٦٤٪
٦ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – نسبة الشريحة الأولى (٪)	١٣,٣١٪	١٢,٣٥٪	١٢,٠١٪	١٣,١١٪	١٢,٦٤٪
٧	إجمالي نسبة رأس المال (٪)	١٤,٤٧٪	١٣,٥١٪	١٣,١٧٪	١٤,٤٧٪	١٣,٧٩٪
٧ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – إجمالي نسبة رأس المال (٪)	١٤,٤٧٪	١٣,٥١٪	١٣,١٧٪	١٤,٤٧٪	١٣,٧٩٪
	متطلبات احتياطي الشريحة الأولى للأسهم العادية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر					
٨	متطلبات احتياطي الحفاظ على رأس المال (٢,٥٪ من ٢٠١٩) (٪)	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪
٩	متطلبات الاحتياطي الرأسمالي المخصص لمواجهة التقلبات الدورية (٪)	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
١٠	المتطلبات الإضافية للبنك فيما يتعلق بالبنوك المؤثرة على النظام المحلي (٪)	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
١١	إجمالي متطلبات الاحتياطي المحدد للشريحة الأولى للأسهم العادية لدى البنك (٪) (الصف ٨ + الصف ٩ + الصف ١٠)	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪
١٢	الشريحة الأولى للأسهم العادية المتاحة بعد الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال (٪)	٣,٩٧٪	٣,٠١٪	٢,٦٧٪	٣,٧٧٪	٣,٢٩٪
	نسبة الرافعة المالية					
١٣	قياس إجمالي نسبة الرافعة المالية	١٦,٢٦١,١١٨	١٦,١٦٢,٣٥٤	١٦,٨٠٦,٦٢٤	١٦,١٧١,١٥٣	١٧,١٥٥,١٦٠
١٤	نسبة الرافعة المالية (٪) (الصف ٢/ الصف ١٣)	٩,١٤٪	٨,٥٦٪	٨,٣٤٪	٩,٢٨٪	٨,٧٩٪
١٤ إيه	النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحمَّلة بالكامل – نسبة الرافعة المالية (٪) (الصف ٢ إيه / الصف ١٣)	٩,١٤٪	٨,٥٦٪	٨,٣٤٪	٩,٢٨٪	٨,٧٩٪
١٤ ب	نسبة الرافعة المالية (٪) (باستثناء الأثر الذي يترتب على أي إعفاء مؤقت واجب التطبيق بخصوص احتياطيات المصرف المركزي)	٩,١٤٪	٨,٥٦٪	٨,٣٤٪	٩,٢٨٪	٨,٧٩٪
	نسبة تغطية السيولة					
١٥	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	٢,٩٩١,٧٤٧	٢,٨٧٧,٥٠١	٢,٩٩٤,٨٤٩	٢,٩٣٤,٧٤٦	٣,٠٧٧,٩٣٥
١٦	إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة	٢,٥٢٤,٩١٢	٢,٠٨٤,٢٠٢	٢,٣٧٩,٣٤٢	٢,٧٩٩,٦٦٩	٣,٢١٦,٧٧١
١٧	نسبة تغطية السيولة (٪)	١١٨,٤٩٪	١٣٨,٠٦٪	١٢٥,٨٧٪	١٠٤,٨٢٪	٩٥,٦٨٪
	نسبة صافي التمويل المستقر					
١٨	إجمالي التمويل المستقر المتاح	٦,٣٧١,٧٧٤	٦,٩٢٦,٤٤٠	٧,٢٠٣,٧٢٤	٦,٩٢٦,٤٤٠	٧,٥٨٢,٢٨٤
١٩	إجمالي التمويل المستقر اللازم	٦,٩٤٧,٨٥٥	٧,٥٤٦,٥٦٦	٧,٥١٤,٧٥٦	٧,٥٤٦,٥٦٦	٨,٨٣٨,٠٧٣
٢٠	نسبة صافي التمويل المستقر (٪)	٩١,٧١٪	٩١,٧٨٪	٩٥,٨٦٪	٩١,٧٨٪	٨٥,٧٩٪
	نسبة الأصول السائلة المؤهلة					
٢١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	٢,١٩٣,٢٤١	٢,١٨٤,٦٥٣	٢,٠٣٠,٩٧٢	٢,٠٠٨,٤٢٢	٢,٥٨٨,٩٢٣
٢٢	إجمالي الالتزامات	١٢,٤٩٤,١٣٠	١٢,٥٨٣,٢٧٢	١٣,٢٤٨,٤٤٦	١٢,٤٢٦,٤٢٥	١٣,٥٧١,٩٢٥
٢٣	نسبة الأصول السائلة المؤهلة (٪)	١٧,٥٥٪	١٧,٣٦٪	١٥,٣٣٪	١٦,١٦٪	١٩,٠٨٪
	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة					
٢٤	إجمالي التمويل المستقر المتاح	٩,١٩٣,٧٣٥	٩,٥٧٣,٦١٠	١٠,٧٥٤,٤٥٦	١٠,٤٩٥,٥٦٢	١٠,٩٦٢,٧٤٣
٢٥	إجمالي السلف	٧,٩٩١,٦٤١	٨,٤٠٨,١٢٨	٨,٩٠١,٤٤٤	٨,٤٤٢,١٤٧	٨,٨٤٣,٨٣٠
٢٦	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة (٪)	٨٦,٩٢٪	٨٧,٨٣٪	٨٢,٧٧٪	٨٠,٤٤٪	٨٠,٦٧٪

ملاحظة ا: "محمّل بالكامل": يُقصد بذلك رأس المال التنظيمي للبنك بالمقارنة مع الحالة التي لم يتم فيها تطبيق الترتيبات الانتقالي. أدخل المصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة ترتيبات انتقالية بموجب التعميم رقم ٠٤ / ٢٠٢٠ "لائحة بشأن أحكام المحاسبة ومتطلبات رأس المال – ترتيبات انتقالية". لم يستخدم البنك العربي المتحد الترتيبات الانتقالية.

٣,١١.لمحة عامة١: لمحة عامة عن الأصول المرجحة بالمخاطر

		لمحة عامة عن الأصول المرجَّحة بالمخاطر				الحد الأدنى من متطلبات رأس المال
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
١	المخاطر الائتمانية (باستثناء المخاطر الائتمانية للطرف المقابل)	١٠,٠٣٤,١٠٩	١٠,٢٧٩,٢٩٥	١٠,٧٦١,٥٨٥	١٠,٥٤١,٩٥١	١٠,٨٣٨,٧٤٩	١,٠٥٣,٥٨١
٢	منها: النهج الموحّد	١٠,٠٣٤,١٠٩	١٠,٢٧٩,٢٩٥	١٠,٧٦١,٥٨٥	١٠,٥٤١,٩٥١	١٠,٨٣٨,٧٤٩	١,٠٥٣,٥٨١
٣	منها: النهج القائم على التصنيفات الداخلية الأولية						
٤	منها: منهج الشق الإشرافي						
٥	منها: النهج القائم على التصنيفات الداخلية المتقدمة						
٦	المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل	٢٩٧,٧٣٣	١٠٩,٣٢٨	٦٤,٦٠٣	٩١,٠٤٤	٨٥,٨٥٢	٣١,٢٦٢
٧	منها: النهج الموحد للمخاطر الائتمانية لدى الطرف المقابل	٢٩٧,٧٣٣	١٠٩,٣٢٨	٦٤,٦٠٣	٩١,٠٤٤	٨٥,٨٥٢	٣١,٢٦٢
٨	منها: طريقة النموذج الداخلي						
٩	منها: مخاطر ائتمانية أخرى لدى الطرف المقابل						
١٠	تعديل التقييم الائتماني	٤١,٥٧٢	٢٢,٧٢٠	١٢,٦٤٠	٠	٠	٤,٣٦٥
١١	مراكز حقوق الملكية بموجب نهج وزن المخاطر						
١٢	استثمارات الأسهم في الصناديق – نهج إلقاء النظرة العابرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	استثمارات الأسهم في الصناديق – نهج إلقاء النظرة العابرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	استثمارات الأسهم في الصناديق – نهج إلقاء النظرة العابرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	مخاطر التسوية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	حالات التعرّض المتعلقة بالتوريق في سجل البنك	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	منها: نهج التوريق القائم على التصنيفات الداخلية						
١٨	منها: نهج التوريق القائم على التصنيفات الخارجية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩	منها: النهج الموحّد للتوريق	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠	مخاطر السوق	٢,٩٤٠	٥,٠٧٨	٣٩,٥٤٧	٣,٤٦٥	٢,٨٣٥	٣٠٩
٢١	منها: النهج الموحّد	٢,٩٤٠	٥,٠٧٨	٣٩,٥٤٧	٣,٤٦٥	٢,٨٣٥	٣٠٩
٢٢	منها: نهج النماذج الداخلة						
٢٣	المخاطر التشغيلية	٧٩٤,٧٩٧	٨٠٨,٠٢٢	٨٠٨,٠٢٢	٨٠٨,٠٢٢	٩٩٦,٩٥١	٨٣,٤٥٤
٢٤	المبالغ التي تقل عن عتبة الخصم (مع مراعاة وزن مخاطر نسبته ٢٥٠٪)						
٢٥	تعديل الحد الأدنى						
٢٦	**الإجمالي (١+٦+١٠+١١+١٢+١٣+١٤+١٥+١٦+٢٠+٢٣)**	**١١,١٧١,١٥١**	**١١,٢٠١,٧٢٣**	**١١,٦٧٣,٧٥٧**	**١١,٤٤٤,٤٨٣**	**١١,٩٢٤,٣٨٦**	**١,١٧٢,٩٧١**

* الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المطبّق هو ١٠,٥٪

٤. الصلات بين البيانات المالية وحالات التعرّض التنظيمي

٤,١. موجز بالفروق بين إفصاحات الركيزة الثالثة والإفصاحات في البيانات المالية المدققة

الموضوع	مراجعة المخاطر في البيانات المالية السنوية المدققة	إفصاحات الركيزة الثالثة
أساس المتطلبات	تم إعداد البيانات المالية السنوية المدققة للبنك طبقاً لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي وللقانون الاتحادي الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥.	توفر إفصاحات الركيزة الثالثة للبنك تفاصيل حول المخاطر من منظور تنظيمي وفقاً لما تستلزمه متطلبات النهج الموحّد لاتفاقية بازل ٣، والتي طُبقّت في الإمارات العربية المتحدة من خلال المعايير/الإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في نوفمبر ٢٠٢٠ مع التحديثات اللاحقة عليها والتي صدرت في ديسمبر ٢٠٢٢. يتم تحديد توفير رأس المال بالاستناد إلى متطلبات بازل ٣ المطبقة في الإمارات العربية المتحدة من خلال الإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الصادرة في فبراير ٢٠١٧ والمعايير/الإرشادات الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٢.
الأساس المتبع في الإعداد	تم إيراد الإفصاحات في قسم إدارة المخاطر الائتمانية بالاستناد للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. تم إيراد القروض والسلف بعد خصم الانخفاض في القيمة والفوائد تحت التسوية. تم إيراد حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية دون تطبيق معامل تحويل الائتمان.	تقديم تفاصيل من منظور تنظيمي بشأن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية. يستند كل من حساب رأس المال والإفصاحات على النهج الموحّد وفقاً لما يتطلبه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتم إيراد القروض والسلف بالمستويات الإجمالية، ويتم الإفصاح عن حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية على أساس مستويات ما بعد معامل تحويل الائتمان. تعتمد إفصاحات مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على رأس المال اللازم.

٤,٢. الصلات ١: الفروقات بين النطاقين المحاسبي والتنظيمي لتوحيد وتحديد فئات البيانات المالية مع فئات المخاطر التنظيمية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	القيم الدفترية على النحو الوارد في البيانات المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد التنظيمي	القيم الدفترية للبنود:				
			الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية	الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل	الخاضعة لإطار التوريق	الخاضعة لإطار المخاطر السوقية	غير خاضعة لمتطلبات رأس المال أو خاضعة للخصم من رأس المال
الأصول							
المبالغ النقدية والأرصدة في المصرف المركزي	١,٢٠٧,٥٨٩	١,٢٠٧,٥٨٩	١,٢٠٧,٥٨٩	٠	٠	٠	٠
مستحق من البنوك	٣٠٢,٨٣٧	٣٠٢,٨٣٧	٣٠٢,٨٣٧	٠	٠	٠	٠
القروض والسلف ومقبوضات التمويل الإسلامي	٧,٦٠٤,٣٠٠	٧,٦٠٤,٣٠٠	٧,٦٠٤,٣٠٠	٠	٠	٠	٠
الاستثمارات والصكوك الإسلامية	٣,٨٨٧,٤٧٦	٣,٨٨٧,٤٧٦	٣,٨٨٧,٤٧٦	٠	٠	٠	٠
العقارات والمعدات والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	٢٩٥,٦٩٦	٢٩٥,٦٩٦	٢٩٥,٦٩٦	٠	٠	٠	٠
أصول أخرى	٧٨٢,٥٨٩	٧٨٢,٥٨٩	٦٦١,٨٠٣	٨٤,٧٨٦	٠	٠	٠
إجمالي الأصول	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٣,٩٩٥,٧٠١**	**٨٤,٧٨٦**	**٠**	**٠**	**٠**
الالتزامات							
مستحق إلى البنوك	٣,٢٧٢,٤٤٣	٣,٢٧٢,٤٤٣	٠	٠	٠	٠	٠
ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية	٨,٥٦٨,٥٨٧	٨,٥٦٨,٥٨٧	٠	٠	٠	٠	٠
التزامات أخرى	٧٤٠,١٢١	٧٤٠,١٢١	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي الالتزامات	**١٢,٥٨١,١٥١**	**١٢,٥٨١,١٥١**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
حقوق المساهمين							
رأس المال	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي الخاص	٢٢,٤٩١	٢٢,٤٩١	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي القانوني	٥١,٤١٥	٥١,٤١٥	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي العام	٩,٣١١	٩,٣١١	٠	٠	٠	٠	٠
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	(١٥٣,٦٢١)	(١٥٣,٦٢١)	٠	٠	٠	٠	٠
الخسائر المتراكمة	(٤٩٢,٨١٠)	(٤٩٢,٨١٠)	٠	٠	٠	٠	٠
صافي حقوق المساهمين	**١,٤٩٩,٣٣٦**	**١,٤٩٩,٣٣٦**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	القيم الدفترية على النحو الوارد في البيانات المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد التنظيمي	القيم الدفترية للبنود:				
			الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية	الخاضعة لإطار المخاطر الائتمانية لدى الطرف المقابل	الخاضعة لإطار التوريق	الخاضعة لإطار المخاطر السوقية	غير خاضعة لمتطلبات رأس المال أو خاضعة للخصم من رأس المال
الأصول							
المبالغ النقدية والأرصدة في المصرف المركزي	٢,٠٠٩,٥٦٥	٢,٠٠٩,٥٦٥	٢,٠٠٩,٥٦٥	٠	٠	٠	٠
مستحق من البنوك	٣٧٨,٧٣٥	٣٧٨,٧٣٥	٣٧٨,٧٣٥	٠	٠	٠	٠
القروض والسلف ومقبوضات التمويل الإسلامي	٨,٢١٣,٣٥٠	٨,٢١٣,٣٥٠	٨,٢١٣,٣٥٠	٠	٠	٠	٠
الاستثمارات والصكوك الإسلامية	٣,٥٣٠,٢١٧	٣,٥٣٠,٢١٧	٣,٥٣٠,٢١٧	٠	٠	٠	٠
العقارات والمعدات والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	٣٠٣,٢٧١	٣٠٣,٢٧١	٣٠٣,٢٧١	٠	٠	٠	٠
أصول أخرى	٧٤٤,٩٠٤	٧٤٤,٩٠٤	٧٢٨,٨٥٠	١٦,٠٥٤	٠	٠	٠
إجمالي الأصول	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
الالتزامات							
مستحق إلى البنوك	٢,٤١٠,٩٨٨	٢,٤١٠,٩٨٨	٠	٠	٠	٠	٠
ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية	١٠,٤٠٦,٤٢٥	١٠,٤٠٦,٤٢٥	٠	٠	٠	٠	٠
التزامات أخرى	٨٥٠,٧٣٧	٨٥٠,٧٣٧	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي الالتزامات	**١٣,٦٦٨,١٥٠**	**١٣,٦٦٨,١٥٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
حقوق المساهمين							
رأس المال	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي الخاص	٧,٠١٩	٧,٠١٩	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي القانوني	٣٥,٩٤٣	٣٥,٩٤٣	٠	٠	٠	٠	٠
الاحتياطي العام	٩,٣١١	٩,٣١١	٠	٠	٠	٠	٠
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	٧,٦٥٦	٧,٦٥٦	٠	٠	٠	٠	٠
الخسائر المتراكمة	(٦١٠,٥٨٧)	(٦١٠,٥٨٧)	٠	٠	٠	٠	٠
صافي حقوق المساهمين	**١,٥١١,٨٩٢**	**١,٥١١,٨٩٢**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**

٤,٣. الصلات٢: المصادر الرئيسية للفروقات بين مبالغ التعرض التنظيمي والقيم الدفترية الواردة في البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		الإجمالي	البنود خاضعة لـ			
			إطار المخاطر الائتمانية	إطار التوريق	إطار المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل	إطار المخاطر السوقية
١	القيمة الدفترية للأصول بموجب نطاق التوحيد التنظيمي (حسب النموذج الصلات ا)	١٤,٠٨٠,٤٨٧	١٣,٩٩٥,٧٠١	٠	٨٤,٧٨٦	٠
٢	القيمة الدفترية للالتزامات بموجب نطاق التوحيد التنظيمي (حسب النموذج الصلات١)	٠	٠	٠	٠	٠
٣	إجمالي المبلغ الصافي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد	١٤,٠٨٠,٤٨٧	١٣,٩٩٥,٧٠١	٠	٨٤,٧٨٦	٠
٤	المبالغ خارج الميزانية العمومية	٢,٣٦٧,٩٣٨	٢,٣٦٧,٩٣٨	٠	٠	٠
٥	الفروقات في التقييمات	٠	٠	٠	٠	٠
٦	الفروقات الناجمة عن القواعد المختلفة لصافي المقاصة، بخلاف تلك المشار إليها بالفعل في الصف ٢	٠	٠	٠	٠	٠
٧	الفروقات الناجمة عن مراعاة المخصصات	٠	٠	٠	٠	٠
٨	الفروقات الناجمة عن عوامل التصفية التحوطية	٠	٠	٠	٠	٠
٩	**مبالغ التعرض التي تمت مراعاتها لأغراض تنظيمية**	**١٦,٤٤٨,٤٢٥**	**١٦,٣٦٣,٦٣٩**	**٠**	**٨٤,٧٨٦**	**٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		الإجمالي	البنود خاضعة لـ			
			إطار المخاطر الائتمانية	إطار التوريق	إطار المخاطر الائتمانية لدى الطرف المقابل	إطار المخاطر السوقية
١	**القيمة الدفترية للأصول بموجب نطاق التوحيد التنظيمي (حسب النموذج الصلات١)**	١٥,١٨٠,٠٤٢	١٥,١٦٣,٩٨٨	٠	١٦,٠٥٤	٠
٢	القيمة الدفترية للالتزامات بموجب نطاق التوحيد التنظيمي (حسب النموذج الصلات١)	٠	٠	٠	٠	٠
٣	إجمالي المبلغ الصافي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد	١٥,١٨٠,٠٤٢	١٥,١٦٣,٩٨٨	٠	١٦,٠٥٤	٠
٤	المبالغ خارج الميزانية العمومية	٢,٦٦٤,٠٣٤	٢,٦٦٤,٠٣٤	٠	٠	٠
٥	الفروقات في التقييمات	٠	٠	٠	٠	٠
٦	الفروقات الناجمة عن قواعد مقاصة التصفية المختلفة، بخلاف تلك المشار إليها بالفعل في الصف ٢	٠	٠	٠	٠	٠
٧	الفروقات الناجمة عن مراعاة المخصصات	٠	٠	٠	٠	٠
٨	الفروقات الناجمة عن عوامل التصفية التحوطية	٠	٠	٠	٠	٠
٩	**مبالغ التعرض التي تمت مراعاتها لأغراض تنظيمية**	**١٧,٨٤٤,٠٧٦**	**١٧,٨٢٨,٠٢٢**	**٠**	**١٦,٠٥٤**	**٠**

٤,٤.الصلات"أ": المصادر الرئيسية للفروقات بين مبالغ التعرض التنظيمي والقيم الدفترية الواردة في البيانات المالية

ليس لدى البنك العربي المتحد أي شركات تابعة، وعليه فلا توجد فروقات بين القيم الدفترية الواردة في البيانات المالية المنشورة والقيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد التنظيمي المفصح عنه في "الصلات١".

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كانت الأصول المادية التي تستلزم تقييماً يومياً: أ) الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، و ب) الأدوات المشتقة. يتم تقييم كلتا الأداتين وفقاً لأسعار السوق. يستخدم البنك السعر المتاح لدى محطة بلومبرج لتقييم الأوراق المالية والصكوك الاشتقاقية وفقاً لأسعار السوق على أساس يومي.

٥. التقييم التحوطي

٥,١. تعديل التقييم التحوطي ا: تعديلات التقييم التحوطي

لا ينطبق هذا الإفصاح طالما أن البنك لا يوجد لديه أي تعديلات تقييم تحوطي.

٦. تكوين رأس المال١: تكوين رأس المال

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر٢٠٢١
١	رأس مال الأسهم العادية المؤهّلة الصادرة بشكلٍ مباشر(وما يعادلها بالنسبة للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
٢	الأرباح المستبقاة	(٤٩٢,٨١٠)	(٦١٠,٥٨٧)
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (وغيره من الاحتياطيات)	(٧٠,٤٠٤)	٥٥,٧١٨
٤	رأس المال المَصدر بشكلٍ مباشر مع مراعاة التخلص التدريجي من الأسهم العادية من الشريحة الأولى (لا تطبق إلا على الشركات غير المساهمة)	٠	٠
٥	رأس المال العادي المَصدر من قبل الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة الأسهم العادية من الشريحة الأولى)	٠	٠
٦	**رأس المال العادي من الشريحة الأولى قبل إجراء الخصومات التنظيمية**	**١,٤٩٩,٣٣٦**	**١,٥٠٧,٦٨١**
	التعديلات التنظيمية على رأس المال العادي من الشريحة الأولى		
٧	تعديلات التقييم التحوطي	٠	٠
٨	الشهرة (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	٠	٠
٩	الأصول الأخرى غير الملموسة بما في ذلك حقوق خدمة الرهن العقاري (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	١٢,٨٩٢	٠
١٠	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية، باستثناء تلك الناشئة عن الفروقات المؤقتة (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	٠	٠
١١	احتياطي التحوّط من التدفقات النقدية	٠	٠
١٢	مكسب التوريق عند البيع	٠	٠
١٣	المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية الخاصة بالبنك فيما يتعلق بالالتزامات المقدرة بالقيمة العادلة.	٠	٠
١٤	صافي الأصول المالية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية المحددة	٠	٠
١٥	الاستثمارات في الأسهم الخاصة (في حال عدم خصمها بالفعل من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المعلن عنها)	٠	٠
١٦	مساهمة متقاطعة تبادلية في الأسهم العادية من الشريحة الأولى، الشريحة الإضافية الأولى، الشريحة الثانية	٠	٠
١٧	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، والتي لا يمتلك البنك فيها أكثر من ١٠٪ من رأس المال المَصدر (المبلغ أعلى من عتبة نسبتها ١٠٪)	٠	٠
١٨	استثمارات مهمة في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (المبلغ أعلى من عتبة نسبتها ١٠٪)	٠	٠
١٩	أصول ضريبية مؤجّلة ناجمة عن فروقات مؤقتة (المبلغ أعلى من عتبة نسبتها ١٠٪، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	٠	٠
٢٠	المبلغ يزيد عن عتبة نسبتها ١٥٪	٠	٠
٢١	منها: استثمارات مهمة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	٠	٠
٢٢	منها: أصول ضريبية مؤجلة ناجمة عن فروقات مؤقتة	٠	٠
٢٣	تعديلات تنظيمية تخص المصرف المركزي	٠	٠
٢٤	إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية من الشريحة الأولى	١٢,٨٩٢	٠
٢٥	**رأس المال العادي من الشريحة الأولى**	**١,٤٨٦,٤٤٤**	**١,٥٠٧,٦٨١**
	راس المال الإضافي من الشريحة الأولى		
٢٦	صكوك إضافية مؤهّلة من الشريحة الأولى صادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة	٠	٠
٢٧	منها: مصنف كحقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية واجبة التطبيق	٠	٠
٢٨	منها: مصنف كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية واجبة التطبيق	٠	٠
٢٩	صكوك رأسمالية صادرة مباشرةً مع مراعاة التخلص التدريجي من الشريحة الأولى الإضافية	٠	٠
٣٠	صكوك إضافية من الشريحة الأولى (وصكوك الأسهم العادية من الشريحة الأولى غير المدرجة في الصف ٥) صادرة عن شركات تابعة ومملوكة من قبل الغير (المبلغ المسموح به في الشريحة الأولى الإضافية)	٠	٠
٣١	منها: صكوك صادرة عن الشركات التابعة مع مراعاة التخلص التدريجي	٠	٠
٣٢	رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى قبل إجراء التعديلات التنظيمية	٠	٠

	رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى: التعديلات التنظيمية		
٣٣	الاستثمارات في الصكوك الإضافية من الشريحة الأولى الخاصة بالبنك	٠	٠
٣٤	استثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي	٠	٠
٣٥	استثمارات مهمة في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي	٠	٠
٣٦	تعديلات تنظيمية تخص المصرف المركزي	٠	٠
٣٧	إجمالي التعديلات التنظيمية على راس المال الإضافي من الشريحة الأولى	٠	٠
٣٨	**راس المال الإضافي من الشريحة الأولى**	**٠**	**٠**
٣٩	**رأس المال من الشريحة الأولى (رأس المال من الشريحة الأولى = الأسهم العادية من الشريحة الأولى + رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى)**	**١,٤٨٦,٤٤٤**	**١,٥٠٧,٦٨١**
	رأس المال من الشريحة الثانية: الصكوك والمخصصات		
٤٠	صكوك مؤهّلة من الشريحة الثانية صادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة	٠	٠
٤١	صكوك رأسمالية صادرة مباشرةً مع مراعاة التخلص التدريجي من الشريحة الثانية	٠	٠
٤٢	صكوك من الشريحة الثانية (وصكوك الأسهم العادية من الشريحة الأولى ورأس المال الإضافي من الشريحة الأولى غير مدرجين في الصفين ٥ أو ٣٠) صادرة عن شركات تابعة ومملوكة من قبل الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة الشريحة الثانية)	٠	٠
٤٣	منها: صكوك صادرة عن الشركات التابعة مع مراعاة التخلص التدريجي	٠	٠
٤٤	مخصصات	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
٤٥	**رأس المال من الشريحة الثانية قبل إجراء التعديلات التنظيمية**	**١٢٩,٦٦٨**	**١٣٦,٥٥٨**
	رأس المال من الشريحة الثانية قبل إجراء التعديلات التنظيمية		
٤٦	الاستثمارات في الصكوك من الشريحة الثانية الخاصة بالبنك	٠	٠
٤٧	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، والتي لا يمتلك البنك فيها أكثر من ١٠٪ من رأس المال المُصدر للكيان (المبلغ أعلى من عتبة نسبتها ١٠٪)	٠	٠
٤٨	استثمارات مهمة في الكيانات الرأسمالية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (بعد خصم المراكز القصيرة المؤهلة)	٠	٠
٤٩	تعديلات تنظيمية تخص المصرف المركزي	٠	٠
٥٠	**إجمالي التعديلات التنظيمية على راس المال من الشريحة الثانية**	٠	٠
٥١	**راس المال من الشريحة الثانية**	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
٥٢	**إجمالي رأس المال التنظيمي (إجمالي رأس المال التنظيمي = رأس المال من الشريحة الأولى + رأس المال من الشريحة الثانية)**	١,٦١٦,١١٤	١,٦٤٤,٢٣٩
٥٣	**إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر**	١١,١٧١,١٥١	١١,٩٢٤,٣٨٦
	نسب واحتياطيات رأس المال		
٥٤	**الأسهم العادية من الشريحة الأولى (كنسبة من الأصول المرجّحة بالمخاطر)**	١٣,٣١٪	١٢,٦٤٪
٥٥	**الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الأصول المرجّحة بالمخاطر)**	١٣,٣١٪	١٢,٦٤٪
٥٦	**إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الأصول المرجّحة بالمخاطر)**	١٤,٤٧٪	١٣,٧٩٪
٥٧	**متطلبات الاحتياطي الخاصة بالمؤسسة (احتياطي الحفاظ على رأس المال بالإضافة إلى متطلبات احتياطي مواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات أستيعاب الخسارة الأعلى، معبّراً عنها كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر)**	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪
٥٨	**منها: متطلبات احتياطي الحفاظ على رأس المال**	٢,٥٠٪	٢,٥٠٪
٥٩	**منها: متطلبات احتياطي مواجهة التقلبات الدورية الخاصة بالبنك**	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
٦٠	**منها: متطلبات استيعاب الخسارة الأعلى (مثال: البنوك المحلية الهامة)**	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
٦١	**الأسهم العادية من الشريحة الأولى (كنسبة من الأصول المرجّحة بالمخاطر) المتاحة بعد الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال لدى البنك.**	٣,٩٧٪	٣,٢٩٪

	الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المقرر من جانب المصرف المركزي		
٦٢	الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية من الشريحة الأولى	٧,٠٠٪	٧,٠٠٪
٦٣	الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى	٨,٥٠٪	٨,٥٠٪
٦٤	الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال	١٠,٥٠٪	١٠,٥٠٪
	مبالغ أقل من عتبات الخصم (قبل القيام بوزن المخاطر)		
٦٥	استثمارات غير مهمة في رأس المال وغيرها من التزامات القدرة الكلية على استيعاب الخسائر لدى الكيانات المالية الأخرى	٠	٠
٦٦	استثمارات مهمة في الأسهم العادية للكيانات المالية	٠	٠
٦٧	حقوق خدمة الرهن العقاري (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	٠	٠
٦٨	أصول ضريبية مؤجّلة ناجمة عن فروقات مؤقتة (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	٠	٠
	الحدود القصوى واجبة التطبيق على تضمين المخصصات في الشريحة الثانية		
٦٩	المخصصات المؤهلة للتضمين في الشريحة ٢ فيما يتعلق بحالات التعرّض الخاضعة للنهج الموحّد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	١٥٥,٦٠١	١٦٣,٨٦٩
٧٠	الحد الأقصى لتضمين المخصصات في الشريحة الثانية بموجب النهج الموحّد	١٢٩,٦٦٨	١٣٦,٥٥٨
٧١	المخصصات المؤهلة للتضمين في الشريحة الثانية فيما يتعلق بحالات التعرّض الخاضعة للنهج القائم على التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٠	٠
٧٢	الحد الأقصى لتضمين المخصصات في الشريحة الثانية بموجب النهج القائم على التصنيفات الداخلية	٠	٠
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (لا تطبق إلا بين ١ يناير ٢٠١٨ و١ يناير ٢٠٢٢)		
٧٣	الحد الاقصى الحالي على أدوات الأسهم العادية من الشريحة الأولى الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي	٠	٠
٧٤	المبلغ المستبعد من الأسهم العادية من الشريحة الأولى بسبب الحد الأقصى(زيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد وآجال الاستحقاق)	٠	٠
٧٥	الحد الأقصى الحالي على أدوات رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى الخاضع لترتيبات التخلص التدريجي	٠	٠
٧٦	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى بسبب الحد الأقصى (الزيادة بعد عمليات الاسترداد وآجال الاستحقاق)	٠	٠
٧٧	الحد الأقصى الحالي على أدوات رأس المال من الشريحة الثانية الخاضع لترتيبات التخلص التدريجي	٠	٠
٧٨	المبلغ المستبعد من رأس المال من الشريحة الثانية بسبب الحد الأقصى (الزيادة بعد عمليات الاسترداد وآجال الاستحقاق)	٠	٠

٦,١. تكوين رأس المال٢: المطابقة بين رأس المال التنظيمي والميزانية العمومية

إن الجدول الآتي يتيح للمستخدمين تحديد الفروقات بين نطاق الميزانية العمومية المحاسبية ونطاق الميزانية العمومية التنظيمية، ويُبين الارتباط بين ميزانية البنك العمومية الواردة في بياناته المالية المنشورة والأرقام المستخدمة في تكوين نموذج إفصاح رأس المال الوارد في النموذج "تكوين رأس المال". إن الفروقات بين الميزانيات العمومية المالية والتنظيمية تتماشى مع إفصاح "الصلات".

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	بموجب نطاق التوحيد التنظيمي
الأصول		
المبالغ النقدية والأرصدة في المصارف المركزية	١,٢٠٧,٥٨٩	١,٢٠٧,٥٨٩
البنود قيد التحصيل من البنوك الأخرى	–	–
استثمارات في الأسهم	٦٥٤	٦٥٤
الاستثمارات المالية المحددة على اساس التكلفة المطفأة	٨٢٧,١٣٤	٨٢٧,١٣٤
أدوات مالية مشتقة	٨٤,٧٨٦	٨٤,٧٨٦
قروض وسلف للبنوك	٣٠٢,٨٣٧	٣٠٢,٨٣٧
قروض وسلف للعملاء	٧,٦٠٤,٣٠٠	٧,٦٠٤,٣٠٠
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي/ إقراضات مضمونة مماثلة أخرى	–	–
استثمارات مالية متاحة للبيع (بما يشمل القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)	٣,٠٥٩,٦٨٨	٣,٠٥٩,٦٨٨
أصول ضريبية حالية ومؤجلة	–	–
الدفعات المسبقة والإيرادات المستحقة والأصول الأخرى	٦٩٧,٨٠٣	٦٩٧,٨٠٣
الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة	–	–
الشهرة التجارية وغيرها من الأصول غير الملموسة	١٢,٨٩٢	١٢,٨٩٢
منها: شهرة تجارية	–	–
منها: أصول غير ملموسة (باستثناء حقوق خدمة الرهون العقارية)	١٢,٨٩٢	١٢,٨٩٢
منها: حقوق خدمة الرهون العقارية	–	–
الممتلكات والمنشآت والمعدات	٢٨٢,٨٠٤	٢٨٢,٨٠٤
إجمالي الأصول	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**	**١٤,٠٨٠,٤٨٧**
الالتزامات		
ودائع من البنوك	٣,٢٧٢,٤٤٣	٣,٢٧٢,٤٤٣
البنود قيد التحصيل المستحقة لبنوك أخرى	–	–
حسابات العملاء	٨,٥٦٨,٥٨٧	٨,٥٦٨,٥٨٧
اتفاقيات إعادة الشراء وغيرها من القروض الأخرى المماثلة	–	–
التزامات محفظة التداول	–	–
التزامات مالية محددة بالقيمة العادلة	–	–
أدوات مالية مشتقة	–	–
سندات الدين قيد الإصدار	–	–
المستحقات والإيرادات المؤجلة وغيرها من الالتزامات	٦٣٤,٨٩٢	٦٣٤,٨٩٢
التزامات ضريبية حالية ومؤجلة	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بالشهرة التجارية	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بالأصول غير الملموسة (باستثناء خدمة الرهون العقارية)	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بخدمة الرهون العقارية	–	–
التزامات ثانوية	–	–
المخصصات	٨٧,٩٨٣	٨٧,٩٨٣
التزامات الاستحقاقات التقاعدية	١٧,٢٤٦	١٧,٢٤٦
إجمالي الالتزامات	**١٢,٥٨١,١٥١**	**١٢,٥٨١,١٥١**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
منها: المبلغ المؤهل للأسهم العادية من الشريحة الأولى	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
منها: المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	–	–
الأرباح المستبقاة	(٤٩٢,٨١٠)	(٤٩٢,٨١٠)
الدخل الشامل الآخر المتراكم	(١٥٣,٦٢١)	(١٥٣,٦٢١)
الاحتياطي الخاص	٢٢,٤٩١	٢٢,٤٩١
الاحتياطي القانوني	٥١,٤١٥	٥١,٤١٥
الاحتياطي العام	٩,٣١١	٩,٣١١
إجمالي حقوق المساهمين	**١,٤٩٩,٣٣٦**	**١,٤٩٩,٣٣٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	بموجب نطاق التوحيد التنظيمي
الأصول		
المبالغ النقدية والأرصدة في المصارف المركزية	٢,٠٠٩,٥٦٥	٢,٠٠٩,٥٦٥
البنود قيد التحصيل من البنوك الأخرى	–	–
استثمارات في الأسهم	٦٩٥	٦٩٥
الاستثمارات المالية المحددة على اساس التكلفة المطفأة	١٠٨,٩٣٤	١٠٨,٩٣٤
أدوات مالية مشتقة	١٦,٠٥٤	١٦,٠٥٤
قروض وسلف للبنوك	٣٧٨,٧٣٥	٣٧٨,٧٣٥
قروض وسلف للعملاء	٨,٢١٣,٣٥٠	٨,٢١٣,٣٥٠
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي وغيرها من الإقراضات المضمونة المماثلة	–	–
استثمارات مالية متاحة للبيع (بما يشمل القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)	٣,٤٢٠,٥٨٨	٣,٤٢٠,٥٨٨
أصول ضريبية حالية ومؤجلة	–	–
الدفعات المسبقة والإيرادات المستحقة والأصول الأخرى	٧٢٨,٨٥٠	٧٢٨,٨٥٠
الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة	–	–
الشهرة التجارية وغيرها من الأصول غير الملموسة	–	–
منها: شهرة تجارية	–	–
منها: أصول غير ملموسة (باستثناء حقوق خدمة الرهون العقارية)	–	–
منها: حقوق خدمة الرهون العقارية	–	–
الممتلكات والمنشآت والمعدات	٣٠٣,٢٧١	٣٠٣,٢٧١
إجمالي الأصول	**١٥,١٨٠,٠٤٢**	**١٥,١٨٠,٠٤٢**
الالتزامات		
ودائع من البنوك	٢,٤١٠,٩٨٨	٢,٤١٠,٩٨٨
البنود قيد التحصيل المستحقة لبنوك أخرى	–	–
حسابات العملاء	١٠,٤٠٦,٤٢٥	١٠,٤٠٦,٤٢٥
اتفاقيات إعادة الشراء وغيرها من القروض الأخرى المماثلة	–	–
التزامات محفظة التداول	–	–
التزامات مالية محددة بالقيمة العادلة	–	–
أدوات مالية مشتقة	–	–
سندات الدين قيد الإصدار	–	–
المستحقات والإيرادات المؤجلة وغيرها من الالتزامات	٧٣٠,٧٩٢	٧٣٠,٧٩٢
التزامات ضريبية حالية ومؤجلة	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بالشهرة التجارية	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بالأصول غير الملموسة (باستثناء خدمة الرهون العقارية)	–	–
منها: التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بخدمة الرهون العقارية	–	–
التزامات ثانوية	–	–
المخصصات	١٠٠,٧٢٢	١٠٠,٧٢٢
التزامات الاستحقاقات التقاعدية	١٩,٢٢٣	١٩,٢٢٣
إجمالي الالتزامات	**١٣,٦٦٨,١٥٠**	**١٣,٦٦٨,١٥٠**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
منها: المبلغ المؤهل للأسهم العادية من الشريحة الأولى	٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠
منها: المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي من الشريحة الأولى	–	–
الأرباح المستبقاة	(٦١٠,٥٨٧)	(٦١٠,٥٨٧)
الدخل الشامل الآخر المتراكم	٧,٦٥٦	٣,٤٤٥
الاحتياطي الخاص	٧,٠١٩	٧,٠١٩
الاحتياطي القانوني	٣٥,٩٤٣	٣٥,٩٤٣
الاحتياطي العام	٩,٣١١	٩,٣١١
إجمالي حقوق المساهمين	**١,٥١١,٨٩٢**	**١,٥٠٧,٦٨١**

٦,٢ تكوين رأس المال "أ": السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

رأس مال البنك المدفوع والمصرَّح به هو ٢,٧٥٠,٠٦٧,٥٣٢ (٢٠٢١: ٢,٧٥٠,٠٦٧,٥٣٢) سهماً بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد. يتألف رأس مال البنك المُصدر والمدفوع بالكامل من ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ (٢٠٢١: ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩) سهماً بقيمة ١ درهم إماراتي للسهم الواحد.

٧. المخاطر الاحترازية الكُلية

احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية١ : التوزيع الجغرافي لحالات التعرّض للمخاطر الائتمانية المستخدمة في احتياطي مواجهة التقلبات الدورية

إن احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية غير مطبّق حالياً في الإمارات العربية المتحدة. ليس لدى البنك العربي المتحد فروع في دول أخرى؛ ولذلك فإن هذا الإبلاغ لا ينطبق على البنك.

٨. نسبة الرافعة المالية

تُحسب نسبة الرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل ٣ من خلال تقسيم رأس المال من الشريحة الأولى على تعرّض نسبة الرافعة المالية يتألف تعرّض نسبة الرافعة المالية من الأصول المدرجة في الميزانية العمومية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والبنود خارج الميزانية العمومية. وتُحسب حالات التعرّض الاشتقاقية من خلال إدراج قيمة الاستبدال وحالات التعرّض المستقبلية المحتملة، وصافي مقاصة هامش الاختلاف النقدي المؤهَّل، والمكوِّن الإضافي لطريقة التعرض الحالية، وصافي المبالغ الاسمية للمشتقات الائتمانية المكتوبة. يوضح الجدول الموجود في الصفحة التالية الفرق بين إجمالي أصول حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي لكل نطاق توحيد حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإجمالي حالات التعرّض المدرجة في الميزانية العمومية طبقاً لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتُعدّ حالات التعرّض هذه نقطة البداية لحساب تعرض نسبة الرافعة المالية طبقاً لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك على النحو المبيّن في الجدول "نسبة الرافعة٢". ومردّ الاختلاف هو تطبيق نطاق التوحيد التنظيمي لغرض الحساب على أساس معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. وعلاوةً على ما تقدم ذكره، تُخصم القيم الدفترية للأدوات المالية المشتقة ومعاملات تمويل الأوراق المالية من إجمالي الأصول طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وهي تُقاس على نحو مختلف بموجب قواعد نسبة الرافعة المالية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتالي فإنها تُضاف مرة أخرى في بنود تعرض مستقلة في الجدول "نسبة الرافعة٢".

٨,١ نسبة الرافعة ١: مقارنة موجزة بين الأصول المحاسبية في مقابل تعرّض نسبة الرافعة المالية

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١	إجمالي الأصول الموحَّدة وفقاً للبيانات المالية المنشورة	١٤,٠٨٠,٤٨٧	١٤,٠٦٥,٩٤٦	١٤,٧٤٨,٣٩٦	١٤,٠٢٠,٦٧١	١٥,١٨٠,٠٤٢
٢	تعديلات على الاستثمارات في الكيانات المصرفية أو المالية أو التأمينية أو التجارية التي تم توحيدها لأغراضٍ محاسبية ولكن خارج نطاق التوحيد التنظيمي	–	–	–	–	–
٣	التعديل المتعلق بحالات التعرّض المورَّقة التي تفي بالمتطلبات التشغيلية من أجل الاعتراف بانتقال المخاطر	–	–	–	–	–
٤	التعديلات المتعلقة بالإعفاء المؤقت من احتياطيات المصرف المركزي (عند الاقتضاء)	–	–	–	–	–
٥	التعديل المتعلق بالأصول الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية بموجب الإطار المحاسبي التشغيلي ولكن باستثناء مقياس تعرض نسبة الرافعة المالية	–	–	–	–	–
٦	التعديلات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات الاعتيادية للأصول المالية الخاضعة للمحاسبة على أساس تاريخ التداول	–	–	–	–	–
٧	التعديلات المتعلقة بمعاملات التجميع النقدي المؤهّلة	–	–	–	–	–
٨	التعديلات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة	٢٧١,٥١٢	٥٤,٩٨٠	٣٨,٩٦٣	٢٧,١٩٠	(٣٤,١٢٤)
٩	التعديلات المتعلقة بمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي: اتفاقيات إعادة الشراء وما شابهها من إقراضات مضمونة)	–	–	–	–	–
١٠	التعديلات المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية (أي: تحويل حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية إلى مبالغ ائتمانية مكافئة)	١,٩٠٩,١٢٠	٢,٠٤١,٤٢٨	٢,٠١٩,٢٦٥	٢,١٢٣,٢٩١	٢,٠٠٩,٢٤٢
١١	التعديلات المتعلقة بتعديلات التقييم التحوطي والمخصّصات الخاصة والعامة والتي نجم عنها خفض رأس المال من الشريحة الأولى	–	–	–	–	–
١٢	تعديلات أخرى	–	–	–	–	–
١٣	**مقياس تعرّض نسبة الرافعة المالية**	**١٦,٢٦١,١١٨**	**١٦,١٦٢,٣٥**	**١٦,٨٠٦,٦٢٤**	**١٦,١٧١,١٠٣**	**١٧,١٠٥,١٦٠**

٨,٢ نسبة الرافعة ٢: نموذج الإفصاح الموحَّد بخصوص نسبة الرافعة المالية

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
حالات التعرّض المدرجة في الميزانية العمومية						
١	حالات التعرّض المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الصكوك الاشتقاقية ومعاملات تمويل الأوراق المالية، ولكن بما يشمل الضمانات)	١٣,٩٨٢,٧٩٦	١٣,٩٦٧,٦٠٩	١٤,٧٠٥,٩٦٠	١٤,٠٠٠,٢٨٨	١٥,١٦٣,٩٨٨
٢	إجمالي ضمانات الصكوك الاشتقاقية المقدمة عند خصمها من أصول الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي الحالي	٠	٠	٠	٠	٠
٣	(خصومات الأصول مستحقة القبض لهامش الاختلاف النقدي الوارد في معاملات الصكوك الاشتقاقية)	٠	(٣٨,٤١١)	(٣٠,٤٨١)	(٣٠,٨٩٣)	(١١٩,٧٧٨)
٤	(التعديلات المتعلقة بالأوراق المالية المستلمة بموجب معاملات تمويل الأوراق المالية المعترف بها بوصفها أصلاً)	٠	٠	٠	٠	٠
٥	(المخصَّصات المحددة والعامة المرتبطة بحالات التعرّض المدرجة في الميزانية العمومية والتي تُخصم من رأس المال من الشريحة الأولى)	٠	٠	٠	٠	٠
٦	(مبالغ الأصول المخصومة عند تحديد رأس المال من الشريحة الأولى)	٠	٠	٠	٠	٠
٧	**إجمالي حالات التعرض المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الصكوك الاشتقاقية ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع الصفوف من ١ حتى ٦)**	**١٣,٩٨٢,٧٩٦**	**١٣,٩٢٩,١٩٨**	**١٤,٦٧٥,٤٧٩**	**١٣,٩٦٩,٣٩٥**	**١٥,٠٤٤,٢١٠**
حالات التعرّض المشتقة						
٨	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات الصكوك الاشتقاقية (عند الاقتضاء، بعد خصم هامش الاختلاف النقدي المؤهل و/أو صافي المقاصة الثنائية)	٣٢,٤٩٤	٧٦,٥٢٢	٢٧,٥٦٢	٢٠,٣٨٤	١٦,٠٥٤
٩	المبالغ الإضافية لحالات التعرّض المستقبلية المحتملة المرتبطة بجميع معاملات الصكوك الاشتقاقية	٢٣١,٢٢٢	٦٠,٤٢٧	٥٢,٣٥٢	٣٥,٦٦٤	٥٦,٥٩٥
١٠	(جزء الأطراف المقابلة المركزية المعفاة المتعلقة بحالات التعرّض التجاري التي تم فيها إجراء المقاصة مع العملاء)	٠	٠	٠	٠	٠
١١	القيمة الاسمية الفعالة المعدَّلة للمشتقات الائتمانية المكتوبة	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	(التعويضات الاسمية الفعالة المعدَّلة والخصومات الإضافية المتعلقة بالمشتقات الائتمانية المكتوبة)	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	**إجمالي حالات التعرّض الاشتقاقية (١,٤ × (الصفين ٨+٩) + مجموع الصفوف من ١٠ حتى ١٢)**	**٣٦٩,٢٠٢**	**١٩١,٧٢٨**	**١١١,٨٨٠**	**٧٨,٤٦٧**	**١٠١,٧٠٨**
معاملات تمويل الأوراق المالية						
١٤	إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (مع عدم الاعتراف بصافي المقاصة)، بعد مراعاة المعاملات المحاسبية المتعلقة بالبيع	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	(صافي مبالغ الذمم الدائنة النقدية والذمم المدينة النقدية من إجمالي أصول معاملات تمويل الأوراق المالية)	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	تعرض المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	حالات تعرّض معاملات الوكيل	٠	٠	٠	٠	٠
١٨	**إجمالي حالات تعرّض معاملات تمويل الأوراق المالية**	**٣٢,٤٩٤**	**٧٦,٥٢٢**	**٢٧,٥٦٢**	**٢٠,٣٨٤**	**١٦,٠٥٤**
حالات التعرّض الأخرى خارج الميزانية العمومية						
١٩	التعرض خارج الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية الإجمالية	٤,٦٦٣,٥٦٠	٤,٩٧٧,٣١٦	٤,٨٢٢,٢٢٠	٥,١٥٨,٩٨٥	٤,٩٥١,٠٠٩
٢٠	(التعديلات المتعلقة بالتحويل لمبالغ ائتمانية مكافئة)	(٢,٧٥٤,٤٤٠)	(٢,٩٣٥,٨٨٨)	(٢,٨٠٢,٩٥٦)	(٣,٠٣٥,٦٩٣)	(٢,٩٤١,٧٦٧)
٢١	(المخصَّصات المحددة والعامة المرتبطة بحالات التعرّض خارج الميزانية العمومية والتي تُخصم عند تحديد رأس المال من الشريحة الأولى)	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢	**البنود خارج الميزانية العمومية (مجموعة الصفوف من ١٩ حتى ٢١)**	**١,٩٠٩,١٢٠**	**٢,٠٤١,٤٢٨**	**٢,٠١٩,٢٦٥**	**٢,١٢٣,٢٩١**	**٢,٠٠٩,٢٤٢**
رأس المال وإجمالي حالات التعرّض						
٢٣	**راس المال من الشريحة الأولى**	**١,٤٨٦,٤٤٤**	**١,٣٨٣,٠٣٠**	**١,٤٠١,٥٩٤**	**١,٥٠٠,٠٨١**	**١,٥٠٧,٦٨١**
٢٤	**إجمالي حالات التعرّض (مجموع الصفوف ٧ و١٣ و١٨ و٢٢)**	**١٦,٢٦١,١١٨**	**١٦,١٦٢,٣٥٤**	**١٦,٨٠٦,٦٢٤**	**١٦,١٧١,١٠٣**	**١٧,١٠٥,١٦٠**
نسبة الرافعة المالية						
٢٥	**نسبة الرافعة المالية (بما يشمل الاثر الذي يترتب على أي إعفاء مؤقت واجب التطبيق بخصوص احتياطيات المصرف المركزي)**	**%٩,١٤**	**%٨,٥٦**	**%٨,٣٤**	**%٩,٢٨**	**%٨,٧٩**
٢٥أ	نسبة الرافعة المالية (باستثناء الاثر الذي يترتب على أي إعفاء مؤقت واجب التطبيق بخصوص احتياطيات المصرف المركزي)	%٩,١٤	%٨,٥٦	%٨,٣٤	%٩,٢٨	%٨,٧٩
٢٦	الحد الأدنى من متطلبات المصرف المركزي بخصوص نسبة الرافعة المالية	%٣,٠٠	%٣,٠٠	%٣,٠٠	%٣,٠٠	%٣,٠٠
٢٧	**احتياطيات الرافعة المالية واجبة التطبيق**	**%٦,١٤**	**%٥,٥٦**	**%٥,٣٤**	**%٦,٢٨**	**%٥,٧٩**

٩. إدارة مخاطر السيولة

٩,١ إدارة مخاطر السيولة "أ": إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم توافر السيولة الكافية لدى البنك للوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. يمكن أن تتحقق مخاطر السيولة من دفاتر التداول (مخاطر السيولة في السوق) وصفقات السجل المصرفي (تمويل مخاطر السيولة).

يمكن لمخاطر السيولة أن تنشأ من عدة عوامل، مثل:

- عدم إدراك أو التصدي للتغييرات التي تطرأ على ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تسييل الأصول بشكلٍ سريع وبأدنى خسارة في القيمة؛
- التركيز على الحصول على التسهيلات من مصدرٍ واحد نتيجةً لعدم كفاية التنويع في أنواع التمويل بين مختلف المنتجات وأنواع العملاء؛
- عدم تطابق آجال الدفع، ويحدث ذلك عندما يتم تمويل الأصول طويلة الأجل بالتزامات قصيرة الأجل؛
- من الممكن أن يؤدي خفض التصنيف الخارجي/الدعاية السلبية إلى تقليل المصادر البديلة للأموال؛
- التمويل غير المتوقع الذي يكون مطلوباً من أجل بنود خارج الميزانية العمومية، مثل الدفع للمستفيدين بموجب خطابات اعتماد أو ضمانات؛ أو
- التعامل بعملات مختلفة والذي ينجم عنه إنشاء متطلبات تمويل ومخاطر سيولة في كل عملة.

إنّ إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تخضع لسياسة إدارة مخاطر السيولة وإطار قابلية الإقدام على المخاطرة المعتمد من قبل مجلس إدارة البنك. وقد فوّض مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تراجع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مع لجنة إدارة المخاطر سياسة مخاطر السيولة وقابلية الإقدام على المخاطرة ومستويات التسامح في تحملها التي تقترحها إدارة المخاطر في البنك، وذلك في ضوء أهداف البنك واستراتيجيته ودرجة إقباله الكُلية على المخاطرة. تقوم لجنة المخاطر بإجراء مراجعة سنوية لسياسات المخاطر من أجل إدارة ورصد مخاطر السيولة في البنك وتوصي بالنتائج التي تخلص لها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم بإصدار التوصيات بشأن حدود المخاطر. يُعدّ قسم الأسواق المالية هو المسؤول في المقام الأول عن إدارة السيولة في البنك. وتضطلع فرق إدارة المخاطر والتمويل بمسؤولية قياس ورصد مقاييس السيولة الواردة في السياسة وتحيط لجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بآخر المستجدات حول المسائل التي تتعلق بمخاطر السيولة.

وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتعين على البنك مراقبة النسب الآتية والحفاظ عليها:

- نسبة الأصول السائلة المؤهّلة
- نسبة التمويل المسبق إلى التمويل المستقر

علاوةً على ما تقدّم، وفقاً لبيان الإقدام على المخاطر الداخلي الصادر عن البنك، يلزم مراقبة نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. تُستكمل هذه المعايير بمعايير داخلية، مثل تحليلات عدم تطابق التركيز وآجال الاستحقاق. تشمل سياسة مخاطر السيولة خطة تمويل لحالات الطوارئ، والتي يمكن اللجوء إليها في حال وجود مشكلة كبيرة في السيولة، إما لوجود مسببات خاصة بالبنك أو مسببات على مستوى السوق/منهجية.

يتبنى البنك استراتيجية تحفظية لإدارة أوضاع السيولة والتمويل لديه، والحفاظ على السيولة بمستويات أعلى من النسب التنظيمية المطلوبة لنسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة التمويل المسبق إلى التمويل المستقر.

يشارك قسم الأسواق المالية تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم وبالتنسيق مع قسم التمويل في تخطيط الأعمال/الميزانية السنوية، ويحلّل متطلبات التمويل الإجمالية للسنة/السنوات القادمة، ويقدم استراتيجية التمويل/خطط جمع الأموال.

يقدَّم ملف التمويل والأدوات المتاحة بشكلٍ دوري إلى لجنة الأصول والخصوم للحصول على اقتراحاتهم وآرائهم.

تقنيات خفض مخاطر السيولة

تبنى البنك نهجاً استباقياً في تحديد مخاطر السيولة وقياسها ورصدها. ويُجري قسم إدارة المخاطر تحليلات دورية ومخصصة للمخاطر

(مثل اختبارات الإجهاد) ويرفع تقاريره ونتائجه وتوصياته إلى لجنة الأصول والخصوم لدى البنك.

نعرض فيما يلي بعض الضوابط الرئيسية واستراتيجيات إدارة المخاطر فيما يخص مخاطر السيولة:

- إطار وسياسة شاملين بخصوص قابلية الإقدام على المخاطر.
- ملف السيولة إلى جانب السبل المتاحة لزيادة السيولة والاستفادة.
- الحفاظ على مجموعة متنوعة ولكن مستقرة من التمويل المحتمل
- الحفاظ على احتياطيات سيولة كافية، ومجموعة من الأصول السائلة الجاهزة للبيع بسهولة والمؤهلة لإعادة الشراء
- المراقبة المنتظمة لحالات التعرّض لمخاطر السيولة.

وجود إطار عمل ضاغط إلى جانب هيكل إبلاغ، وهو يُحدَّث باستمرار وتتم مشاركته مع اللجنة المعنية.

اختبار الإجهاد

تقوم وظيفة إدارة المخاطر، بالاشتراك مع كبير مسؤولي إدارة المخاطر والإدارة التنفيذية الأخرى، بوضع اللمسات الأخيرة على سيناريوهات المخاطر الرئيسية التي قد يكون لها تأثير على سيولة البنك. ستتم مراجعة السيناريوهات على نحو مستمر وستكون متماشية مع الإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وستكون هذه السيناريوهات هي الأساس الذي سيتم الاستناد إليه في إجراء اختبار إجهاد تفصيلي لأوضاع السيولة في البنك.

قد تشمل السيناريوهات المحتملة ما يلي:

- وضع الإجهاد لدى البنك– مخاطر كبيرة تتعلق بالسمعة، تؤدي إلى:
  - تخفيض درجتين أو ثلاثة من التصنيف الائتماني للمؤسسة
  - خسارة الودائع من الجزئية حتى الشديدة
  - خسارة التمويل بالجملة غير المضمون
  - تجفيف السيولة قصيرة الأجل من السوق المشتركة بين البنوك
- وضع الإجهاد على مستوى السوق – تدهور عام لبيئة الأعمال ناجم عن واحد أو أكثر مما يلي:
  - الركود/الظروف الاقتصادية العالمية (مثل وضع اليورو)/انكماش سوق العقارات المحلي/أزمة السيولة/الاضطرابات السياسية/الأوبئة. تأثير ذلك قد يتضمن:
    - زيادات في مطالبات ضمان المشتقات.
    - مطالبات جوهرية بخصوص حالات التعرّض التعاقدية وغير التعاقدية خارج الميزانية العمومية، بما يشمل تسهيلات السيولة.
    - الحاجة لتمويل نمو الميزانية العمومية الناجم عن الالتزامات غير التعاقدية التي تم الوفاء بها في سبيل تخفيف المخاطر المتعلقة بالسمعة.
    - زيادة كبيرة في استخدام الحدود الائتمانية الملتزَم بها.

تقدَّم نتائج اختبار الإجهاد إلى لجنة الأصول والخصوم كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويتعين إجراء تقييم للأثر على مختلف جوانب السيولة وعلى النسب التنظيمية الرئيسية. يمكن إجراء اختبار الإجهاد على أساسٍ أكثر تواتراً إن رأت لجنة الأصول والخصوم بأن ظروف السوق تسوغ الحاجة إلى اختبارات إجهاد أكثر تواتراً.

خطط التمويل في حالات الطوارئ

تحدّد خطة التمويل في حالات الطوارئ استراتيجيات البنك المتعلقة بالاستجابة للاضطرابات الحادة التي تحدث في السيولة أو الوضع التمويلي جرّاء أحداث داخلية أو خارجية. تعيّن الخطة الفريق المعني بتطبيق خطة التمويل في حالات الطوارئ، بحيث يتم تفعيله في حال حدوث أزمة سيولة، وتحدّد توزيع الأدوار ضمن الفريق. تتضمن خطة التمويل في حالات الطوارئ مجموعة من مسببات الإنذار المبكّر التي تتألف من مؤشرات داخلية وخارجية، والتي يتم مراقبتها من قبل لجنة الأصول والخصوم ويتم إحاطة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بآخر المستجدات حولها. تتضمن الخطة إجراءات التحديد والاحتجاج والتصعيد وتفاصيل التصرفات المحتملة ومصادر السيولة والتخفيف المتاحة، وتحدّد خطة التواصل، والتي يمكن تنفيذها بناءً على خطورة أزمة السيولة.

لجنة الأصول والخصوم هي الهيئة الحاكمة لتفعيل ورصد خطة التمويل في حالات الطوارئ. بمجرد تفعيل خطة التمويل في حالات الطوارئ، يتعين إبلاغها إلى مجلس الإدارة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الافصاحات الخاصة باتفاقية بازل ٣ – القاعدة ٣

٩,٢. إدارة مخاطر السيولة: نسبة تغطية السيولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

العملة بالدرهم الإماراتي

		إجمالي القيمة غير المرجَّحة (متوسط)	إجمالي القيمة المرجَّحة (متوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة			
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة		٢,٩٩١,٧٤٧
التدفقات النقدية الخارجة			
٢	**ودائع الأفراد والودائع من العملاء من الشركات الصغيرة، ومنها:**	**٣,٧٦٢,٨٧٢**	**٢١٥,٥٦٨**
٣	ودائع مستقرة	٠	٠
٤	ناقص الودائع المستقرة	٣,٧٦٢,٨٧٢	٢١٥,٥٦٨
٥	**تمويل بالجملة غير مضمون، منه:**	**٠**	**٠**
٦	الودائع التشغيلية (كل الأطراف المقابلة) والودائع في شبكات البنوك التعاونية	٥٥,٩٢٠	١٣,٩٨٠
٧	الودائع غير التشغيلية (كل الأطراف المقابلة)	٤,٠٧٩,٧٨١	٢,٦٢٩,٦٧٢
٨	ديون غير مضمونة	٠	٠
٩	**التمويل بالجملة المضمون**		**٠**
١٠	**متطلبات إضافية، منها:**	**٥٠٠,٠٠٠**	**١٥٠,٠٠٠**
١١	التدفقات الخارجة المتعلقة بحالات التعرّض الاشتقاقية ومتطلبات الضمانات الأخرى	٠	٠
١٢	التدفقات الخارجة المتعلقة بفقدان تمويل أدوات الدين	٠	٠
١٣	تسهيلات الائتمان والسيولة	٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٤	**التزامات تمويلات تعاقدية أخرى**	**٤١٨,٩٢٢**	**٠**
١٥	**التزامات تمويلات طارئة أخرى**	**٢١٥,٣١٨**	**١٠,٧٦٦**
١٦	**إجمالي التدفقات النقدية الخارجة**		**٣,٠١٩,٩٨٦**
التدفقات النقدية الواردة			
١٧	**الإقراض المضمون (مثال: إعادة الشراء العكسي)**	٠	٠
١٨	**تدفقات واردة من حالات تعرّض كاملة الأداء**	٨٤٠,٠٩٥	٤٢٠,٠٤٧
١٩	**تدفقات نقدية واردة أخرى**	٧٥,٠٢٦	٧٥,٠٢٦
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الواردة**	٩١٥,١٢٠	٤٩٥,٠٧٣
			إجمالي القيمة المعدَّلة
٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**		**٢,٩٩١,٧٤٧**
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الواردة**		**٢,٥٢٤,٩١٢**
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (٪)**		**%١١٨,٤٩**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

العملة بالدرهم الإماراتي

		إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة المرجَّحة (متوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة			
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة		٣,٠٧٧,٩٣٥
التدفقات النقدية الخارجة			
٢	**ودائع الأفراد والودائع من العملاء من الشركات الصغيرة، ومنها:**	**١,٨٨٠,١٥٠**	**١١٧,٣٦٧**
٣	ودائع مستقرة	٠	٠
٤	ناقص الودائع المستقرة	١,٨٨٠,١٥٠	١١٧,٣٦٧
٥	تمويل بالجملة غير مضمون، منه:	٣,٩٣٠,٧٨٢	٢,٣٧٠,٧٠٤
٦	الودائع التشغيلية (كل الأطراف المقابلة) والودائع في شبكات البنوك التعاونية	٥,٨٤٧	١,٤٦٢
٧	الودائع غير التشغيلية (كل الأطراف المقابلة)	٣,٩٢٤,٩٣٥	٢,٣٦٩,٢٤٢
٨	ديون غير مضمونة	٠	٠
٩	**التمويل بالجملة المضمون**		**٠**
١٠	**متطلبات إضافية، منها:**	**٢,٦١٩,٩٤١**	**٧٣٠,٧٣٧**
١١	التدفقات الخارجة المتعلقة بحالات التعرّض الاشتقاقية ومتطلبات الضمانات الأخرى	٠	٠
١٢	التدفقات الخارجة المتعلقة بفقدان تمويل أدوات الدين	٠	٠
١٣	تسهيلات الائتمان والسيولة	٢,٦١٩,٩٤١	٧٣٠,٧٣٧
١٤	**التزامات تمويلات تعاقدية أخرى**	**١١٣,٧٤٣**	**٠**
١٥	**التزامات تمويلات طارئة أخرى**	**٣٦٥,٥٠٨**	**١٨,٢٧٥**
١٦	**إجمالي التدفقات النقدية الخارجة**		**٣,٢٣٧,٠٨٤**
التدفقات النقدية الواردة			
١٧	**الإقراض المضمون (مثال: إعادة الشراء العكسي)**	٠	٠
١٨	**تدفقات واردة من حالات تعرّض كاملة الأداء**	٢٣٤,٦٦٥	١٢٠,٩٢٢
١٩	**تدفقات نقدية واردة أخرى**	١٠٠,٦٠٩–	١٠٠,٦٠٩–
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الواردة**	١٣٤,٠٥٥	٢٠,٣١٢
			إجمالي القيمة المعدَّلة
٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**		**٣,٠٧٧,٩٣٥**
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الواردة**		**٣,٢١٦,٧٧١**
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (%)**		**%٩٥,٦٨**

٩,٣. إدارة مخاطر السيولة٢: نسبة صافي التمويل المستقر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	(بمبلغ العملة)	القيمة غير المرجَّحة حسب أجل الاستحقاق المتبقي				القيمة المرجَّحة
		لا يوجد أجل استحقاق*	< ٦ أشهر	٦ أشهر حتى < ١ سنة	≥ ١ سنة	
	بند التمويل المستقر المتاح					
١	رأس المال:	–	–	–	١,٦١٦,١١٢	١,٦١٦,١١٢
٢	رأس المال التنظيمي	–	–	–	١,٦١٦,١١٢	١,٦١٦,١١٢
٣	أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
٤	ودائع الأفراد والودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:	–	١,٣٦٤,٣٢٧	٤٢٠,٤٩٠	١٢٠,٨٤٦	١,٧٢٦,٧٣٣
٥	ودائع مستقرة	–	–	–	–	–
٦	ناقص الودائع المستقرة	–	١,٣٦٤,٣٢٧	٤٢٠,٤٩٠	١٢٠,٨٤٦	١,٧٢٦,٧٣٣
٧	تمويل بالجملة:	–	٨,٦٥٢,٠٢١	١,٢٦٢,٨٠٩	٤٦,٦٧٧	٣,٠٢٨,٩٢٧
٨	ودائع تشغيلية	–	٥٥,٩٢٠	–	–	٢٧,٩٦٠
٩	التمويلات بالجملة المضمونة الأخرى	–	٨,٥٩٦,٦٠١	١,٢٦٢,٨٠٩	٤٦,٦٧٧	٣,٠٠٠,٩٦٧
١٠	االلتزامات مع مطابقة الأصول المترابطة	–	–	–	–	–
١١	التزامات أخرى	–	–	–	–	–
١٢	االلتزامات المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر		–	–	–	
١٣	جميع االلتزامات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات الواردة أعلاه	–	–	–	–	–
١٤	**إجمالي نسبة التمويل المسبق إلى التمويل المستقر**					**٦,٣٧١,٧٧٢**
١٥	إجمالي صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة					٩١,٢٥٩
١٦	الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى للأغراض التشغيلية	–	٢٩٦,٣٧٦	–	–	١٤٨,١٨٨
١٧	قروض وأوراق مالية منتظمة	–	٢٢٥,٩١١	١٧٠,٠٠٥	٣,٠٣١,٨٦٢	٣,١٥٠,٧٥١
١٨	قروض منتظمة مقدمة إلى المؤسسات المالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
١٩	قروض منتظمة مقدمة إلى المؤسسات المالية مضمونة بغير الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الاول وقروض منتظمة غير مضمونة مقدمة إلى المؤسسات المالية	–	٢٢٥,٩١١	١٧٠,٠٠٥	٣,٠٣١,٨٦٢	٣,١٥٠,٧٥١
٢٠	قروض منتظمة مقدمة للعملاء من الشركات غير المالية، وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وقروض للجهات السيادية والمصارف المركزية وجهات القطاع العام، منها:	–	٢,٥٠٧,٩١١	٣٣٩,٤٦٥	–	١,٤٢٣,٦٨٨
٢١	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ بموجب النهج الموحَّد لمخاطر الائتمان	–	–	–	–	–
٢٢	رهون عقارية سكنية منتظمة، منها:	–	–	–	٧٥٧,٤١٢	٥٠١,٤٨٨
٢٣	بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ بموجب النهج الموحَّد لمخاطر الائتمان	–	–	–	٧١١,٧٦١	٤٦٢,٦٤٥
٢٤	الأوراق المالية التي لا يوجد تقصير في سدادها ولا تنطبق عليها صفة الأصول السائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	–	–	٥٤٢	٤٦١
٢٥	أصول مع مطابقة الالتزامات المطابقة	–	–	–	–	–
٢٦	أصول أخرى	–	٣,٦٩٧,٤٩٥	–	١,٠١٩,٠١٦	١,٦٣٢,٠٢٠
٢٧	السلع المتداولة مادياً، بما يشمل الذهب	–				–
٢٨	الأصول المسجلة كهامش أوّلي لعقود المشتقات والمساهمات في الأموال المختلف عن سدادها للأطراف المقابلة المركزية		–	–	١,٦١٦,١١٢	١,٦١٦,١١٢
٢٩	الأصول المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر		–	–	–	–
٣٠	االلتزامات المشتقة لنسبة صافي التمويل المستقر قبل خصم هامش التغيير المرحَّل		–	–	١٢٠,٨٤٦	١,٧٢٦,٧٣٣
٣١	جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات الواردة أعلاه	–	–	–	١,٠١٩,٠١٦	١,٠١٩,٠١٦
٣٢	البنود خارج الميزانية العمومية		٣,٦٩٧,٤٩٥	–	–	٦١٣,٠٠٤
٣٣	**إجمالي التمويل المستقر المطلوب**					**٦,٩٤٧,٨٠٥**
٣٤	**نسبة صافي التمويل المستقر(%)**					**%٩١,٧١**

* البنود التي سيتم إيرادها في الوعاء الزمني "عدم وجود أجل استحقاق" ليس لها تاريخ استحقاق محدَّد. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بنوداً مثل رأس المال بأجل استحقاق دائم، والودائع التي ليس لها أجل استحقاق، والأوضاع قصيرة الأمد، وأوضاع آجال الاستحقاق المفتوحة، والأسهم من غير الأصول السائلة عالية الجودة، والسلع المتداولة مادياً.

٩,٤. نسبة الأصول السائلة المؤهَّلة: نسبة الأصول السائلة المؤهَّلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

١	الأصول السائلة عالية الجودة	القيمة الاسمية	الأصول السائلة المؤهَّلة
١,١	النقود المادية الحاضرة لدى البنك + الأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٦٩٨,١٤٥	
١,٢	السندات والصكوك الصادرة عن الحكومة الاتحادية الإماراتية	٠	
	الاجمالي الفرعي (١–١ حتى ١–٢)	١,٦٩٨,١٤٥	١,٦٩٨,١٤٥
١,٣	سندات الدين المتداولة علناً الصادرة عن الهيئات الحكومية المحلية الإماراتية	٦٠٠,٨٨٨	
١,٤	سندات الدين المتداولة علناً الصادرة عن القطاع العام في الإمارات العربية المتحدة	١٧٦,٤٤٥	
	الاجمالي الفرعي (١–٣ حتى ١–٤)	٧٧٧,٣٣٣	٤٩٥,٠٩٦
١,٥	أدوات الدين السيادي الأجنبي أو الأدوات الصادرة عن المصارف المركزية لكلٍّ نمها	٠	٠
١,٦	**الإجمالي**	**٢,٤٧٥,٤٧٨**	**٢,١٩٣,٢٤١**
٢	إجمالي االلتزامات		١٢,٤٩٤,١٣٠
٣	**نسبة الأصول السائلة المؤهَّلة**		**%١٧,٥٥**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

١	الأصول السائلة عالية الجودة	القيمة الاسمية	الأصول السائلة المؤهَّلة
١,١	النقود المادية الحاضرة لدى البنك + الأرصدة لدى المصرف المركزي	٢,٠١٤,٠٦٣	
١,٢	السندات والصكوك الصادرة عن الحكومة الاتحادية الإماراتية	٠	
	الاجمالي الفرعي (١–١ حتى ١–٢)	٢,٠١٤,٠٦٣	٢,٠١٤,٠٦٣
١,٣	سندات الدين المتداولة علناً الصادرة عن الهيئات الحكومية المحلية الإماراتية	٦٦٩,٠٢٦	
١,٤	سندات الدين المتداولة علناً الصادرة عن القطاع العام في الإمارات العربية المتحدة	١٩١,٢١٢	
	الاجمالي الفرعي (١–٣ حتى ١–٤)	٨٦٠,٢٣٨	٥٧٤,٨٦٠
١,٥	أدوات الدين السيادي الأجنبي أو الأدوات الصادرة عن المصارف المركزية لكلٍّ نمها	٠	٠
١,٦	الإجمالي	٢,٨٧٤,٣٠١	٢,٥٨٨,٩٢٣
٢	إجمالي االلتزامات		١٣,٥٧١,٩٢٥
٣	نسبة الأصول السائلة المؤهَّلة		%١٩,٠٨

٩,٥. نسبة السّلف إلى الموارد المستقرة: نسبة السّلف إلى الموارد المستقرة

العملة بالدرهم الإماراتي

			٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١		**حساب السلف**		
	١,١	صافي الإقراض (إجمالي القروض – المخصصات المحددة والجماعية + الفوائد المعلّقة)	٧,٢٣٨,٢٢٣	٧,٧١٦,٩٦٠
	١,٢	الإقراض إلى المؤسسات المالية غير المصرفية	١٣٥,٤٢٨	١٦٠,٧١٩
	١,٣	صافي الضمانات المالية وخطابات الاعتماد الضامنة (الصادرة – المستلمة)	١١٩,٢٥٦	٤٢٧,٢٨١
	١,٤	الإيداعات بين البنوك	٤٩٨,٧٣٤	٥٣٨,٥٦١
	١,٥	**إجمالي السلف**	**٧,٩٩١,٦٤١**	**٨,٨٤٣,٥٢١**
٢		**حساب صافي الموارد المستقرة**		
	٢,١	إجمالي رأس المال + المخصّصات العامة	١,٨٣٧,٨٤٨	١,٧٧٢,٠٠٨
		الخصم:		
	٢,١,١	الشهرة التجارية وغيرها من الأصول غير الملموسة	٠	٠
	٢,١,٢	الأصول الثابتة	٣٦٥,٦٠٦	٤٦٠,٠٠٨
	٢,١,٣	الأموال المخصّصة للفروع في الخارج	٠	٠
	٢,١,٥	الاستثمارات غير المسعَّرة	٧٦	٧٦
	٢,١,٦	الاستثمارات في الفروع والشركات التابعة والزميلة	٠	٠
	٢,١,٧	**إجمالي الخصومات**	**٣٦٥,٦٨٢**	**٤٦٠,٠٨٤**
	٢,٢	**صافي صناديق رأس المال الحر**	**١,٤٧٢,١٦٦**	**١,٣١١,٩٢٤**
	٢,٣	**مصادر مستقرة أخرى:**		
	٢,٣,١	الأموال من المقر الرئيسي	٠	٠
	٢,٣,٢	ودائع بين البنوك عمرها المتبقي يزيد عن ٦ أشهر	١٨٥,١٧٥	٤١٨,٦٦٥
	٢,٣,٣	إعادة تمويل قروض الإسكان	٠	٠
	٢,٣,٤	الاقتراض من المؤسسات المالية غير المصرفية	٢,٥٢٧,٨٨٦	٢,١٧٧,٥٧٥
	٢,٣,٥	ودائع العملاء	٥,٠٠٨,٥٠٨	٧,٠٥٢,٩٢٩
	٢,٣,٦	تمويل أسواق رأس المال/القروض لأجل التي يحل أجلها بعد ٦ أشهر من تاريخ التقرير	٠	٠
	٢,٣,٧	**إجمالي الموارد المستقرة الأخرى**	**٧,٧٢١,٥٦٩**	**٩,٦٤٩,١٦٩**
	٢,٤	**إجمالي الموارد الثابتة (٢-٢+٢-٣-٧)**	**٩,١٩٣,٧٣٥**	**١٠,٩٦١,٠٩٣**
٣		**السلف إلي نسبة الموارد المستقرة (١-٦/ ٢-٤*١٠٠)**	**%٨٦,٩٢**	**%٨٠,٦٨**

١٠. المخاطر الائتمانية

١,١. المخاطر الائتمانية "أ": معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية

تعدُّ المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر جوهرية من الناحية المادية وأكثرها شيوعاً تنشأ المخاطر الائتمانية من مخاوف إخفاق الطرف المقابل الذي يتعامل مع مؤسسات مالية في الوفاء بما عليه من التزامات، مما يؤدي إلى تعرُّض البنك لخسائر مالية. يتولى قسم إدارة الائتمان والمخاطر التأمين ضد المخاطر الائتمانية ومراقبتها والسيطرة عليها بصورة مشتركة.

بهدف تحقيق الرقابة الفعالة على المخاطر الائتمانية، طبَّق البنك العربي المتحد ثلاث آليات فعالة (خطوط الدفاع) يتبع ذلك فرز مناسب للواجبات يساهم في تحقيق وضمان الاستقلالية وتجنُّب تعارض المصالح في مسعى نحو تحقيق أغراض واستراتيجيات البنك على المستوى التجاري. يطبّق البنك معايير الحوكمة والمبادئ الائتمانية بمستوى مرتفع، ويتبنى ممارسات صناعية مقبولة بغية تفادي أية تأثيرات غير مأمولة من أدوار ومسؤوليات وظيفية مبهمة. وبهدف تفادي الوقوع في تركيزات مفرطة للمخاطر، يحرص البنك إلى وجود توجيهات إرشادية محددة ضمن سياساته وإجراءاته للتركيز على الإبقاء على محفظة استثمارات متنوعة. تخضع تركيزات المخاطر الائتمانية المحددة إلى الرقابة والإدارة تبعاً لذلك وإلى الاعتماد من لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة مباشرةً. يعكس بيان قابلية تحمُّل المخاطر الصادر عن البنك والمعتمد من مجلس الإدارة استراتيجية المخاطر المحولة إلى استراتيجية العمل بهدف إدارة نمو وملف محفظة الاستثمارات ضمن نطاق مقبول من مستويات تحمل المخاطر.

تخضع الموافقات والمدفوعات والإدارة والتصنيفات الائتمانية بالنسبة للمحافظ الاستثمارية للشركات والأفراد إلى سياسات الائتمان المعتمدة في البنك. وعلى نحو مماثل، تنظم سياسة الأصول المتعثرة عمليات إعادة الهيكلة والاسترداد والشطب. يتولى قسم إدارة المخاطر مهمة صياغة السياسات وتُرفع إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس للاعتماد. يغطي نطاق السياسة جميع المنتجات الرئيسية وخطوط العمل. يدير البنك الحدود وأدوات الرقابة المتعلقة بتركيزات المخاطر الائتمانية حيثما يتم تحديدها، خاصة للعملاء من الأفراد والمجموعات والقطاعات الصناعية والدول. تحدد معايير الاكتتاب أيضاً الحد الأدنى للجودة بالنسبة للعملاء الجدد.

تغطي السياسات والتوجيهات الإرشادية والعمليات الموضحة في سياسة الائتمان نطاق محفظة ائتمان/أصول البنك بأكملها. وتنطبق السياسة على جميع وحدات/أقسام العمل المشاركة في عملية استحداث واستدامة وإدارة و/أو مراجعة المحافظ الائتمانية ذات الصلة.

كما تخضع آليات تحديد سلطات الموافقة بشأن الائتمان ونطاق السلطات الممنوحة إلى تفويض سلطات بصيغة معتمدة من مجلس الإدارة.

ينفذ قسم الائتمان مراجعة مستقلة لجميع العروض الائتمانية المقدمة إلى الشركات والمؤسسات المالية ويحيل الموصى بها إلى سلطة الاعتماد المعنية حسب تفويض السلطات وسياسات الائتمان المعتمدة في البنك. بالنسبة للأفراد، يضع البنك سياسات الاعتماد الضرورية في ضوء تفويض السلطات. هذا وتتحمل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة وكذلك المجلس المسؤولية الرئيسية عن الموافقة على الائتمان.

يتم الفصل بين أقسام الاكتتاب ومراقبة المخاطر عن بعضها البعض. وتكون إدارة المخاطر مسؤولة عن إدارة الائتمان ومراقبته وإدارة المحافظ عقب الصرف. تعمل هذه الأقسام تحت كبير مسؤولي إدارة المخاطر والذي بدوره يتبع بشكل مباشر ومستقل إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يتحمل قسم مراجعة الائتمان المسؤولية عن اكتتاب الائتمان والمشاركة في مراجعته وتقييمه، ويتولى كبير مسؤولي الائتمان رئاسة هذا القسم ويتبع إدارياً إلى المدير التنفيذي.

في حين يتولى قسم الائتمان مراجعة جميع العروض الائتمانية للشركات المقدمة من جانب مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بصورة مستقلة، قبل إحالتها للاعتماد من طرف رئيس الائتمان أو، بموجب تفويض السلطات، إلى لجنة الائتمان (المكونة من كبير مسؤولي الائتمان وكبير مسؤولي إدارة المخاطر والمدير التنفيذي) و، عند الاقتضاء، يرفع والتوصيات إلى لجنة الائتمان المعنية التابعة لمجلس الإدارة للموافقة النهائية.

يحرص فريق الامتثال بدوره على تطبيق التوجيهات الإرشادية أثناء ممارسة العناية الواجبة النافية للجهالة أثناء تنفيذ إجراءات معرفة العميل ومكافحة غسيل الأموال وغيرها من الإجراءات، مثل تلك المتعلقة بالتعامل مع أصحاب النفوذ السياسي والأطراف ذات العلاقة والتداول الداخلي. وهذا ما يقتضي اتباع التوجيهات الإرشادية المطبقة بصرامة ومن كافة النواحي.

وحصراً بعد اعتماد واستيفاء الوثائق والشروط المسبقة، يتيح قسم إدارة الائتمان الحدود الائتمانية ويضعها تحت يد العملاء. في هذه المرحلة، يمكن تنفيذ المعاملات من قبل العميل عبر قسم العمليات.

وكجزء من خطة التدقيق الداخلي، يقوم فريق التدقيق الداخلي، الذي يتصرف بصفة مقدم ضمانات (خط الدفاع الثالث) بمراجعة عملية الاعتماد الائتماني ويقدم النتائج التي سجلها إلى الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لمراجعتها. وبالرغم من عمل إدارة المخاطر وقسم الامتثال والتدقيق الداخلي سوية بشكل وثيق، فإنها مستقلة عن قسم الائتمان.

تشمل تقارير المحفظة الشاملة ما يلي على سبيل المثال دون الحصر: القروض والسّلف، صكوك، الحجم الإجمالي لدفاتر الاستثمار، التوجهات، معدلات المخاطر، القطاع، المستحقات، المعلومات المعاد هيكلتها والتركيزات الجغرافية، حالات التعرّض المرتبطة بمنتجات الأفراد والأداء، تركيزات المخاطر الكبيرة، قوائم حالات التعرّض الرئيسية، أبرز حالات التعرّض للمخاطر المتعلقة بالقروض غير المنتظمة، القيود المشطوبة وما إلى ذلك. تُعرض هذه التقارير على لجنة رصد المخصصات (سابقاً: لجنة إدارة الأصول الخاصة) ولجنة المخاطر ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على أساس دوري. يسلط التقرير الضوء على حالة التعرض والمستردات، إن وجد، والضمانات والمخصصات المحتسبة على هذه الحسابات وخطة العمل بهدف تنظيم/استرداد المستحقات من تلك الحسابات.

على مستوى مجلس الإدارة، تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على أداء إدارة المخاطر.

١٠٫٢.المخاطر الائتمانية١: الجودة الائتمانية للأصول

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		القيم الدفترية الإجمالية		للمخصصات/ انخفاض القيمة	منها: مخصصات محاسبية للخسائر الائتمانية حسب للمنهج الموحد للمخاطر		صافي القيمة (أ+ب–ج)
		حالات التعرّض المتعلقة بالتخلف عن السداد	حالات التعرّض غير المتعلقة بالتخلف عن السداد		المخصص في فئة تنظيمية محددة	المخصص في فئة تنظيمية عامة	
١	قروض	١٤,٠٨٠,٤٨٧	١٤,٠٨٠,٤٨٧	١٤,٠٦٥,٩٤٦	١٤,٧٤٨,٣٩٦	١٤,٠٢٠,٦٧١	١٥,١٨٠,٠٤٢
٢	سندات دين	–	٣,٨٨٩,٠٦٤	٣١,٥٠٢	–	٣١,٥٠٢	٣,٨٥٧,٥٦٢
٣	حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية	١٣٧,٢٩٥	٢,٢٣٠,٦٤٣	٨٧,٩١٨	٣٢,٥٢٩	٥٥,٣٨٩	٢,٢٨٠,٠٢٠
٤	**الإجمالي**	**٨١١,١٠١**	**١٣,٦٨٥,٠٣٦**	**٧٠٤,٧٠٥**	**٣٢٩,٣٠٤**	**٤٢٥,٤٠١**	**١٣,٧٤١,٨٨٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		القيم الدفترية الإجمالية		للمخصصات/ انخفاض القيمة	للمخصصات المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة حسب للمنهج الموحد للمخاطر		صافي القيمة (أ+ب–ج)
		حالات التعرّض المتعلقة بالتخلف عن السداد	حالات التعرّض غير المتعلقة بالتخلف عن السداد		المخصص في فئة تنظيمية محددة	المخصص في فئة تنظيمية عامة	
١	قروض	١,٠٣٤,٠٨٢	٧,٨٧٩,٦٦٠	٧٠٠,٣٩٢	٥٤٤,٧٠٩	٢٦٠,١١٦	٨,٢١٣,٣٥٠
٢	سندات دين	–	٣,٥٣١,٧٦٤	٢٥,٥٠٢	–	٢٥,٥٠٢	٣,٥٠٦,٢٦٢
٣	حالات التعرّض خارج الميزانية العمومية	٢٠٨,٢١١	٢,٤٥٥,٨٢٣	٨٧,٩٤٧	٤٧,٠٣٣	٤٠,٩١٤	٢,٥٧٦,٠٨٧
٤	**الإجمالي**	**١,٣٤٦,٢٣٤**	**١٣,٨٦٧,٧٣٩**	**٩١٨,٢٧٤**	**٥٩١,٧٤٢**	**٣٢٦,٥٣٢**	**١٤,٢٩٥,٦٩٩**

١٠٫٣. المخاطر الائتمانية٢: التغيرات في القروض المتعثرة وسندات المديونية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

١	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقارير السابقة.**	**١,٠٣٤,٠٨٢**
٢	القروض وسندات الدين التي تعثّرت منذ آخر فترة تقارير مالية.	١٥٣,٦٥٦
٣	العودة إلى حالة عدم التعثر	(٢١٨,٦٣٥)
٤	مبالغ مشطوبة	(١٩٧,٣٢٢)
٥	تغيرات أخرى	(٩٧,٩٧٥)
٦	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقارير المالية (١+٢–٣–٤±٥)**	**٦٧٣,٨٠٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

١	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقارير السابقة.**	**١,٤٩٩,٦٣٦**
٢	القروض وسندات الدين التي تعثّرت منذ آخر فترة تقارير مالية.	٦٧٤,١٨٣
٣	العودة إلى حالة عدم التعثر	–
٤	مبالغ مشطوبة	(٩٣٤,٤٣٠)
٥	تغيرات أخرى	(٢٠٥,٣٠٩)
٦	**القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقارير المالية (١+٢–٣–٤±٥)**	**١,٠٣٤,٠٨٢**

١٫١. المخاطر الائتمانية "ب": إفصاحات إضافية متعلقة بالجودة الائتمانية للأصول

يُوصى بتصنيف الحساب أو العلاقة التي فات على موعد استحقاقها ٩٠ يوماً كحساب أو علاقة "متعثّرة" مع تخفيض التصنيف الائتماني المحدد. كما يُصنَّف جميع العملاء المتعثرين، أي الذين يمر ٩٠ يوماً أو أكثر على استحقاق أموالهم الرئيسية أو فوائدهم/أرباحهم المستحقة بدون سداد، بشكل عام كعملاء "متعثرين" وتعتبر أموالهم غير مسددة ومن الممكن أنْ يُقترح تخفيض التصنيف الائتماني لشركة أو قرض (مع التحول الفوري إلى سوق متوفرة الخدمة) قبل وصول فترة الاستحقاق إلى ٩٠ يوماً في حال حدوث تراجع جذري في مستوى الجودة لأسباب مالية أو غير مالية.

بالنسبة للمحافظ الاستثمارية للأفراد، يُوصى بتصنيف الحساب/العلاقة التي فات على موعد استحقاقها ٩٠ يوماً حساب او علاقة "متعثرة".

يشير مصطلح "الأصل المصنَّف" إلى تعرّض متعثر أو مشكوك في تحصيله أو خسارة.

فات على المبلغ ٢٠,٤٦٣,٩٤٤ درهم ٩٠ يوماً منذ تاريخ استحقاقه بدون سداد ولم يُصنَّف كقرض متعثر تُصنَّف حالات التعرّض هذه ضمن المرحلة ٢ لأنها مكفولة تماماً بضمان ملموس.

١٫٢. انخفاض قيمة الأصول المالية

يتم تقييم الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لتحديد الانخفاض في القيمة في كل تاريخ تقارير مالية. يطبق البنك منهجاً ثلاثي المراحل لتقدير مخصص الخسائر الائتمانية باستخدام منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب مقتضيات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بالنسبة للفئات التالية من الأدوات المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة:

- الأصول التمويلية والاستثمارية والاستثمار في السندات/الصكوك؛
- الأدوات الصادرة خارج الميزانية العمومية؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛
- المستحق من البنوك والمؤسسات المالية؛
- الأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزية؛ و
- أصول مالية أخرى (قروض وسَلف مدينة)

تمر الأصول المالية عبر ثلاث مراحل في ضوء التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ القيد الابتدائي. لا تُقيد خسائر انخفاض قيمة على الاستثمارات في الأسهم.

نمط انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشتمل نمط الخسائر الائتمانية المتوقعة على منهج منقسم إلى ثلاث مراحل بناء على التغير في الجودة الائتمانية للأصول المالية منذ القيد الابتدائي تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع النواقص في النقد فيما يتعلق باحداث التعثر (i) إما على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية أو (ii) على مدار العمر المتوقع لأية أداة مالية في ضوء التراجع الائتماني منذ البداية.

- في المرحلة ١، إذا لم تشهد المخاطر الائتمانية ارتفاعاً ملحوظاً منذ القيد الابتدائي، يُسجل مبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهراً. تُحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهراً كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، والذي يمثل الخسائر الناجمة من أحداث التعثر في أداة مالية والتي تكون من المحتمل أنْ تقع خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقارير المالية. يحسب البنك مخصصاً للخسائر الائتمانية المتوقعة عن ١٢ شهراً بناء على توقع حدوث تعثر في الفترة المذكورة عقب تاريخ التقارير المالية. تنطبق احتمالات التعثر لفترة الأثني عشر (١٢) شهراً على مقدار الخسارة المتوقعة من التعثر وتُضرَب بالخسارة الناجمة عن التعثر ويُخصم منها ما يعادل قيمة تقريبية لسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- في المرحلة ٢، إذا كان هنالك ارتفاع ملحوظ في المخاطر الائتمانية منذ القيد الابتدائي ولكن الأدوات المالية لا تعتبر منخفض ائتمانياً، يُسجَّل مبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة المرجَّحة باحتمال التعثر. يُقدَّر احتمال التعثر والخسارة الناجمة عن التعثر على مدى عمر الأداة وتُخصم النواقص النقدية المتوقعة بقيمة تقريبية لسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- وفي المرحلة ٣، إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية، تُصنَّف هذه الأدوات المالية كائتمان منخفض القيمة ويُقيد مبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة للأصول المالية مع تحديد نسبة احتمال التعثر بـ ١٠٠٪.

بعد ذلك، تُحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية للنواقص المتوقعة في التدفقات النقدية في حال سحب التمويل. تُخصم النواقص النقدية المتوقعة بقيمة تقريبية تعادل سعر الفائدة الفعلي المتوقع على التمويل

يُقاس التزام البنك بالنسبة لكل ضمان بالمبلغ المقيد في بادئ الأمر مطروحاً منه الإطفاء المتراكم المقيد في بيان الدخل أو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقدِّر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض صاحب الائتمان عن أية خسارة ائتمانية يتكبدها. هذا وتُخصم النواقص النقدية بمقدار النسبة المعدلة حسب المخاطر فيما يتعلق بالتعرض. يقدم نمط الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرة آجلة ويقتضي استخدام توقعات معقولة ومؤيدة للظروف الاقتصادية المستقبلية لتحديد الارتفاع الملحوظ في المخاطر الائتمانية وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تقييم الارتفاع الملحوظ في المخاطر الائتمانية

يُجرى تقييم للارتفاع الملحوظ في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. لتحديد ما إذا كانتالمخاطر الائتمانية على أصل مالي ما قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ قيد الأصل، يُجري البنك مقارنة بين مخاطر التعثر على مدى العمر المتوقع للأصول المالية في تاريخ التقارير المالية وبين مخاطر التعثر المقابلة عند النشوء أو آخر مراجعة بحسب سياسة المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ المعتمدة لدى البنك، وذلك باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تُستخدم في عمليات إدارة المخاطر المطبقة حالياً في البنك. وفي كل تاريخ تقارير مالية، يتم إجراء تقييم على أساس فردي لأي تغيير في المخاطر الائتمانية بالنسبة للأصول التي يعتبر كل منها جوهرياً على أساس فردي، وتبعاً لمستوى القطاع بالنسبة للتعرض بالتجزئة.

ينتقل التعرّض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ في حال:

- تجاوزت التغييرات في التصنيف العتبة المحددة من طرف البنك فيما يتعلق بالقيد الابتدائي أو المراجعة الأخيرة بحسب سياسة المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ المعتمدة لدى البنك؛
- إعادة هيكلة وجدولة حساب من الحسابات؛
- فات موعد استحقاق أداة من الأدوات لأكثر من ٣٠ يوماً بدون سداد؛ و
- تم اعتبار المخاطر الائتمانية المقترنة بإحدى الأدوات أعلى بالمستوى استناداً إلى المعايير النوعية للبنك (مثل قطاع محفظة استثمار الأفراد المتروكة)

تظل الأدوات المنتقلة إلى المرحلة ٢ من المرحلة ١ في مرحلتها حتى تصبح قابلة للتأدية لفترة مستدامة تبعاً لسياسة البنك وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (١٢ شهراً). ويستند الانتقال من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣ إلى كون الأصول المالية منخفضة القيمة من الناحية الائتمانية من عدمه في تاريخ التقارير المالية.

الاستفادة من الخبرات في التقديرات الائتمانية

تقتضي منهجية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة لدى البنك استخدام الخبرات المتراكمة في وضع الأحكام الائتمانية لإدراج التأثير المقدر للعوامل غير المرصودة في النتائج النمطية للخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع فترات التقارير المالية.

يظل تعريف التعثر الذي يتبعه البنك لتقييم انخفاض القيمة متماشياً مع التوجهات المقترنة بالمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بدون الحاجة إلى الرجوع إلى الافتراضات، ومتسقاً مع المتطلبات التنظيمية.

يُنظَر إلى اللجنة الفرعية لرصد المخصصات على أنها السلطة الرئيسية المسؤولة عن تخفيض تصنيف الحسابات البنكية للشركات إلى حسابات متعثرة. وحيثما يلزم، ينطبق حكم ائتماني جوهري في حالة الانتقال بين المرحلة ١ والمرحلة ٢.

العمر المتوقع

عند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد البنك الفترة التعاقدية بحدها الأقصى التي يتعرض خلالها البنك للمخاطر الائتمانية مع السداد لغاية الاستحقاق.

سياسات إعادة التمويل وإعادة الهيكلة

إعادة التمويل: يُقصد به استبدال تسهيلات ائتمانية حالية لمدين ما من بنك آخر بتسهيلات ائتمانية جديدة من البنك العربي المتحدة أو تجميع تسهيلات ائتمانية حالية لمدين ما داخل البنك العربي المتحدة شريطة ألا تكون هذه التسهيلات متعثرة أو من المحتمل أنْ تفضي إلى وقوع تعثّر.

إعادة الهيكلة: يُقصد به التعديل أو التبديل المادي على شروط وأحكام تسهيلات ائتمانية حالية لمدين ما، وقد يشمل تخفيض أو تأجيل دفعات، أحكام إضافية/فائدة مخفضة/معدلات أرباح أو فوائد/تجميع أرباح أو تنازل/تخفيف القيود أو الشروط والأحكام، أو تخفيف شروط ضمانات/كفالات. في مثل هذه الظروف، إن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق على إعادة الهيكلة من المحتمل أن يفضي إلى وقوع خلل ائتماني على الفور أو في المستقبل القريب

تشهد التعريفات تحديثاً في السياسات ذات الصلة للبنك بما يتماشى مع التوجيهات الإرشادية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- يجوز أنْ يقرر البنك إعادة تمويل تسهيل ائتماني حالي من بنك آخر إذا لم يكن المدين يواجه ضائقة مالية.
- يلزم أنْ تتبع مقترحات إعادة تمويل تسهيلات ائتمانية حالية – التي تستوفي تعريف "إعادة التمويل"، الإجراءات المطبقة حالياً بشأن الموافقة على الائتمان فيما يتعلق بالتسهيلات الجديدة والحالية.
- إذا صدرت عن حساب ما إشارات تحذيرية مبكرة (بعد خضوعه للتقييم بناء على المؤشرات التحذيرية الداخلية المبكرة لدى البنك) ربما تؤدي إلى احتمال وقوع تعثّر، يقوم البنك بإدراج الحساب على قائمة الرقابة لغرض الاستدراك/المعالجة المبكرة. تقوم سلطة الاعتماد المعنية بمراجعة التسهيلات الائتمانية التي تسجل تلك المؤشرات والتي ربما تؤدي إلى خلل ائتماني، وتقرر ما إذا كان التسهيل يحتاج إلى تخفيض ائتماني أو إعادة هيكلة.
- عادةً ما يدرس البنك خيار إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية حالية كي يتفادى أي تعثر محتمل أو يعالج أي تعثر حالي في الدفع أو يعيد تأهيل ذمم مدينة غير مسددة، وكذلك عادةً ما يبحث أية خيارات بديلة ممكنة أفضل من الاستعجال في الالتجاء إلى أية سبل انتصاف قانونية.

من الممكن أنْ تحمل التسهيلات الائتمانية الحالية التي تُطرح لإعادة الهيكلة سمة واحدة أو أكثر من السمات التالية:

- مرور أكثر من ٩٠ يوماً على الفوائد/مدفوعات الأرباح منذ تاريخ استحقاقها بدون سداد
- مرور أكثر من ٩٠ يوماً على الدفعات الرئيسية منذ تاريخ استحقاقها بدون سداد.
- مرور المدين بصعوبات مالية خطيرة
- وجود شكوك حول مصادر السداد أو القدرة على سداد أو تأدية الديون.
- وجود شكوك حول قيمة أو إمكانية استرداد ضمان معزز
- تعرُّض الموكل لخطر خسارة كل أو غالبية رأس المال بصورة حقيقية.
- عدم تكلُّل إعادة الجدولة السابقة بالنجاح
- أي ظروف أخرى حسبما يراه كبير مسؤولي الائتمان/ كبير مسؤولي إدارة المخاطر مناسباً

أما شروط وأحكام التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها فربما تحمل سمة واحدة أو أكثر من السمات التالية:

- انخفاض في معدل الفائدة/الربح المدفوع نقداً
- انخفاض في الرسوم انخفاض في الرسوم
- تنازل عن الفوائد/الأرباح (عدم استرداد الفوائد/الأرباح المستحقة)
- انخفاض أو إعادة جدولة الدفعات الرئيسية
- تمديد أجل استحقاق القرض
- استقطاع من الدفعات الرئيسية
- تخفيف التعهدات و/أو الشروط المالية
- آلية لمنح البنك مكافآت إضافية عند تحقيق نتائج إيجابية، مثل أتعاب على النجاح أو عدم دفع فوائد/أرباح نقدية (دفعات عينية)
- انخفاض معدل القرض إلى القيمة بشكل ملموس بسبب انخفاض قيمة الضمان.

يظل التقييم الائتماني الشامل للحالة الائتمانية للمدين وقدرته على السداد محل تقدير، وسيساعد ذلك على التعرُّف على طبيعة التسهيلات المعاد هيكلتها ونسبة المخاطر اللاحقة بالنسبة للمدين قبل وبعد تطبيق التسهيلات المعدلة. هذا وتتم مراقبة الحسابات عن كثب لتقييم مصدر السداد والقدرة على السداد من الممكن إلغاء نسبة المخاطر المحددة ضمن هيكل التسهيلات المعدل لغاية الوفاء بالالتزام بالصورة المأمولة.

عند دراسة المقترحات المقدمة لإعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية حالية، يتم إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية عند تقييم المركز المالي للمدين وقدرته على السداد والمخاطر الائتمانية ككل:

- الأداء المالي الحالي والمستقبلي وفهم الافتراضات وأوجه الحساسية الرئيسية
- النظرة الاستشرافية للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية واستدامتها
- توفر تدفقات نقدية خالصة والوصول إليها.
- جميع تفاصيل التسهيلات الممولة وغير الممولة من مقرضين آخرين وجداول السداد وأية كفالات مقدمة من الأفراد أو الشركات.
- تفاصيل الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين، إضافةً إلى الشيكات مؤجلة الدفع الصادرة.
- جميع تفاصيل الأصول المتداولة والثابتة مع تفاصيل الضمانات الممنوحة للمقرضين الآخرين.
- التقدير الحالي لقيمة وإمكانية استرداد الكفالة الحالية واحتمال ارتفاع القيمة أو انخفاضها على مدار الوقت. في حال وجود نقص في المعلومات المتاحة أو عدم وجود تفاصيل كافية أو غير مهمة، يؤخذ بعين الاعتبار الاستشاريون الخارجيون المشاركون لدعم المدين والحصول على تقييم مستقل للحالة لغرض إفادة البنك بصورة أفضل.

تخضع إعادة التمويل، حسب التعريف الوارد أعلاه، إلى الإجراءات الائتمانية المعتادة ويتم تقييم مستوى مخاطر المدين بناء على المعايير المحددة في السياسة.

إذا شهدت التسهيلات الائتمانية إعادة هيكلة وباتت على إثرها مندرجة ضمن "التسهيلات الائتمانية المتعثرة" حسب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُصنَّف الائتمان كائتمان "مشكوك في تحصيله"

يجوز أنْ يتسع نطاق إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة ليشمل ترتيبات دفع واتفاق على شروط وأحكام معدلة. وبعد أنْ يُعاد التفاوض حول الشروط، لا يعتبر القرض بعدها متأخراً عن السداد هذا وتراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان استيفاء جميع المعايير وسداد جميع الدفعات المستقبلية. تظل القروض خاضعةً إلى تقييم فردي وجماعي لتحديد الانخفاض في القيمة، والذي يُحسب باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

تُعرَّف التسهيلات المعاد جدولتها بأنها تلك التسهيلات الخاضعة لأحكام معاد التفاوض عليها والتي لا تعرِّض البنك إلى خسارة صافي القيمة الحالية.

وتُعرَّف التسهيلات المعاد هيكلتها بأنها تلك التسهيلات الخاضعة للأحكام المعاد التفاوض عليها والتي تعرِّض البنك إلى خسارة صافي القيمة الحالية مقارنةً مع التسهيل الأصلي. من الممكن أن تقع خسارة صافي القيمة الحالية لأسباب متفرقة، مثل تخفيض المبلغ الرئيسي، تخفيض سعر الفائدة/معدل الربح، تمديد أجل استحقاق القرض أو أية شروط وأحكام لاحقة أخرى.

تفاصيل حالات التعرّض للمخاطر الائتمانية تبعاً للمناطق الجغرافية (دولة الإقامة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

الدولة	السنة المالية ٢٠٢٢	
	الأصول المدرجة في الميزانية العمومية	الأصول المحتملة واالتزامات غير المستخدمة
الإمارات العربية المتحدة	١١,٩٦١,٠١١	٤,٥٨٠,٨٩٧
دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط	١,١٠٦,٢٠٩	١١,٧٧٢
أوربا	١٩٢,١٨٠	١٤,٧٤٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٧,٥٨٥	–
باقي دول العالم	٨٠٤,١٨٤	٥٦,١٤٢
الإجمالي	**١٤,٣٠١,١٦٩**	**٤,٦٦٣,٥٠٩**

تفاصيل القروض والسلف (حالات التعرّض المموّلة) حسب المناطق الجغرافية (دولة الإقامة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

الدولة	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	٦,٣٤٩,٥٢٠	١,٣٤١,١٢٥	٧,٦٩٠,٦٤٥
البحرين	٣٢,٧٩٠	–	٣٢,٧٩٠
بنغلاديش	٤٧,٧٤٣	–	٤٧,٧٤٣
بوروندي	٢٤,٣٨٠	–	٢٤,٣٨٠
الصين	–	–	–
قبرص	–	–	–
مصر	١٤٠,٨٧٥	–	١٤٠,٨٧٥
فرنسا	–	–	–
ألمانيا	–	–	–
الأردن	٧٥,٢٨٦	–	٧٥,٢٨٦
موريشيوس	٥٥,٠٨٨	–	٥٥,٠٨٨
نيجيريا	٥٦,٢٩٧	–	٥٦,٢٩٧
سلطنة عمان	٥٠,١٩٩	–	٥٠,١٩٩
قطر	–	–	–
المملكة العربية السعودية	٩٩٩	–	٩٩٩
سويسرا	–	–	–
تركيا	٤٦,٩٧٢	–	٤٦,٩٧٢
فيتنام	١٨,٣٦٣	–	١٨,٣٦٣
الإجمالي	٦,٨٩٨,٥١٠	١,٣٤١,١٢٥	٨,٢٣٩,٦٣٥

١٠,٦. المخاطر الائتمانية "ج": متطلبات الإفصاح النوعية فيما يتعلق بتقنيات خفض المخاطر الائتمانية

تُجرى مقاصة للأصول واالتزامات المالية وتُدرج بالصافي في المركز المالي فقط عندما يكون هنالك حق قانوني قابل للإنفاذ لمقاصة المبالغ المسجلة وعندما يرغب البنك بالتسوية إما على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية االلتزام في وقت واحد معاً.

تُعرض المداخيل والمصاريف على أساس الصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك أو بشأن الأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة معاملات مماثلة، مثل النشاط التجاري للبنك.

يكون البنك طرفاً في عدد من الترتيبات، مثل اتفاقية المقاصة الرئيسية، التي تمنح حق مقاصة الأصول المالية واالتزامات المالية، ولكن ذلك يحدث عندما يكون لدى البنك رغبة في تسوية المبالغ بالصافي أو في آن واحد، ولذلك فإن الأصول واالتزامات المقصودة تُعرض على أساس إجمالي.

مبالغ حالات التعرّض منخفضة القيمة (بحسب التعريف المستخدم من جانب البنك لأغراض المحاسبة) والمخصصات ذات الصلة، وفرز القطاعات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

قروض منخفضة القيمة على مستوى القطاع		
القطاع الاقتصادي	الإجمالي	المخصصات
القطاع الحكومي والعام	–	–
التجارة	١٠٤,٤٨٦	٧٨,٨٥٧
قروض شخصية (للأفراد والشركات)	٣٣٥,١٤٤	٩٢,٥٤٢
التصنيع	١٤٣,١٥٨	٧٥,٢٦٥
الإنشاءات	٣,٠٨١	٦١٩
الخدمات	٨,٩١٩	٢,٣٠٨
المؤسسات المالية	٧٩,٠١٩	٤٧,٢٣٤
النقل والاتصالات	–	–
الزراعة	–	–
أخرى	–	–
الإجمالي	٦٧٣,٨٠٦	٢٩٦,٨٢٥

تحليل تقادم حالات التعرّض التي فات موعد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها من الناحية المحاسبية.

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

السنة المالية ٢٠٢٢	أقل من ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٩٠ يوماً	أكثر من ٩١ يوماً	الإجمالي
قروض وسُلف	٤٨,٠٦١	٤٩٢	٢٤٥	٣,٧١٠	٥٢,٥٠٨
السنة المالية ٢٠٢١	أقل من ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٩٠ يوماً	أكثر من ٩١ يوماً	الإجمالي
قروض وسُلف	٤٢,٣٩٦	٨,١٤٤	٧١٠	١٢٥	٥١,٣٧٥

تفاصيل حالات التعرّض المعاد هيكلتها (بالصافي) بين حالات التعرّض منخفضة القيمة وغير منخفضة القيمة

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
غير مخفّضة القيمة	حالات التعرّض المعاد هيكلتها	مخفضة القيمة	غير مخفّضة القيمة	Impaired	Not impaired
٥٧٦,٢٤١	٣٣٥,٧٤٩	٢٤٠,٤٩٢	٦٢٤,٨٤٧	٤٦٧,١٥٣	١٥٧,٦٩٤

١٠,٧. مخاطر الالتزامات المرتبطة بالائتمان

تشتمل المنتجات التي يعرضها البنك على الكفالات وخطابات الاعتماد للمستفيدين بالنيابة عن المدين، عند عرض مثل هذه المنتجات، يتعهد البنك بالسداد للمستفيد في حال تعثُّر المدين مما يعرِّض البنك لمخاطر مماثلة لتلك المقترنة بالأصول التمويلية والاستثمارية، ويتم خفض هذه المخاطر باتباع الأدوات والسياسات الرقابية ذاتها.

تتنوع أشكال الضمانات لتشمل جميع البنود النقدية وشبه النقدية، مثل الهامش النقدي، الودائع الثابتة المرهونة، الضمانات المالية غير المشروطة من بنوك مقبولة، الأدوات القابلة للتداول مثل الشيكات البنكية، أوامر الدفع عند الطلب، الكمبيالات الصادرة عن البنوك الرئيسية وبعض الأوراق المالية/السندات الحكومية.

يُقصد بالكفالة أي ضمان إضافي يحمي البنك من مخاطر التعرّض في حال عدم كفاية المصدر الرئيسي للسداد وسيولة الضمان المذكور أعلاه لتسوية حالات التعرّض الخاصة بالبنك بشكلٍ كامل.

نذكر مثال على هذه الكفالات: رهن العقارات، رهن الأسهم المميزة المسعرة والمدرجة من أسهم الشركة، رهن آلات ومكائن ومركبات وما إلى ذلك. هذا وتحدد سياسة الائتمان معايير مقبولة للتقييم ومواعيد إجرائه بناء على نوع الأصل، ويتم اعتماد قائمة بشركات التقييم المعتمدة لإجراء أي تقييم من هذا القبيل.

تنشأ تركيزات المخاطر الائتمانية عندما يشارك عدد من العملاء في عدد من الأنشطة التجارية المتشابهة، أو أنشطة في المنطقة الجغرافية نفسها، أو يكون لهم سمات اقتصادية متشابهة مما يؤدي إلى تقويض قدرتهم على الوفاء بالتزامات تعاقدية على نحو مماثل بسبب تغيرات في ظروف اقتصادية أو سياسية أو غيرها. وتشير تركيزات المخاطر الائتمانية إلى الحساسية ذات الصلة حول قدرة البنك على أداء التطويرات المؤثرة على قطاع معين أو موقع جغرافي محدد.

يسعى البنك نحو إدارة تعرُّضه للمخاطر الائتمانية من خلال تنوع مصادر تمويله لضمان عدم تشكُّل تركيزات مخاطر غير مبررة مع أفراد أو مجموعات عملاء في مواقع جغرافية محددة أو قطاعات اقتصادية محددة، ويتحقق ذلك من خلال التقيد بمستويات قابلية تحمل المخاطر ومعايير السوق المستهدفة ومعايير قبول المخاطر.

ويدير البنك المخاطر الائتمانية بوضع حدود على حجم المخاطر المقبولة فيما يتعلق بالعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء والقطاعات الاقتصادية. ويتم خفض المخاطر الائتمانية أيضاً بالتأمين على القروض باستخدام كفالات وضمانات ملموسة.

١٠,٨. الإفصاحات حول المخاطر الائتمانية: الإفصاحات النوعية حول تطبيق البنوك تصنيفات ائتمانية خارجية ضمن إطار المنهج الموحد للمخاطر الائتمانية.

يسمح المنهج الموحد لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية، حسبما جاء في المعايير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لكفاية رؤوس أموال البنوك في دولة الإمارات، باستخدام تقييمات المخاطر من قبل مؤسسات تقييم ائتماني خارجية لتحديد العوامل المرجحة بالمخاطر والمطبقة على الأطراف المقابلة المصنفة خارجياً. يستخدم البنك تقييمات المخاطر المعدَّة من قبل مؤسسات تقييم ائتماني خارجية معتمدة لدى المصرف المركزي – مثل موديز انفستورز سيرفيس، ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش – بغية تحديد العوامل المرجحة بالمخاطر بالنسبة للأطراف المصنفة خارجياً ضمن فئات الأصول التالية: البنوك السيادية، شركات القطاع العام، بنوك التطوير متعددة الأطراف، البنوك، شركات الأوراق المالية والمؤسسات.

١٠,٩. المخاطر الائتمانية٣: لمحة عامة حول تقنيات خفض المخاطر الائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		حالات تعرّض غير مكفولة بضمانات: القيمة الدفترية	حالات تعرّض مكفولة بضمانات	حالات التعرّض المكفولة بضمانات، منها: المبلغ المكفول بضمان	حالات التعرّض المضمونة بكفالات مالية	حالات التعرّض المضمونة بكفالات مالية، منها: المبلغ المكفول بضمان	حالات التعرّض المكفولة بمشتقات ائتمانية	حالات التعرّض المضمونة بمشتقات ائتمانية، منها: المبلغ المكفول بضمان
١	قروض	٨,٢٣٩,٦٣٥	١,٨٥٧,١٠٥	٧٥٩,٥٩٧	٠	٠	٠	٠
٢	سندات دين	٣,٨٨٩,٠٦٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	**الإجمالي**	**١٢,١٢٨,٦٩٩**	**١,٨٥٧,١٠٥**	**٧٥٩,٥٩٧**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
٤	المتعثر منها:	٦٧٣,٨٠٦	٣٣,٥٣١	٥٤٨	٠	٠	٠	٠

١٠,١٠. المخاطر الائتمانية٤: المنهج الموحَّد – آثار التعرض للمخاطر الائتمانية وخفض المخاطر الائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		حالات تعرّض قبل التحول الائتماني وخفض المخاطر الائتمانية		حالات تعرّض بعد التحول الائتماني وخفض المخاطر الائتمانية		الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	
	فئات الأصول	المبالغ المدرجة في الميزانية العمومية	المبالغ خارج الميزانية العمومية	المبالغ المدرجة في الميزانية العمومية	المبالغ خارج الميزانية العمومية	الأصول المرجحة بالمخاطر	كثافة الأصول المرجحة بالمخاطر
١	الجهات السيادية ومصارفها المركزية	٣,٩٠٦,٣٥١	٦٤,٤٢١	٣,٩٠٦,٣٥١	٣,٠٨٢	٩١٥,١١٦	%٨,٩
٢	جهات القطاع العام	١,٥٩٣,٥٨٨	٨٠,٠٠٠	١,٥٩٣,٥٨٨	٠	٨٦٤,٦٤٨	%٨,٤
٣	البنوك الإنمائية متعددة الأطراف	٩٩,٠٣٩	٠	٩٩,٠٣٩	٠	٤٩,٥٢٠	%٠,٥
٤	البنوك	١,٠٩٠,٧١٩	٣٨٢,٦٢٧	١,٠٩٠,٧١٩	٣٧٦,٧٥١	٨١٢,٤٢٩	%٧,٩
٥	شركات الأوراق المالية	٠	٦١٣	٠	٦١٣	٦١٣	%٠,٠
٦	الشركات	٤,٦٠٧,٤٢٦	٤,٣١٤,١٤١	٣,٨٥٧,٦٥٤	٢,٣٥٠,٨٨٩	٥,١٠٠,٢٦٩	%٤٩,٤
٧	محافظ التجزئة التنظيمية	٥١٥,٣٧٨	٧٨,٤١٥	٥١١,٨٧٠	٦	٤٠٠,٦٣١	%٣,٩
٨	مضمونة بعقارات سكنية	٧٦٠,٣٧٦	٠	٧٥٨,٩٥٦	٠	٢٨١,٥١٨	%٢,٧
٩	مضمونة بعقارات تجارية	٧٣٩,٨٩٩	٤٥,٨٤٢	٧٢٥,٥١٠	١٠,١١٠	٧٢٥,٦٢٠	%٧,٠
١٠	الاستثمار السهمي في الصناديق	٠	٠	٠	٠	٥٥٢,٩٨٤	%٥,٤
١١	فروض فات موعد استحقاقها	٧٤٨,٥٧٤	١٣٨,٨٩٣	٣٨٥,٥٧٨	٨٤,٠٥١	١١,١٤٥	%٠,١
١٢	الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر	٢٤,٤٩٥	٠	٧,٤٣٠	٠	٦١٧,٣٤٩	%٦,٠
١٣	أصول أخرى	٧٣٣,٩٨٩	١,٠٤٨	٧٢٤,٩٤٧	٧.٢	٠	%٠,٠
١٤	الإجمالي	١٤,٨١٩,٨٣٤	٥,١٠٦,٠٠٠	١٣,٦٦١,٦٤٢	٢,٨٢٦,٢٠٥	١٠,٣٣١,٨٤١	%١٠٠,٠

١٠,١١. المخاطر الائتمانية٥: النهج الموحَّد – حالات التعرّض للمخاطر الائتمانية حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	فئات الأصول / وزن المخاطر	%٠	%٢٠	%٣٥	%٥٠	%٧٥	%١٠٠	%١٥٠	أخرى	إجمالي المبلغ الائتماني (عقب التحويل الائتماني وعقب خفض المخاطر الائتمانية)
١	الجهات السيادية ومصارفها المركزية	٢,٨٥٧,٤٣٨	١٧١,٠٩٩	٠	٠	٠	٨٨٠,٨٩٦	٠	٠	٣,٩٠٩,٤٣٣
٢	جهات القطاع العام	٠	٦٥٧,١٤٧	٠	٤٠٦,٤٤٥	٠	٥٢٩,٩٩٦	٠	٠	١,٥٩٣,٥٨٨
٣	البنوك الإنمائية متعددة الأطراف	٠	٠	٠	٩٩,٠٣٩	٠	٠	٠	٠	٩٩,٠٣٩
٤	البنوك	٠	٣٧٧,٢١٨	٠	٧٠٦,٥٣٤	٠	٣٨٣,٧١٦	١	٠	١,٤٦٧,٤٧٠
٥	شركات الأوراق المالية	٠	٠	٠	٠	٠	٦١٣	٠	٠	٦١٣
٦	الشركات	١,٠٦٩,٨٣٣	٠	٠	٠	٠	٤,٨٨٢,٤٣٧	٠	٢٥٦,٢٧٣	٦,٢٠٨,٥٤٣
٧	محافظ التجزئة التنظيمية	٦	٠	٠	٠	٤٤٤,٩٥٧	٦٦,٩١٣	٠	٠	٥١١,٨٧٧
٨	مضمونة بعقارات سكنية	٠	٠	٧٢٧,١٢٧	٠	١٩,٢١٩	١٢,٦٠٩	٠	٠	٧٥٨,٩٥٦
٩	مضمونة بعقارات تجارية	١٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٧٢٥,٦٢٠	٠	٠	٧٣٥,٦٢٠
١٠	الاستثمار السهمي في الصناديق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	قروض فات موعد استحقاقها	٩,٧٧٤	٠	٠	٠	٠	٢٧٣,٥٩٨	١٨٦,٢٥٧	٠	٤٦٩,٦٢٩
١٢	الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧,٤٣٠	٠	٧,٤٣٠
١٣	أصول أخرى	١٠٨,٥٧٢	٠	٠	٠	٠	٦١٦,٥٣٥	٥٤٢	٠	٧٢٥,٦٥٠
١٤	**الإجمالي**	**٤,٠٥٥,٦٢٣**	**١,٢٠٥,٤٦٤**	**٧٢٧,١٢٧**	**١,٢١٢,٠١٩**	**٤٦٤,١٧٦**	**٨,٣٧٢,٩٣٤**	**١٩٤,٢٣١**	**٢٥٦,٢٧٣**	**١٦,٤٨٧,٨٤٧**

١١. المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل

تتمثّل المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل في احتمالية تخلف الطرف المقابل في معاملة ما عن السداد قبل التسوية النهائية للمعاملة في الحالات التي يكون فيها هناك مخاطر خسارة ثنائية. وتُعدّ مخاطر الخسارة الثنائيةّ المفهوم الأساسي الذي يتم الاستناد له في حساب المخاطر لدى الطرف المقابل. إن التعريف الواسع للمخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل يشمل مخاطر الطريق الخاطئ. يحسب البنك تكلفة المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلف الطرف المقابل عن كافة حالات التعرّض التي تؤدي لوجود مخاطر ائتمانية ناتجة عن تخلف الطرف المقابل. نبيّن فيما يلي فئات المعاملات التي تؤدي لوجود مخاطر ائتمانية ناتجة عن تخلف الطرف المقابل:

- الصكوك الاشتقاقية المتداولة خارج البورصة
- الصكوك الاشتقاقية المتداولة في البورصة
- معاملات ذات تسوية طويلة الأمد
- معاملات تمويل أوراق مالية

إنّ المعاملات المذكورة أعلاه تعرض بشكلٍ عام الخصائص المجردة الآتية:

- تولّد المعاملات تعرّضاً حالياً أو قيمة سوقية
- يكون للمعاملات قيمة سوقية مستقبلية عشوائية مرتبطة بها بناءً على متغيرات السوق.

١١,١. تحليل المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن تخلف الطرف المقابل

لا ينطبق هذا الإفصاح طالما أن البنك لا يوجد لديه أي تعرض لمخاطر أطراف مقابلة مركزية

١١,٢. المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل١: تحليل التعرض المتعلق بالمخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل حسب النهج المتبع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		تكاليف استبدال	تعرض مستقبلي محتمل	التعرض الإيجابي الفعال المتوقع	استخدام دالة الفا لحساب "التعرض عند حدوث تخلف عن السداد" التنظيمي	التعرض عند حدوث تخلف عن السداد عقب خفض المخاطر الائتمانية	الأصول المرجحة بالمخاطر
١	النهج الموحد للمخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل	٨٤,٨٠٧	٢٣١,٢٢٢		١,٤	٤٤٢,٤٤٠	٢٩٧,٧٣٢
٢				٠	٠	٠	٠
٣	النهج البسيط لخفض المخاطر الائتمانية (بالنسبة لمعاملات تمويل الأورق المالية)					٠	٠
٤	النهج الشامل لخفض المخاطر الائتمانية (بالنسبة لمعاملات تمويل الأوراق المالية)					٠	٠
٥	القيمة المعرّضة للمخاطر بالنسبة لمعاملات تمويل الأوراق المالية					٠	٠
٦	**الإجمالي**						**٢٩٧,٧٣٢**

١١,٣. المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل٣: النهج الموحّد – حالات التعرّض للمخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل حسب المحفظة التنظيمية وأوزان المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

المحفظة التنظيمية / وزن المخاطر	٠%	٢٠%	٥٠%	٧٥%	١٠٠%	١٥٠%	أخرى	إجمالي التعرض الائتماني
الجهات السيادية	٣,٠٨٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣,٠٨٢
جهات القطاع العام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البنوك الإنمائية متعددة الأطراف	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
البنوك	٠	١٤,٩٩٤	٢٥٩,٢٦٣	٠	٥,٦٢٢	٠	٠	٢٧٩,٨٧٨
شركات الأوراق المالية	٠	٠	٠	٠	٦١٣	٠	٠	٦١٣
الشركات	٠	٠	٠	٠	١٥٨,٨٦٧	٠	٠	١٥٨,٨٦٧
محافظ التجزئة التنظيمية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مضمونة بعقارات سكنية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مضمونة بعقارات تجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاستثمار السهمي في الصناديق	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قروض فات موعد استحقاقها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أصول أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	**٣,٠٨٢**	**١٤,٩٩٤**	**٢٥٩,٢٦٣**	**٠**	**١٦٥,١٠١**	**٠**	**٠**	**٤٤٢,٤٤٠**

١١,٤. المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل٥: تكوين الضمانات فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	الضمانات المستخدمة في المعاملات المشتقة				الضمانات المستخدمة في معاملات تمويل الأوراق المالية	
	القيمة العادلة للضمانات المستلمة		القيمة العادلة للضمانات المرحلة			
	منفصلة	غير منفصلة	منفصلة	غير منفصلة	القيمة العادلة للضمانات المستلمة	القيمة العادلة للضمانات المرحلة
نقداً – عملة محلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نقداً – عملات أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديون سيادية محلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديون وكالات حكومية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سندات شركات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أوراق مالية تمثل حقوق ملكية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ضمانات أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**

١١,٥. المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل٦: حالات التعرّض للمشتقات الائتمانية

لا ينطبق هذا الإفصاح نظراً لأن البنك لا يوجد لديه أي تعرض للمشتقات الائتمانية

١١,٦. المخاطر الائتمانية الناشئة عن تخلف الطرف المقابل٨: حالات التعرّض للأطراف المقابلة المركزية

لا ينطبق هذا الإفصاح نظراً لأن البنك لا يوجد لديه أي تعرض للأطراف المقابلة المركزية

١٢. التوريق

لا ينطبق هذا الإفصاح نظراً لأن البنك لم يعقد أي صفقات توريق.

١٣. مخاطر السوق

١٣,١. مخاطر السوق "أ": متطلبات الإفصاح النوعية العامة المرتبطة بمخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بأن تتأثر إيرادات البنك أو رأسماله أو قدرته على تحقيق أهدافه التجارية سلباً بالتغيرات أو التقلبات في مستوى أسعار أو معدلات السوق؛ كأسعار صرف العملات الأجنبية/ معدلات الفائدة، وهوامش الائتمان وأسعار السوق على حقوق الملكية والصكوك/ والسندات وما شابه ذلك. ولا يشجع البنك على نشاطات تداول الأصول المصرفية، بالنظر إلى حجمه ووزنه. ويتميز البنك بضعف إقباله على مخاطر السوق، المرتكزة لدرجة التسامح المعتمدة في تحمل المخاطر. حيث يتيح البنك لعملائه حلول تحوط للحد من مخاطر السوق على التزاماتهم التي تعهدوا بها، وليس لأي أغراض احترازية. يسمح البنك بمنتجات محدودة لأغراض التحوط. وتتم مراقبة هذه الصفقات والإبلاغ عنها بصفة دورية. يقوم البنك بمعادلة معاملات عميله مع الأطراف المقابلة داخل البنك من أجل عدم تحمل أي مخاطر سوق كبيرة على هذه الصفقات.

تخضع مخاطر السوق لتنظيم إطار إدارة مخاطر المشروع، وإطار الإقبال على المخاطرة وسياسة مخاطر السوق المعتمدة من مجلس إدارة البنك. وقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تراجع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مع لجنة إدارة المخاطر سياسة مخاطر السوق والإقبال على المخاطر ومستويات التسامح في تحملها التي تقترحها إدارة المخاطر في البنك، وذلك في ضوء أهداف البنك واستراتيجيته ودرجة إقباله الإجمالية على المخاطرة. وتتم مراجعة إطار إدارة مخاطر المشروع وسياسة مخاطر السوق بشكل سنوي، حيث يتم اعتماد التغييرات/ التحسينات إن وجدت من قبل لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتراقب لجنة الأصول والخصوم أوضاع مخاطر السوق، ويتولى رئيس إدارة مخاطر المشروع مهمة إبلاغ لجنة الأصول والخصوم بالمعلومات المرتبطة بالإدارة لضرورة مناقشتها وحلها وإصدار القرارات بشأنها. وتنطوي وظيفة مخاطر السوق تحت وحدة إدارة مخاطر المشروع التابعة لإدارة المخاطر، وتخضع لإشراف مدير المخاطر. تراجع دائرة إدارة مخاطر السوق الإطار بصفة دورية، وتضمن بقاءها بمحاذاة أوضاع السوق المتغيرة وآخر المستجدات في اللوائح التنظيمية المفروضة على عمليات البنك.

ويحسب البنك المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق باستخدام النهج القياسي المنبثق عن اتفاقية بازل٣. وحيث أن البنك لم يعقد أي صفقات تداول حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، فلم تنطبق تكاليف رأسمالية على مخاطر السوق إلا بالنسبة لمخاطر سعر صرف العملات الأجنبية.

وتجد فيما يأتي التقارير الرئيسية المستخدمة في مخاطر السوق:

- مراقبة الحد حسب فئة المنتج أو الأصل
- استعلامات السوق والإبلاغ عن الإنذارات
- تقرير من سوق لآخر وتقرير التقييم
- تقارير فاعلية التحوط (معاملات مبادلة أسعار الفائدة) وحساب معدل التحوط
- مراقبة سقف تسهيلات البلد ومبادلة مخاطر الائتمان / تصنيف
- رصيد القيمة الدولارية ومحفظة التداول.
- تقرير عدم مطابقة معدلات الفائدة
- تقرير صافي الفوائد، القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
- اختبار الإجهاد

١٣,٢. مخاطر السوق ا: مخاطر السوق حسب النهج القياسي

		الأصول المرجحة بالمخاطر
١	مخاطر سعر الفائدة العام (العامة والخاصة)	٢,٩٤٠
٢	مخاطر حقوق الملكية (العامة والخاصة)	.
٣	مخاطر صرف العملات الأجنبية	٢,٩٤٠
٤	مخاطر السلع	.
	خيارات	
٥	النهج المبسَّط	.
٦	نهج دلتا زائد	.
٧	طريقة السيناريو	
٨	التوريق	.
٩	**الإجمالي**	**٢,٩٤٠**

١٤. مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تنشأ مخاطر سعر الفائدة عن احتمال تأثير المتغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية. ويتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة عدم التطابق أو وجود ثغرات بين قيم الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. وقد وضع المجلس حدوداً على ثغرات سعر الفائدة عن المدد المشروطة. وتتم مراقبة الصفقات بشكل يومي وتستخدم استراتيجيات التحوط لضمان بقاء الصفقات ضمن الحدود الموضوعة. ويتم التعامل مع مخاطر سعر الفائدة بشكل أساسي من خلال مراقبة ثغرات سعر الفائدة وعبر وضع حدود معتمدة سلفاً لحزم إعادة التسعير. وتعد لجنة الأصول والخصوم الجهة الرقابية على الامتثال لهذه الحدود، مدعومة بالسوق المالية ونشاطاتها الرقابية اليومية.

القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية

قياس مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك من خلال القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية:

توزع صفقات سجلات البنك الحساسة لسعر الفائدة بناء على إعادة تسعير التدفقات النقدية ولا تدرج هوامش الأرباح التجارية ضمن التدفقات النقدية ومنحنيات أسعار الخصم.

وتحدد Δ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية عن كل من سيناريوهات بازل الستة الآتية لصدمة سعر الفائدة في كل من العملات المهمة.

i. صدمة ارتفاع موازي؛
ii. صدمة انخفاض موازي؛
iii. صدمة الانحدار (انخفاض الأسعار قصيرة الأجل وارتفاع الأسعار طويلة الأجل)؛
iv. صدمة التسطيح (ارتفاع الأسعار قصيرة الأجل وانخفاض الأسعار طويلة الأجل)؛
v. صدمة ارتفاع الأسعار قصيرة الأجل؛ و
vi. صدمة انخفاض الأسعر قصيرة الأجل.

تضاف إضافات بخصوص التغييرات في قيمة الخيارات على دلتا القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتُحسب مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك Δ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية باعتباره الحد الأعلى لأسوأ Δ قيمة اقتصادية لحقوق الملكية في جميع سيناريوهات بازل الستة الموصوفة للإجهاد.

الإيرادات المعرَّضة للمخاطر

يعد قياس مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك من خلال القياس المستند إلى الإيرادات، Δ صافي الفوائد، مشابهاً لقياس Δ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية باستثناء أن القياسات المستندة إلى الإيرادات تقتصر على الأمد الزمني الأقصر.

توزع صفقات سجلات البنك الحساسة لسعر الفائدة بناء على إعادة تسعير التدفقات النقدية وتوزع جميع التدفقات النقدية الاسمية المعاد تسعيرها في أوعيتها الزمنية المحددة. ويتم ربط جميع التدفقات النقدية الاسمية المعاد تسعيرها ضمن وعاء زمني معين مع بعضها لتشكل صفقة واحدة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. ويحتسب Δ صافي الفوائد عن كل وعاء زمني لكل سيناريو إجهاد وعملة بوصفه منتج صفقة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، والتغير المفترض في سعر الفائدة.

وتوزع صفقات سجلات البنك دون استحقاق محدد على مختلف محافظ الاستحقاق. ولا يعدّ خطر السحب المبكر للودائع الآجلة وخطر السداد المبكر للقروض ذات الأسعار الثابتة في سجلات البنك من بين المخاطر المهمة. ويتم التعاطي مع خطر سعر الفائدة في سجلات البنك باستخدام مقايضات سعر الفائدة لحد ما.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في حسابات مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

- يتعرض البنك لمخاطر العديد من العملات وقد صنفت المخاطر في مجموعات لأغراض حساب مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، إلى "درهم إماراتي وغيرها" ودولار أمريكي"، استناداً إلى تاريخ استحقاقها.
- كما قسمت السحوبات على المكشوف في أوعية حسب الافتراضات السلوكية للودائع غير محددة الأجل كما هي معرفة في سياسة التصفية. وفي ضوء السقف التنظيمي البالغ ٦٠٪ من الانكشاف للمخاطر في وعاء الاستحقاق لأكثر من سنة واحدة، يتم إعادة تخصيص أي فائض بشكل نسبي حسب الأوزان إلى وعاء التدفقات النقدية لأقل من سنة واحدة.
- وقد وضعت الودائع غير محددة الأجل ضمن وعاء يتماشى مع السقف التنظيمي البالغ ٦٠٪ من الانكشاف للمخاطر في أوعية الاستحقاق لأكثر من سنة واحدة. يتم إعادة تخصيص أي فائض بشكل نسبي حسب الأوزان إلى أوعية التدفقات النقدية لأقل من سنة واحدة.

متوسط استحقاق إعادة التسعير المخصص للودائع غير محددة الأجل: ٢,٨ سنة

أقصى استحقاق لإعادة التسعير المخصص للودائع غير محددة الأجل: ٤ سنة

١٤,١. مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك: معلومات كمية حول مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

يكون أثر الصدمة على سعر الفائدة كالآتي:

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	Δ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية	**Δ صافي الفوائد**	**Δ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية**	**Δ صافي الفوائد**
التوازي لأعلى	(٥٠,٩٤١)	(٤٠,٤٠٤)	(٣٧,٥٣٠)	١٥٥,١٨٤
التوازي لأدنى	٧٨,٤٠٣	٤٠,٤٠٤	٨٩,٩٣١	(١٥٥,١٨٤)
المنحدر	(١٢,٢٥٩)		(٤٧١)	
المسطح	٨٢٤		(٧٥,١٣٤)	
السعر قصير الأجل مرتفع	١٩,٧٢٣		(٢٢,٧٦٤)	
السعر قصير الأجل منخفض	٢٤,٧٠٩		–	
الحد الأقصى	**٧٨,٤٠٣**		**(٧٥,١٣٤)**	
راس المال من الشريحة الأولى	**١,٤٨٦,٤٤٤**		**١,٠٧,٦٨١**	

١٥. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو فشلها، أو عن الحوادث الخارجية، التي تشمل المخاطر القانونية، دون استثناء المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وتُعدّ المخاطر التشغيلية متأصلة في كافة أقسام البنك، بما في ذلك جميع المنتجات والعمليات الأساسية والفرعية والأنظمة البنكية. لذلك تشكل الإدارة الكفؤة للمخاطر التشغيلية عنصراً جوهرياً في برنامج إدارة مخاطر العمل البنكي.

ويفترض مجلس الإدارة بأن المسؤولية الإجمالية عن إدارة المخاطر التشغيلية في البنك تحدد الأسلوب الصحيح الواجب اتباعه على مستوى القمة. كما يشمل هذا تحديد الإقبال على المخاطر التشغيلية، واعتماد إطار إدارة المخاطر التشغيلية، وإشراف الإدارة العليا لضمان مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والعمليات وتطبيقها بفاعلية على جميع المستويات.

ولدى البنك إطار ثابت للمخاطر التشغيلية يتكون من سياسات وإجراءات تضمن تعريف ضوابط إدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها والإبلاغ عنها ومراقبتها على مستوى البنك برمته. وقد تم النظر إلى نقل المخاطر على شكل تأمين كجزء من تخفيف المخاطر، عند اللزوم. وتتم حالياً عمليات مراجعة ومراقبة متواصلة لإدارة المخاطر التشغيلية من قبل داعمين مخصصين للمخاطر التشغيلية في جميع أقسام البنك، بالتعاون مع دائرة إدارة المخاطر التشغيلية. وتتابع وحدة إدارة المخاطر التشغيلية قيادة الجهود لتضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية في جميع أقسام البنك. وقد تم إفهام إطار إدارة المخاطر التشغيلية (التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، ومؤشر المخاطر الرئيسية، واختبار الضوابط والإبلاغ عن الحوادث) حالياً لأشخاص البنك وتضمينه في عملياته ونظمه، ما يمكن نظرة شمولية للمخاطر غير المالية، ويسهل التركيز على المخاطر الحساسة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية للبنك والضوابط المرافقة. إنه يوفر منصة لإيصال نظرة استشرافية للوعي بالمخاطر ويساند التركيز على إدارتها.

تحديد المخاطر ومراقبتها والإبلاغ عنها

تتضمن عملية تحديد المخاطر وتقييمها تقييم المخاطر في جميع النشاطات الجديدة التي لها أثر على العملية والنظام والأشخاص، ما قد يشمل منتجات أو عمليات أو أنظمة أو علاقات مع الغير أو التحالفات الاستراتيجية وما شابهها. وتستخدم منهجية تقييم المخاطر تقييماً أكثر تفصيلاً وموضوعية لحالات التعرّض للمخاطر التشغيلية بالنسبة للمخاطر الهامة المحددة من خلال عمليات تحديد المخاطر، التي تمكننا من وضع أولويات بالمخاطر والأعمال ذات الصلة للحد منها. وقد وضع دليل وضوابط نظام فعالة تتناسب مع مستوى المخاطر التشغيلية التي لا بدّ من إدارتها. وتساعد مراجعة الضوابط القائمة من خلال عملية الاختبار البنك على تحديد الفجوات بفاعلية، وتسهل أداء نشاط معالجتها في الوقت المناسب. ويعد الإبلاغ عن المشاكل والحوادث المتعلقة بالمخاطر في وقت حدوثها عاملاً حاسماً في عملية إدارة البنك للمخاطر التشغيلية. وهنالك عمليات المراقبة والإبلاغ للتحديث الدوري لوضع المخاطر التشغيلية الرئيسية. حيث تقدم التقارير إلى مجلس الإدارة (كجزء من موافاة مدير المخاطر بآخر المستجدات)، وكذلك إلى أعضاء لجنة المخاطر (RC) للاطلاع والحل.

إدارة مخاطر الاحتيال

تبنّى البنك سياسة "صفر تحمل" تجاه الاحتيال والرشوة والفساد، وعليه فإنه يسعى لاتخاذ تدابير تأديبية و/ أو قانونية بمواجهة أولئك الذين يرتكبون أعمالاً احتيالية أو غير لائقة أو يشاركون فيها أو يساعدون على ارتكابها. وتدير وحدة إدارة مخاطر الاحتيال والتحقيقات (FRM) مخاطر الاحتيال والتحقيقات فيها نيابة عن البنك. حيث تراقب الوحدة المعاملات الصادرة عن البطاقات ومنافذ البيع والقنوات الرقمية الأخرى، سواء بترتيبات تستخدم فيها مصادر داخلية أو بالاستعانة بمصادر خارجية. كما تعدّ الوحدة مسؤولة عن إدارة الحوادث وإجراء التحقيقات في جميع أقسام البنك، ومسك قاعدة بيانات بالخسائر التشغيلية.

ويعتبر النهج الفعال والوقائي المتبع لإدارة مخاطر الاحتيال من عوامل النجاح الأساسية في مكافحة حالات الاحتيال المتزايدة المرتكبة بحق المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم، مع البقاء على اطلاع باتجاهات الاحتيال السائدة في السوق. تابع البنك تقوية تدابيره المضادة للاحتيال، عبر جعل إمكانيات إدارة الاحتيال خاصته مركزية، وزيادة وعي موظفيه وعملائه بأمور الاحتيال، وكذلك عبر افتتاح مشاريع متنوعة للحؤول دون وقوع الاحتيال من خلال استخدام التكنولوجيا والأنظمة.

إدارة استمرارية الأعمال

تشكل سلامة الموظفين وقدرتهم على التعافي من الأزمات في الوقت المناسب أهمية قصوى بالنسبة للبنك. وقد تم إعداد إجراءات استجابة للطوارئ وخططاً لاستمرارية الأعمال (BCPs) للتعاطي بشكل ملائم مع حالات الأزمات.

وقد اتخذ البنك ما يلزم لضمان القيام بتدابير فاعلة في حال وقوع أزمة، وذلك كجزء من مبادرات إدارة استمرارية الأعمال، على سبيل المثال، حفارات الإخلاء، واختبار شجرة الاستدعاء، واختبار الأنظمة والتطبيقات الحساسة من موقع التعافي من الكوارث. ولدى البنك القدرة على ضمان أن تجري اختبارات على عمليات البنك الحساسة للتأكد من توافرها خلال مثل هذه الأوضاع مع إبقاء انقطاعات الأعمال بحدها الأدنى كنشاطات معتادة.

إدارة مخاطر رأس المال

يتبع البنك منهج المؤشر الأساسي المنصوص عنه في اتفاقية بازل٣، وذلك بغرض إدارة المخاطر التشغيلية وتحديد المبلغ الذي يحتاج البنك حيازته لتحمل الخسائر التشغيلية المحتملة.

١٦. سياسة التعويض

يهدف البنك العربي المتحد لجذب الأفراد الموهوبين والاحتفاظ بهم ومكافأتهم عبر تقديم عوض منافس ضمن القطاع الاقتصادي، ما يحفزهم على إنجاز أهداف البنك، ويشجعهم على تقديم مستوى عالٍ من الأداء. وتتولى لجنة الحوكمة والتعويض التابعة لمجلس الإدارة (GRC) الرقابة على حسن تطبيق التعويضات، بغية إنجاز هذه الغايات والوصول إلى حوكمة فاعلة لسياسات التعويض المتبعة لدينا.

لجنة الحوكمة والتعويض التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة الحوكمة والتعويض التابعة لمجلس الإدارة (GRC) الرقابة على سياسات البنك الخاصة برأس المال البشري، وتعدّ الجهة الأساسية التي تراقب التعويضات التي يقدمها البنك، نيابة عن مجلس الإدارة. وتتمتع لجنة الحوكمة والتعويض برقابة وتحكم مستقلين لمراجعة واعتماد سياسات إدارة رأس المال البشري التي تصادق عليها لجنة رأس المال البشري التابعة للبنك (HCC) أو لجنة الإدارة (ManCom) أو الرئيس التنفيذي (CEO).

كبار المديرين وأصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى (MRTs)

حدد البنك العربي المتحد الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين بوصفهم كبار المديرين في البنك بصفتهم المسؤولين عن الإدارة السليمة والحكيمة للبنك العربي المتحد.

وتماشياً مع نظام الحوكمة المؤسسية ومعايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، المنشورة في شهر سبتمبر ٢٠١٩، يعمل البنك العربي المتحد حالياً على تعريف وتحديد أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى استناداً إلى معايير مناسبة كماً ونوعاً. سيتم إبلاغ أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى بوضعهم كأصحاب قرار بحلول منتصف العام ٢٠٢٣.

العناصر الأساسية في سياسة التعويض

يسعى نهج التعويض المتبع لدى البنك العربي المتحد لتقديم عروض بدلات إجمالية للموظفين، بالارتكاز إلى ثقافة عادلة وشفافة أساسها الأداء، لضمان أن تتماشى ممارساتنا في التعويض مع استراتيجيتنا المتبعة في أعمالنا، وأهداف إدارة المخاطر والاستدامة طويلة الأمد التي نتبعها. تتمثل مبادئنا في:

- الدفع مقابل الأداء، استناداً إلى تحمل متزن للمخاطر وسلوك تجاري سليم، يتم قياسه باتباع عملية تصنيف تقييمي للأداء.
- جذب أعلى الكفاءات والمهارات والموارد الحساسة في الأعمال، والمحافظة عليهم وتحفيز جميع الموظفين لتحقيق نتائج بكرامة وإنصاف.
- رصد اتجاهات التعويض وممارساته في الأسواق ذات الصلة.
- الامتثال لدليل الحوكمة المؤسسية ومتطلبات نظامها.

ويرتكز التعويض في البنك العربي المتحد على الدور (الذي يتم قياسه من خلال تقييم العمل)، وأداء الفرد وقدرات وإمكانيات الموظف. ويتم تعويض الوظائف الرقابية كالمخاطر والامتثال والتدقيق بغض النظر عن أداء البنك. بالنسبة لهذه الوظائف الرقابية، تكون نسبة الدفعات الثابتة إلى الدفعات المتغيرة أعلى منها في بقية الوظائف

عناصر التعويض الرئيسية

(أ) الدفعات الثابتة

يسعى البنك العربي المتحد لجذب الموظفين والمحافظة عليهم من خلال عرض راتب ثابت تنافسي بالنسبة لما هو سائد في السوق. وتتحدد الدفعات الثابتة استناداً إلى مسؤوليات العمل، والخبرة اللازمة ومرجعية السوق.

(ب) الاستحقاقات

عدا عن رواتبهم، تقدم للموظفين مزايا طبقاً لمرجعيات السوق. وتشمل هذه الاستحقاقات على سبيل المثال لا الحصر، راتباً تقاعدياً للإماراتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وتأميناً صحياً، وتأميناً على الحياة، وبدلات نقدية أخرى ترتبط بطبيعة الوظيفة. وتتم مراجعة هذه الاستحقاقات بصورةٍ دورية لضمان بقائها تنافسية مع المعدلات الرائجة في السوق.

(ج) الدفعات المتغيرة

قد يستحق الموظفون دفعات متغيرة على شكل مكافآت أو حوافز على أدائهم. ويرتكز مقدار الدفعات المتغيرة حسب الموظف ومهامه وأداء البنك، ويتماهى مع أهداف إدارة المخاطر في البنك.

١٦,١. التعويض١: التعويض الممنوح خلال السنة المالية

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

		مبلغ التعويض	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
			الإدارة العليا	غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى	الإدارة العليا	غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى
١	تعويض ثابت	عدد الموظفين	١٤	٠	١٤	٠
٢		إجمالي التعويضات الثابتة (٣ + ٥ + ٧)	١٧,٧٧٨	٠	١٦,١٥٤	٠
٣		منها: قائم على أساس نقدي	١٧,٧٧٨	٠	١٦,١٥٤	٠
٤		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
٥		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	٠	٠	٠	٠
٦		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
٧		منها: أشكال أخرى	٠	٠	٠	٠
٨		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
٩	تعويض متغير	عدد الموظفين	٦	٠	٠	٠
١٠		إجمالي التعويضات المتغيرة (١١ + ١٣ + ١٥)	٣,٧٤٠	٠	٠	٠
١١		منها: قائم على أساس نقدي	٣,٧٤٠	٠	٠	٠
١٢		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
١٣		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم	٠	٠	٠	٠
١٤		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
١٥		منها: أشكال أخرى	٠	٠	٠	٠
١٦		منها: مؤجَّل	٠	٠	٠	٠
١٧		**إجمالي التعويضات (٢ + ١٠)**	**٢١,٥١٨**	**٠**	**١٦,١٥٤**	**٠**

١٦,٢. التعويض٢: دفعات خاصة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

دفعات خاصة	مكافآت مضمونة		مِنح عند الالتحاق بالعمل		تعويضات نهاية الخدمة	
	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي
الإدارة العليا	٠	٠	٢	١,٨٧٢	١٠	٤,٩٠٠
غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

دفعات خاصة	مكافآت مضمونة		مِنح عند الالتحاق بالعمل		تعويضات نهاية الخدمة	
	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي	عدد الموظفين	المبلغ الإجمالي
الإدارة العليا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠

«تشمل تعويضات نهاية الخدمة دفعات مقابل الإحالة على التقاعد

١٦,٣. التعويض٣: دفعات مؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

تعويضات مؤجلة ومحتجزة	إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة غير المسددة	منها إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة والمحتجزة غير المسددة المعرضة للتسوية اللاحقة الصريحة و/أو الضمنية	إجمالي مبلغ التعديل خلال السنة جراء التسويات اللاحقة الصريحة	إجمالي مبلغ التعديل خلال السنة جراء التسويات اللاحقة الضمنية إجمالي مبلغ التعديل خلال السنة جراء التسويات اللاحقة الصريحة	إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
الإدارة العليا	٠	٠	٠	٠	٠
نقداً	٠	٠	٠	٠	٠
أسهماً	٠	٠	٠	٠	٠
أدوات مرتبطة بالنقد	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠
نقداً	٠	٠	٠	٠	٠
أسهماً	٠	٠	٠	٠	٠
أدوات مرتبطة بالنقد	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

القيمة بآلاف الدراهم الإماراتية

تعويضات مؤجلة ومحتجزة	إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة غير المسددة	منها إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة والمحتجزة غير المسددة المعرضة للتسوية اللاحقة الصريحة و/أو الضمنية	إجمالي مبلغ التعديل خلال السنة جراء التسويات اللاحقة الصريحة	إجمالي مبلغ التعديل خلال السنة جراء التسويات اللاحقة الضمنية	إجمالي مبلغ التعويضات المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
الإدارة العليا	٠	٠	٠	٠	٠
نقداً	٠	٠	٠	٠	٠
أسهماً	٠	٠	٠	٠	٠
أدوات مرتبطة بالنقد	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
غيرهم من أصحاب القرار بشأن المخاطر الكبرى	٠	٠	٠	٠	٠
نقداً	٠	٠	٠	٠	٠
أسهماً	٠	٠	٠	٠	٠
أدوات مرتبطة بالنقد	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**